موسوعة

الإمام الصادق عليه السلام

الجزء السابع والثلاثون

السيد محمد كاظم القزويني

موسوعة

الإمام الصادق عليه السلام

شبكة الفكر
alfeker.net

تأليف

المرحوم العلامة المحقق آية الله
السيد محمد كاظم القزويني
«رضوان الله عليه»

الجزء السابع والثلاثون

القزويني، السيّد محمّد كاظم، ١٣٤٨ ـ ١٤١٤ هـ
موسوعة الإمام الصادق عليه السلام / تاليف السيّد محمّد كاظم القزويني، اعداد: أبناء المرحوم المؤلف.
مؤسسة الرافد للمطبوعات، قم ١٤٣٢ / هـ ٢٠١١ / م

ISBN: 978-600-5688-80-1

الكتاب عربى: ٤٤٨ صفحة
المجلد السابع والثلاثون من موسوعة الامام الصادق عليه السلام
١. النكاح ـ أحاديث.
٢. جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام، الإمام السادس، ٨٣ ـ ١٤٨ هـ
٩م / ٤ق / ٤٥ BP ٢٩٧ / ٩٥٥٣

هوية الكتاب:

الكتاب: موسوعة الإمام الصادق (عليه السّلام) الجزء السابع والثلاثون
تأليف: المرحوم آية اللّه العلاّمة السيّد محمّد كاظم القزويني (قدس سره)
إعداد وتنظيم: ابناء المرحوم المؤلّف
الناشر: مؤسسة الرافد للمطبوعات
المطبعة: سيّد الشهداء عليه السلام
التنضيد والإخراج: كومبيوتر المجتبى عليه السلام
الألواح الحسّاسة: ليتوغرافي سيّد الشهداء عليه السلام
الطبعة: الاولى ـ **تاريخ الطبع**: ١٤٣٢ هجري ـ **العدد**: ١٠٠٠ نسخة

ISBN 978 - 600 - 5688 - 80 - 1

مراكز التوزيع

مكتبة فدك ـ قم ـ صفائية ـ مجمع الإمام المهدي عليه السلام ـ الرقم ١١٦ ـ تليفون: ٧٨٣٣٦٢٤
مؤسسةالرافد للمطبوعات ـ قم شارع معلّم ـ الفرع١٢ ـ الرقم٣ arrafed_pub@yahoo.com
www.arrafed.com

مكتبة ابن فهدالحلي ـ كربلاءالمقدّسة ـ شارع قبلة الإمام الحسين عليه السلام ـ ٠٧٨٠١٥٥٨٩٤٢

بسم الله الرحمٰن الرحيم

﴿. . . فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُم فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الفَرِيضَةِ إِنَّ الله كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾[1].

﴿. . . فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ. . .﴾[2].

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾[3].

﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيءٍ مِّنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَّرِيئاً﴾[4].

﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً فَلاَ تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً﴾[5].

﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن

١ـ النساء ٤: ٢٤.

٢ـ النساء ٤: ٢٥.

٣ـ المؤمنون ٢٣: ٥ و٦.

٤ـ النساء ٤: ٤.

٥ـ النساء ٤: ٢٠.

تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلاَ تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[١].

﴿... وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾[٢].

﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ...﴾[٣].

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ.... وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[٤].

﴿... وَإِن كُنَّ أُولاَتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى * لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللهُ لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْراً﴾[٥].

١ـ البقرة ٢: ٢٣٧.

٢ـ البقرة ٢: ٢٣٦.

٣ـ النساء ٤: ١٢٨.

٤ـ البقرة ٢: ٢٣٣.

٥ـ الطلاق ٦٥: ٦ و٧.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

المقدّمة

«الحمد لله الذي ليس لقضائه دافع، ولا لعطائه مانع، ولا كصُنعهِ صُنعُ صانع، وهو الجواد الواسع...»[1].

والصَّلاة والسلام على النُّور السّاطع والبدر اللامع سيّدنا ونبيِّنا محمّد وآله النجوم الطوالع والهُداة الطلائع.

ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

وبعد: فهذا هو **الجزء السابع والثلاثون من موسوعة الامام الصادق (عليه السّلام) المباركة**، ونواصل فيه ذِكر الأحاديث المرويَّة عنه (عليه السّلام) حول النكاح وما يتعلَّق به من المهور والشروط وأحكام الأولاد والنفقات وغيرها.

وهنا نذكر نقطتين:

الاولى: اننا قد ذكرنا ـ في بداية هذا الجزء ـ الأحاديث المرويَّة عن الامام الصادق (عليه السّلام) حول الزواج الموقَّت المعروف بـ: زواج المتعة.

١ـ بداية دعاء الامام الحسين (عليه السّلام) على أرض عرفات.

وبما أنّ هذه المسألة هي من المسائل الخلافيَّة بين شيعة أهل البيت (عليهم السلام) ومُخالفيهم. . لهذا رأينا من المناسب أن نذكر جملة مختصرة حول زواج المتعة ومَشروعيَّتها. . فنقول:

لقد أشار القرآن الكريم الى مشروعيَّة زواج المتعة بقوله سبحانه:

﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً. . .﴾[1].

وقد صرَّح جملة من الصَّحابة والتابعين والمفسِّرين بأن هذه الآية نزلت في زواج المتعة.

كما أنك تجد مجموعة من الأحاديث الصحيحة المرويَّة عن أئمة أهل البيت ـ الذين نزل القرآن في بيوتهم وهم أعرفُ به من غيرهم ـ تصرِّح بنُزول هذه الآية في زواج المتعة.

وبعد هذا. . لايبقى أي مجال لأيّ كلام أو مقال. .

نعم. . ادّعى المخالفون نسخ هذا الحكم. . ولكنّهم عَجزوا عن إثبات هذه الدعوى وفشلوا فشلاً ذريعاً.

وكلُّ من يقرأ الأحاديث المرويَّة عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) حول زواج المتعة ـ في صحاح أهل السُّنّة ومسانيدهم ومَجاميعهم الحديثيَّة ـ يجد بكلِّ وضوح أن المتعة كانت مباحة ومشروعة في حياة خاتم الأنبياء الى أن توفّاه الله تعالى.

واستمرَّ زواج المتعة على شرعيَّته في أيام حكومة أبي بكر وشطر من حكومة عمر بن الخطاب، ثم نهى عنه في السنوات الأخيرة من حكمه.

١ـ النساء ٤: ٢٤.

قال جابر بن عبدالله: كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق، الايام على عهد رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وأبي بكر، حتى- ثمَّ- نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث[١].

وقال عمران بن حُصين: أُنزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله، ولم ينزل قرآن يُحرّمه، ولم ينه عنها (صلّى الله عليه وآله) حتى مات، قال رجل برأيه ماشاء[٢].

قال شُرّاح الحديث: المقصود من الرجل- هنا -: عمر بن الخطاب.

وقال عمر بن الخطاب: (متعتان كانتا على عهد رسول الله، انهى عنهما وأُعاقب عليهما: متعة النساء ومتعة الحج)[٣].

وفي رواية اخرى أنه قال: (متعتان كانتا على عهد رسول الله وعلى عهد أبي بكر وأنا أنهى عنهما)[٤].

وتحريم زواج المتعة معناه إغلاق بابٍ من أبواب الرحمة وفتْح باب الفساد على مصراعيه.

ويؤكّد على هذه الحقيقة الأمامُ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليهما السلام) بقوله:

«إنَّ المتعة رحمةٌ رَحم اللهُ بها عبادَه، ولولا نهي عمر ما زنى الاّ

١- رواه مسلم في صحيحه: ج٣ ص١٩٤ ح١٦ كتاب النكاح.

٢- رواه البخاري في صحيحه: ج٤ ح٤٢٤٦.

٣- تاريخ الاسلام للذهبي: ج١٥ ص٤١٨.

٤- المنتظم لابن الجوزي: ج١١ ص٣١٥.

شقي»[١].

وأنت ـ أيّها القارئ الكريم ـ اذا تدبَّرتَ قوله (عليه السّلام): «إنّ المتعة رحمةً رحم الله بها عباده..» عرفت جانباً من الحكمة الالهيَّة في تشريع هذا الحكم الشرعي وكيف أن الله سبحانه أراد أن يقطع جذور الفساد من المجتمع وأن يصونه من الانحراف الجنسي والانزلاق الخُلُقي.

إنَّ المتعة هي الحلّ الناجع للّذين يرزحون تحت وطأة الغريزة الجنسية الطّائشة ولايمكنهم الزواج الدائم لظروف قاهرة، وخاصَّة للمسافرين والمغتربين الذين يجب عليهم قضاء فترة غير قصيرة في البلاد النائية للتجارة أو لتكميل الدراسة وتحصيل الشهادة وغيرها.

فالزواج الموقَّت خير وسيلة شرعية نزيهة لإشباع الغريزة الجنسيَّة على كتاب الله وسنّة رسوله (صلّى الله عليه وآله) وحسَب الشروط المذكورة في الفقه ـ من العقد والمهر وغيرهما ـ.

والنهي عن المتعة معناه فتْح الطريق أمام الحرام وإفساح المجال للفساد والميوعة والإنحلال.

لهذا قال ابن عباس: «.. ما كانت المتعة الاّ رحمةً من الله تعالى رحم بها أُمَّة محمد، ولولا نهيه ـ أي نهي عمر ـ لما احتاج الى الزنا إلاّ شقى»[٢] أي: الاّ قليل من الناس. ـ كما في النهاية لابن الأثير ـ.

وهذا معناه أن الناس كانوا يستغنون بالحلال عن الحرام وما كان

١ـ تفسير الطبري وتفسير الثعلبي ـ في تفسير آية المتعة ـ.

٢ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج٥ ص٨٦، أحكام القرآن للجصّاص: ج٢ ص١٤٧ وغيرهما.

يرغب الى الحرام الاّ أصحاب النفوس المريضة الذين يستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير.

ولكن النهي عن الحلال فَتَح أبواب الحرام ودَفَع الناس الى المعصية والفحشاء والفجور.

وقد جاء في الحديث الشريف عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله):

«.. ومن سنَّ سُنَّة سيّئةً فعليه وِزرها ووزرُ مَن عمل بها الى يوم القيامة[1] من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»[2].

بالاضافة الى أن التلاعب بأحكام الله تعالى وتحريم الحلال يُعتبر جريمةً كبرى تهتزُّ لها السماوات العُلى!!.

وعلى كل حال.. فمسألة مشروعيَّة المتعة من المسائل الثابتة عند رسول الله وأهل بيته الأئمة الطاهرين (صلوات الله عليهم أجمعين) وستقرأ ـ في هذا الجزء ـ بعض ما روي عن الامام الصادق (عليه السّلام) حول شرعيَّة زواج المتعة بل استحبابه وما فيه من الأجر الجزيل والثواب الكبير.

وإن أردتَ المزيد من التفصيل فراجع الجزء السادس من كتاب الغدير للعلاّمة الأميني (طاب ثراه) وغيره من الكتب المرتبطة بهذا الموضوع.

١ـ تجارب الامم لابي علي مسكويه الرازي: ج٧ ص٩٢.

٢ـ أنساب الأشراف للبلاذري: ج٢ ص٣٢٨ ـ والكامل لابن الأثير: ج٤ ص٣٦١.

النقطة الثانية: لقد وردت في هذا الجزء أحاديث كثيرة ترتبط بالاماء والعبيد، وبما أنه لا وجود لهما في عصرنا الحاضر، فلا عبيد ولا إماء، لهذا لم نكلّف أنفسنا عناء التعليق والتوضيح الاّ للضرورة.

وإنما ذكرنا تلك الأحاديث لأن هذه الموسوعة ينبغي أن تستوعب الأحاديث المرويَّة عن الامام الصادق (عليه السّلام) بصورة عامّة..

ونسأل الله تعالى أن يوفّقنا لما يحب ويرضى.

محمد كاظم القزويني
قم المقدَّسة ـ إيران

كتاب النكاح

أبواب المتعة

باب (١)

اباحة المتعة واستحبابها

٢٦٠٨٣ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إنّما نزلت: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ﴾ إلى أجل مسمّى ﴿فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[١و٢].

٢٦٠٨٤ـ مستدرك الوسائل: سعد بن عبدالله القمي في كتاب (ناسخ القرآن ومنسوخه) قال: قرأ أبو جعفر وأبو عبدالله (عليهما السّلام): ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ﴾ إلى أجل مسمّى ﴿فَآتُوهُنَّ

١ـ النساء ٤: ٢٤. وقوله (عليه السّلام): «الى اجل مسمى» بضميمة التفسير.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٤٩ ح٣.

أُجُورَهُنَّ﴾[١].

٢٦٠٨٥ـ تفسير القمي: قوله تعالى: ﴿فَمَا استَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ﴾ إلى أجل مسمّى ﴿فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾.

قال الصادق (عليه السّلام): فهذه الآية دليل على المتعة[٢].

٢٦٠٨٦ـ قرب الاسناد: أحمد بن اسحاق بن سعد، عن بكر بن محمد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المتعة؟

فقال: ﴿فَمَا استَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الفَرِيضَةِ﴾[٣].

٢٦٠٨٧ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عليّ بن الحسن بن رباط، عن حريز، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سمعت أبا حنيفة يسأل أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المتعة؟

فقال: أيّ المتعتين تسأل؟

قال: سألتك عن متعة الحجّ، فأنبئني عن متعة النّساء أحقّ هي؟

فقال: سبحان الله أما قرأت كتاب الله (عزّوجلّ) ﴿فَمَا استَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾؟

فقال أبو حنيفة: والله فكأنّها آية لم أقرأها قطّ[٤].

١ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٤٨ ح٦.

٢ـ تفسير القمي: ج١ ص١٣٦. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٣٩.

٣ـ قرب الاسناد: ص٤٣ ح١٣٨ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٣٩.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٤٩ ح٦.

٢٦٠٨٨ـ مستدرك الوسائل: أحمد بن محمد السياري في كتاب (التنزيل والتحريف) عن حمّاد، عن حريز، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)، أنه قرأ: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لاَيَجِدُونَ نِكَاحاً﴾ بالمتعة ﴿حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ﴾[1] هكذا التنزيل[2].

باب (٢)
المتعة سُنَّة رسول اللّه

٢٦٠٨٩ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن عبدالله بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن أبي مريم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المتعة نزل بها القرآن، وجرت بها السنّة من رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)[3].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[4].

٢٦٠٩٠ـ من لايحضره الفقيه: روى بكر بن محمد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن المتعة؟

فقال: انّي لاكره للرجل المسلم أن يخرج من الدنيا وقد بقيت

١ـ النور ٢٤: ٣٣.

٢ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٤٨ ح٥. وقوله (عليه السّلام): «هكذا التنزيل» أي بضميمة التفسير.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٤٩ ح٥.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥١ ح١٠٨٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤١ ح٥٠٩.

عليه خلّة من خلال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) لم يقضها[١].

قرب الاسناد: احمد بن اسحاق، عن بكر بن محمد الازدي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن المتعة؟

فقال: اكره له ان يخرج من الدنيا... وذكر مثله[٢].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة) ـ عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبداللّه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن بكر بن محمد، عن الصادق (عليه السّلام) نحوه[٣].

٢٦٠٩١ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): إنّي لاكره للرجل أن يموت وقد بقيت عليه خلّة من خلال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) لم يأتها.

فقلت له: فهل تمتّع رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)؟

قال: نعم، وقرأ هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً﴾ الى قوله تعالى ﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾[٤و٥].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦٣ ح٤٦٠٢. وقوله (صلّى اللّه عليه وآله): «لم يقضها» أي لم يأت بها ولم يعمل بها.

٢ـ قرب الاسناد: ص٤٤ ح١٤١ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٤٢.

٣ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥١ ح١.

٤ـ التحريم ٦٦: ٣ ـ ٥.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦٦ ح٤٦١٥.

باب (٣)
المتعة عوضٌ عن المسكر

٢٦٠٩٢ـ من لايحضره الفقيه: روى عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إنّ الله (تبارك وتعالى) حرّم على شيعتنا المسكر من كلِّ شراب وعوّضهم من ذلك المتعة[١].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة) ـ عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد، عن الحسن، عن موسى بن سعدان، عن عبدالله ابن القاسم، عن عبدالله بن سنان، عن الصادق (عليه السّلام) مثله[٢].

أقول: المسكر يُوجِد اللّذة والنشوة لدى شاربه ويُلهيه ويُشغله عن آلامه ومتاعبه ـ ولو لفترة قليلة ـ كذلك المتعة توجب اللّذّة للمؤمن وتؤنسه وتشغله عن مشاكله ومتاعبه، بالاضافة الى ما فيها من الثواب الجزيل عند الله سبحانه.

باب (٤)
المتعة من الرَّحمة الالهيَّة

٢٦٠٩٣ـ تفسير القمي: أخبرنا أحمد بن ادريس، عن أحمد بن محمد، عن مالك بن عبدالله بن أسلم، عن أبيه، عن رجل من

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦٧ ح٤٦١٦.

٢ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥٢ ح٤.

الكوفيين، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في قول الله: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[١].

قال: والمتعة من ذلك[٢].

٢٦٠٩٤ـ مستدرك الوسائل: أحمد بن محمد السياري في كتاب (التنزيل والتحريف) ويعرف بـ(كتاب القراءات)، عن محمد بن جمهور، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في قوله تعالى: ﴿مَايَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾.

قال (عليه السّلام): منه المتعة[٣].

باب (٥)

الحكمة في اشتراط أربعة شهود في الزِّنا

٢٦٠٩٥ـ علل الشرايع: أبي (رحمه الله)، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن أشيم، عمّن رواه من أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قيل له: لِمَ جُعل في الزّنا أربعة من الشهود وفي القتل شاهدان؟

فقال:[٤] إنّ الله تعالى أحلّ لكم المتعة، وعلم أنّها ستُنكر عليكم، فجعل الأربعة الشهود احتياطاً لكم [و]لولا ذلك لأتي عليكم وقَلَّ ما

١ـ فاطر ٣٥: ٢.

٢ـ تفسير القمي: ج٢ ص٢٠٧. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٣٩.

٣ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٤٨ ح٤.

٤ـ في الفقيه والمحاسن: قال.

يجتمع أربعة على شهادة بأمر واحد[١].

من لايحضره الفقيه: قيل لأبي عبدالله (عليه السّلام): لِمَ... وذكر مثله[٢].

المحاسن: البرقي، عن أبيه، عن علي بن أحمد بن أشيم، عمّن رواه قال: قيل لأبي عبدالله (عليه السّلام): لِمَ جعل في الزنا أربعة شهود... وذكر مثله[٣].

أقول: توضيح الحديث: أن اللّه سبحانه حينما أحلَّ المتعة كان يعلم أنه سيأتي من يرفض الايمان بهذا الأمر الديني وسينكر على من يأتي به ويرميه بالزنا، فأراد سبحانه أن يستر عليه ويصونه من شرّ الظالمين فاشترط في الزنا أربعة شهود، لكي لايتعرَّض المؤمنون العاملون بالمتعة للأذى من الأعداء والمخالفين، لأنه قَلَّ أن يجتمع أربعة شهود على أمرٍ واحد.

باب (٦)
عدم نَسخ آية المتعة

٢٦٠٩٦ـ وسائل الشيعة: محمد بن محمد بن النعمان المفيد في رسالة المتعة، باسانيد كثيرة الى أبي عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) هل نسخ آية المتعة شيء؟

١ـ علل الشرايع: ص٥٠٩.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦٥ ح٤٦٠٨.

٣ـ المحاسن: ج٢ ص٥٥ ح١١٦٣ الطبعة الحديثة.

قال: لا، ولولا ما نهى عنها عمر مازنى إلاّ شقيّ[١].

٢٦٠٩٧ـ نوادر أحمد بن محمّد بن عيسى: القاسم، عن أبان، عن اسحاق، عن الفضل قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: بلغ عمر أنّ أهل العراق يزعمون أنّ عمر حرّم المتعة، فأرسل فلاناً ـ قد سماه ـ فقال: أخبرهم أنّي لم أحرّمها، وليس لعمر أن يُحرّم ما أحلَّ اللّه، ولكن عمر قد نهى عنها[٢].

أقول: هذا يدلّ على أن النهي كان لفترة محدودة، وأنّ جواز زواج المتعة باق على حاله كما أمر الله ورسولُه الى يوم القيامة.

باب (٧)
تأكّد استحباب المتعة ولو في العُمر مرَّة

٢٦٠٩٨ـ مصباح المتهجّد: روى ابن أبي عمير، عن هشام، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إنّي لأُحبّ للرّجل أن لايخرج من الدّنيا حتّى يتمتّع ولو مرّة واحدة، وأن يصلّي الجمعة في جماعة[٣].

٢٦٠٩٩ـ وسائل الشيعة: محمد بن محمد بن النعمان المفيد في (رسالة المتعة)ـ عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن سعد بن عبداللّه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن هشام بن سالم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: يستحب للرجل أن يتزوّج المتعة وما أُحبُّ للرجل

١ـ وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٤٠ ح٢٤.

٢ـ نوادر أحمدبن محمد بن عيسى: ص٨٩ ح٢٠٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥٠.

٣ـ مصباح المتهجد: ص٣٦٤ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٤٣.

منكم أن يخرج من الدنيا حتى يتزوَّج المتعة ولو مرّة[١].

٢٦١٠٠ـ وسائل الشيعة: بالاسناد، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن سعد بن سعد، عن اسماعيل الجعفي قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): يا إسماعيل تمتّعت العام؟

قلت: نعم.

قال: لا أعني متعة الحجّ.

قلت: فما؟

قال: متعة النساء.

قلت: في جارية بربريّة.

قال: قد قيل ـ يا إسماعيل ـ تمتّع بما وجدتَ ولو سِنديّة[٢].

باب (٨)
استحباب إحياء سُنَّة رسول اللّه

٢٦١٠١ـ وسائل الشيعة: بالاسناد عن أحمد بن محمّد، عن ابن أشيم، عن مروان بن مسلم، عن إسماعيل بن الفضل الهاشميّ قال: قال لي أبو عبدالله (عليه السّلام): تمتّعت منذ خرجت من أهلك؟

قلت: لكثرة ما معي من الطروقة أغناني اللّه عنها.

قال: وإن كنتَ مستغنياً فإنّي أُحبّ أن تُحيى سنّة رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)[٣].

١ـ وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٤٣ ح١٠.

٢ـ وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٤٣ ح١٢.

٣ـ وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٤٤ ح١٣.

٢٦١٠٢ـ وسائل الشيعة: بالاسناد عن ابن عيسى، عن ابن الحجّاج، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال لي: تمتَّعتَ؟

قلت: لا.

قال: لاتخرج من الدنيا حتى تُحيي السُنّة[1].

باب (٩)
تأكيد الامام الصادق على المتعة

٢٦١٠٣ـ وسائل الشيعة: بالاسناد عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن أبي حمزة البطائنيّ، عن أبي بصير قال: دخلت على أبي عبدالله (عليه السّلام) فقال لي: يا أبا محمّد تمتّعتَ منذ خرجت من أهلك؟

قلت: لا.

قال: ولِمَ؟

قلت: ما معي من النفقة يَقْصُر عن ذلك.

قال: فأمر لي بدينار.

قال: أقسمتُ عليك إن صرتَ إلى منزلك حتّى تفعل[2].

١ـ وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٤٣ ح١١.

٢ـ وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٤٤ ح١٤.

باب (١٠)
ثواب المتعة

٢٦١٠٤ـ وسائل الشيعة: وعن ابن عيسى، عن محمد بن علي الهمداني، عن رجل سمّاه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ما من رجل تمتّع ثمّ اغتسل إلاّ خلق الله من كلّ قطرة تقطر منه سبعين ملكاً يستغفرون له إلى يوم القيامة ويلعنون متجنّبها إلى أن تقوم الساعة[1].

باب (١١)
عصيان الله في الحلف على ترك المتعة

٢٦١٠٥ـ من لايحضره الفقيه: روى جميل بن صالح قال: إنّ بعض أصحابنا قال لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّه يدخلني من المتعة شيء فقد حلفت ان لااتزوّج متعة أبداً.

فقال له أبو عبدالله (عليه السّلام): إنّك إذا لم تطع الله فقد عصيته[2].

باب (١٢)
جواز التمتّع بأكثر من أربع نساء

٢٦١٠٦ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن أحمد بن إسحاق،

١ـ وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٤٤ ح١٥.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦٢ ح٤٥٩٨.

عن سعدان بن مسلم، عن عبيد بن زرارة، عن أبيه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ذكرت له[١] المتعة أهي من الأربع؟

فقال:[٢] تزوّج منهنّ ألفاً فانّهنّ مُستأجَرات[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٤].

٢٦١٠٧ـ مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في رسالة المتعة ـ عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد ابن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن القاسم بن عروة، عن عبدالحميد، عن أبي بصير، أنّه ذكر للصادق (عليه السّلام) وهل هي من الأربع؟

فقال: تزوّج منهن ألفاً[٥].

٢٦١٠٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن زرارة بن أعين قال: قلت: ما يحلّ من المتعة؟

قال: كم شئت[٦].

١ـ في التهذيب والاستبصار: ذكر له.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: قال.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٢ ح٧.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٨ ح١١٢٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٧ ح٥٣٨.

٥ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥٤ ح٦.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٤٥١ ح٣. وقوله (عليه السّلام): «كم شئت» أي ما شئت.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[١].

٢٦١٠٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أُذينة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت: كم تحلّ من المتعة؟

قال: فقال: هنّ بمنزلة الإماء[٢].

أقول: قوله (عليه السّلام): «هنّ بمنزلة الإماء» أي من جهة العدد، فكما أن للانسان أن يشتري ما شاء من الإماء كذلك له أن يتزوّج بالمتعة ما شاء من النساء.

٢٦١١٠ـ من لايحضره الفقيه: سأل الفضيل بن يسار أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المتعة؟

فقال: هي كبعض امائك[٣].

٢٦١١١ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن حمّاد بن عثمان، عن أبي بصير قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن المتعة أهي من الأربع؟

فقال: [٤] لا، ولا من السبعين[٥].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٨ ح١١١٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٧ ح٥٣٦.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٥١ ح١.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦١ ح٤٥٩٥.

٤ـ في الاستبصار ومستدرك الوسائل: قال.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٥١ ح٤.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن أبي بصير مثله[٢].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في رسالة المتعة ـ عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن القاسم بن عروة، عن عبدالحميد، عن حمّاد بن عثمان قال: سئل الصادق (عليه السّلام)... وذكر مثله[٣].

٢٦١١٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن الحسن الصفّار، عن معاوية بن حكيم، عن علي بن الحسن بن رباط، عن عبدالله بن مسكان، عن عمّار الساباطي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن المتعة؟

قال: هي أحد الاربعة[٤و٥].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (يمكن حمله على أن المراد أحد الأربعة التي أحلَّ اللّه الفُروج بها: نكاح الدوام والمتعة ومِلك اليمين والتحليل، ويؤيِّده ذِكر الأربعة مكان الأربع. والاظهر

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٨ ح١١١٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٧ ح٥٣٧.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦١ ح٤٥٩٤.

٣ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥٤ ح٥.

٤ـ في الاستبصار: الأربع.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٩ ح١١٢٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٧ ح٥٤٠.

حمله على الاتّقاء لئلا يَرِد عدم جريان التقية فيه)[١].

باب (١٣)
كراهة المتعة اذا استلزمت الشنعة

٢٦١١٣ـ الكافي: عليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن ابن سنان، عن المفضّل بن عمر قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول في المتعة: دَعُوها، أما يستحيي أحدكم أن يُرى في موضع العورة فيُحمل[٢] ذلك على صالحي إخوانه وأصحابه؟!![٣].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة) ـ عن الفضل انّه سمع ابا عبدالله (عليه السّلام) يقول في المتعة... وذكر مثله[٤].

أقول: قوله (عليه السّلام): «أن يُرى في موضع العورة...» أي: يراه المخالفون له في المذهب فيعيبونه ويُقبّحون عَمله، لكراهتهم للمتعة، ويعود ذلك على التشنيع والضرر على اخوانه المؤمنين الموافقين له في العقيدة.

٢٦١١٤ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: محمد بن أبي عمير، عن عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المتعة؟

١ـ ملاذ الأخيار: ج١٢ ص٤٧.

٢ـ في مستدرك الوسائل: فيدخل.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٣ ح٤.

٤ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥٥ ح٥.

فقال: لاتُدنِّس نفسك بها[1].

أقول: دنَّس خُلُقَه: فعل ما يَشينُه ـ كما في أقرب الموارد ـ وقوله (عليه السّلام): «لاتُدنِّس نفسك بها» أي لاتشوّه سمعتك بالمتعة في ظروف التقيّة وفي الظروف التي يخشى الانسان الضرر على نفسه أو على أخوانه.

٢٦١١٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن علي بن أسباط، ومحمّد بن الحسين جميعاً، عن الحكم بن مسكين، عن عمّار قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام) لي ولسليمان بن خالد: قد حرّمت عليكما المتعة من قِبَلي ما دمتما بالمدينة لأنّكما تُكثران الدّخول عليّ فأخاف أن تؤخذا، فيقال: هؤلاء أصحاب جعفر[2].

٢٦١١٦ـ مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة) باسناد عن سهل بن زياد، عن عدّة من أصحابنا، أنّ أبا عبداللّه (عليه السّلام) قال لأصحابه: هبوا لي المتعة في الحَرَمين، وذلك أنّكم تُكثرون الدخول عليّ، فلاآمن من أن تؤخَذوا، فيقال: هؤلاء من أصحاب جعفر[3].

٢٦١١٧ـ مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة) ـ روى أصحابنا، من غير واحد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)، أنّه

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٧ ح١٩٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥٥.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٧ ح١٠.

٣ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥٦ ح٦.

قال لاسماعيل الجعفي ولعمّار الساباطي: حرّمت عليكما المتعة ما دمتما تدخلان عليّ، ذلك لأنّي أخاف أن تؤخذا وتضربا وتشهرا، فيقال: هؤلاء أصحاب جعفر[١].

٢٦١١٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن أبي الحسن[٢]، عن بعض أصحابنا يرفعه إلى أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاتتمتّع[٣] بالمؤمنة فتذلّها[٤].

أقول: قال الشيخ الطوسي (رحمه اللّه): (فهذا الخبر مقطوع الاسناد مُرسَل ولايعترض بما هذا سبيله على الاخبار المسندة، ويحتمل ـ مع تسليمه ـ أن يكون المراد به اذا كانت المرأة من أهل بيت الشرف فانه لاينبغي التمتّع بها لما يلحق أهلها في ذلك من العار ويصيبها هي من الذُلّ وان لم يكن ذلك محظوراً).

باب (١٤)
من أحكام المتعة

٢٦١١٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أُذينة، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن المتعة؟

١ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥٦ ح٧.

٢ـ في الاستبصار: عن أبي الحسن علي، وفي وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٥٢: عن الحسن بن علي.

٣ـ في الاستبصار: لاتمتع.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٣ ح١٠٨٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٣ ح٥١٥.

فقال: الق عبدالملك بن جريج[١] فسله عنها فإنّ عنده منها علماً، فلقيته فأملى عليّ منها شيئاً كثيراً في استحلالها، فكان فيما روى لي ابن جريج قال: ليس فيها وقت ولا عدد إنّما هي بمنزلة الإماء يتزوّج منهنّ كم شاء، وصاحب الأربع نسوة يتزوّج منهنّ ما شاء بغير وليّ ولا شهود، فإذا انقضى الأجل بانت منه بغير طلاق، ويعطيها الشيء اليسير، وعدّتها حيضتان، وإن كانت لا تحيض فخمسة وأربعون يوماً، فأتيتُ بالكتاب أبا عبدالله (عليه السّلام) فعرضتُ عليه فقال: «صَدَق» وأقرَّ به.

قال ابن أُذينة: وكان زرارة بن أعين يقول هذا ويحلف أنّه الحقّ إلاّ أنّه كان يقول: إن كانت تحيض فحيضة وإن كانت لا تحيض فشهر ونصف[٢].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن ابن أبي عمير، عن عمر ابن أُذينة، عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام)... وذكر نحوه[٣].

باب (١٥)
حكم التمتُّع بالبِكر

٢٦١٢٠ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد وعبدالله ابني

١ـ في نوادر ابن عيسى: جريح.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٥١ ح٦.

٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٥ ح١٩٣.

محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن زياد بن أبي الحلال قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: لابأس بأن يُتمتّع بالبكر ما لم يُفْض إليها، مخافة كراهيَّة العيب على أهلها[١].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في رسالة المتعة ـ باسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن رجاله مرفوعاً إلى الائمة (عليهم السّلام) منهم جميل بن درّاج حيث سأل الصادق (عليه السّلام) عن التمتع بالبكر؟ قال: لابأس... وذكر نحوه[٢].

أقول: قوله (عليه السّلام): «ما لم يُفض اليها» معناه: ما لم يؤدّ الى ازالة بكارتها. يقال: فضضتُ البكارة، أي: ازلتُها ـ كما في مجمع البحرين ـ.

٢٦١٢١ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير، عن محمّد بن أبي حمزة، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في البكر يتزوّجها الرّجل متعة؟

قال: لابأس ما لم يفتضّها[٣].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن أبي عمير، عن محمد بن حمزة قال: قال بعض أصحابنا لأبي عبدالله (عليه السّلام): البكر... وذكر مثله[٤].

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٢ ح٢.

٢ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥٩ ح١.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٢ ح٣.

٤ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٨ ح٢٠٤.

٢٦١٢٢ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختريّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) [قال:] في الرّجل يتزوّج البكر متعة.

قال: يكره، للعيب على أهلها[١].

من لايحضره الفقيه: روى حفص بن البختري مثله[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب ابن يزيد، عن محمد بن أبي عمير مثله[٣].

٢٦١٢٣ـ من لايحضره الفقيه: روى علي بن اسباط، عن محمد ابن عذافر، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن التمتّع بالابكار؟

قال: هل جعل ذلك الاّ لهنّ؟! فليستترن منه وليستعففن[٤].

٢٦١٢٤ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: القاسم بن محمد، عن جميل بن صالح، عن أبي بكر الحضرمي قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): يا أبا بكر ايّاكم والابكار ان تزوّجوهنّ متعة[٥].

٢٦١٢٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن أبي عمير، عن جميل بن صالح، عن محمد بن مروان [و]عبدالملك بن عمرو قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المتعة؟

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٢ ح١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦١ ح٤٥٩٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٥ ح١١٠٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٦ ح٥٣٠.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦٦ ح٤٦١١.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٤ ح١٩٠. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٦٠.

فقال: انَّ أمرها شديد، فاتَّقوا الابكار[1].

أقول: بعد الجمع بين الأخبار المجوِّزة والناهية حمل بعض الفقهاء الروايات الناهية على الكراهة بشرط أن لايؤدّي الى الإفتضاض وازالة البكارة ـ كما ذكرنا سابقاً ـ لكن المشهور ـ فتوىً واحتياطاً وجوبياً ـ بين الفقهاء المعاصرين والذين سبقوهم اشتراط اذن الولي في صحة عقد الزواج بالبكر. والله العالم.

باب (١٦)
حكم التمتُّع بالبكر بغير إذن أبويها

٢٦١٢٦ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن العبّاس بن معروف، عن سعدان بن مسلم، عن رجل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لابأس بتزويج البكر إذا رضيت من غير اذن أبويها[2].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن العباس، عن سعدان بن مسلم قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): لابأس ... وذكر مثله. وفيه: من غير اذن أبيها[3].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة)، عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن رجاله مرفوعاً الى الأئمة (عليهم السّلام) منهم

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٦ ح١٩٦. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٦٠.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٤ ح١٠٩٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٨٠ ح١٥٣٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٣٦ ح٨٥٠.

محمد بن مسلم قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): . . . وذكر مثله[١].

أقول: حمل الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) هذاالخبر على أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون هذا مخصوصاً بنكاح المتعة بالشرائط المذكورة.

والآخر: على من عَضَلها ـ أي منعها ـ أبوها ولم يزوِّجها بكفوٍ لها، فحينئذ جاز لها العقد على نفسها.

٢٦١٢٧ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن موسى بن عمر بن يزيد، عن محمد بن سنان، عن أبي سعيد القمّاط، عمن رواه قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): جارية بكر بين أبويها تدعوني إلى نفسها سرّاً من أبويها أفافعل ذلك؟

قال: نعم، واتَّق موضع الفرج.

قال: قلت: فان رضيت بذلك؟

قال: وان رضيتْ بذلك فانه عار على الأبكار[٢].

٢٦١٢٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: أبو سعيد، عن الحلبي قال: سألته عن التمتُّع من البكر إذا كانت بين أبويها بلا اذن أبويها؟

قال: لابأس ما لم يفتضّ ما هناك، لتعفَّ بذلك[٣].

١ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣١٩ ح٣.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٤ ح١٠٩٦.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٤ ح١٠٩٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٥ ح٥٢٦.

٢٦١٢٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن موسى بن عمر بن يزيد، عن محمد بن سنان، عن أبي سعيد القمّاط قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن التمتُّع من الأبكار اللّواتي بين الأبوين؟

فقال: لابأس، ولا أقول كما يقول هؤلاء الأقشاب[1] و[2].

٢٦١٣٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن محمد ابن اسماعيل، عن أبي الحسن ظريف، عن أبان، عن أبي مريم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: العذراء التي لها أب لاتتزوّج متعة الاّ باذن أبيها[3].

من لايحضره الفقيه: روى أبان مثله[4].

أقول: حمل الشيخ الطوسي (رحمه الله) هذا الحديث على وجوه:

الأول: أن تكون البكر صبية فانّه لايجوز التمتُّع بها الاّ باذن أبويها.

الثاني: انّه خرج مخرج التقية.

الثالث: انّه ورد مورد الكراهة دون الحظر.

١ـ جمع قشب: وهو من لاخير فيه من الرجال. (مجمع البحرين). والمقصود من الاقشاب هم العامّة الذين يحرّمونها.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٤ ح١٠٩٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٥ ح٥٢٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٤ ح١٠٩٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٥ ح٥٢٧.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦١ ح٤٥٩٣.

ويمكن أن نجمع بين الروايات المجوِّزة والناهية بأن نحمل الجواز على انه اذا لم يكن للبكر أب، وأمّا اذا كان لها أب فلايجوز إلاّ باذنه. أو يجوز التمتُّع بدون اذن الاب بشرط عدم افتضاضها، وان أراد الافتضاض فلايجوز الاّ باذن الاب.

٢٦١٣١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن فضالة بن أيوب، عن العلاء، عن عبداللّه بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): يتزوَّج الرجل بالجارية متعة؟

فقال: نعم، إلاّ أن يكون لها أب، والجارية يستأمرها[1] كل أحد إلاّ أبوها[2].

باب (١٧)
النهي عن التمتُّع بالبنت قبل البلوغ

٢٦١٣٢ـ الكافي: عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن رجل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت: الجارية ابنة كم لاتستصبى؟ ابنة ستّ أو سبع؟

فقال: لا، ابنة تسع لاتُستصبى، وأجمَعوا كلُّهم على أنّ ابنة تسع لاتُستصبى إلاّ أن يكون في عقلها ضَعف، وإلاّ فهي إذا بلغتْ

١ـ استأمره: شاوره (أقرب الموارد). أي يشاورها ويطلب إذنها إلاّ الاب فلايحتاج الى ذلك لأنّه وليّها. نعم لايصح تزويجها إلاّ برضاها اذا كانت بالغةً عاقلة رشيدة.

٢ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٤ ح١٨٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥٩.

تسعاً فقد بلغت[١].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله: «لاتستصبى» أي لاتعدّ صبيّة، بل تعدّ بالغة، وقيل: أي لاتخدع، قال الفيروزآبادي: تصبّاها: خدعها وفتنها، والأول أصوب)[٢].

٢٦١٣٣ـ الكافي: عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يتمتّع من الجارية البكر؟

قال: لابأس بذلك ما لم يستصغرها[٣].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «ما لم يستصغرها» أي لم يجدها صغيرة غير بالغة فلايصح العقد حينئذ، أو ما لم يوجب صغارها وذلّها، والاول أظهر)[٤].

٢٦١٣٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عبدالجبار، عن صفوان بن يحيى، عن ابراهيم بن محمد الاشعري، عن ابراهيم بن محرز الخثعمي، عن محمد بن مسلم قال: سألته عن الجارية يتمتَّع منها الرجل؟

قال: نعم إلاّ أن تكون صبيَّة تُخدع.

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٣ ح٥.

٢ـ مرآة العقول: ج٢٠ ص٢٥١.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٣ ح٤.

٤ـ مرآة العقول: ج٢٠ ص٢٥١.

[قال:] قلت: أصلحك اللّه فكم الحدّ[١] الذي إذا بلغته لم تُخدع؟

قال: بنت[٢] عشر سنين[٣].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن يحيى الخثعمي، عن محمد ابن مسلم مثله[٤].

باب (١٨)
جواز المتعة بشرط عدم الدُّخول

٢٦١٣٥ـ الكافي: عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمّار ابن مروان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: رجلٌ جاء إلى امرأة فسألها أن تزوّجه نفسها، فقالت: أُزوّجك نفسي على أن تلتمس منّي ما شئت من نظر أو التماس وتنال منّي ما ينال الرجل من أهله إلاّ أنّك[٥] لاتدخل فرجك في فرجي وتتلذّذ بما شئت فإنّي أخاف الفضيحة؟

قال: ليس له[٦] [منها] إلاّ ما أُشترِط[٧].

١ـ في التهذيب: فكم حدّ، وفي الفقيه: وكم الحدّ.

٢ـ في الفقيه: ابنة.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٥ ح١١٠٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٥ ح٥٢٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦١ ح٤٥٩١.

٥ـ في التهذيب ح١١٦٠: الاّ أنّه.

٦ـ في التهذيب ح١١٦٠: قال: لابأس ليس له.

٧ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٧ ح٩.

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[١].

التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن محمد بن عمّار، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٢].

مستدرك الوسائل: المفيد في (رسالة المتعة) ـ عن سماعة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) نحوه[٣].

٢٦١٣٦ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد بن عبدالله بن زرارة، عن محمد بن أسلم الطبري، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: رجل تَزوَّج بجارية عاتق على أن لايقتضها[٤] ثم اذنت له بعدذلك؟

قال: إذا اذنت له فلابأس[٥].

من لايحضره الفقيه: روى اسحاق بن عمّار مثله[٦].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٧٠ ح١١٦٠.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٩ ح١٤٩٥.

٣ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٧٢ ح١.

٤ـ العاتق: الجارية أول ما ادركت والتي لم تتزوّج. واقتضَّ الجارية: أزال بكارتها (أقرب الموارد).

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٩ ح١٤٩٦.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦٦ ح٤٦١٢.

باب (١٩)
استحباب اختيار المؤمنة العفيفة للمتعة

٢٦١٣٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن العبّاس بن موسى، عن إسحاق، عن أبي سارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عنها ـ يعني المتعة ـ فقال لي حلالٌ، فلا[1] تتزوّج إلاّ عفيفة، إنّ الله (عزّوجلّ) يقول: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾[2] فلاتضع فرجك حيث لاتأمن على درهمك[3].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[4].

باب (٢٠)
النهي عن التمتُّع بطوائف من النساء

٢٦١٣٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقيّ، عن داود بن إسحاق[5] الحذّاء، عن محمّد بن الفيض قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المتعة؟

فقال: نعم إذا كانت عارفة.

١ـ في التهذيب والاستبصار: ولا.

٢ـ المؤمنون ٢٣: ٥، المعارج ٧٠: ٢٩.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٣ ح٢.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٢ ح١٠٨٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٢ ح٥١٢.

٥ـ في التهذيب: سرحان.

قلنا: جُعلنا فداك فإن[١] لم تكن عارفة؟

[قال:] قال: فأعرضْ عليها وقل لها فإن قبلتْ فتزوّجها، وإنْ أبت أن ترضى[٢] بقولك فَدعْها، وإيّاك[٣] والكواشف والدّواعي والبغايا وذوات الأزواج.

قلت: ما[٤] الكواشف؟

قال: [٥] اللّواتي يكاشفن وبيوتهنّ معلومة ويؤتَون[٦].

قلت: فالدّواعي؟

قال: اللّواتي يدعين إلى أنفسهنّ وقد عُرفن بالفساد.

قلت: فالبغايا[٧]؟

قال: المعروفات بالزّنا.

قلت: فذوات الأزواج؟

قال: المطلّقات على غير السُّنّة[٨].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا

١ـ في الفقيه ومعاني الأخبار: قلت: جعلت فداك فان، وفي التهذيب: قلت: فان، وفي الاستبصار: قلنا: فإن.

٢ـ في الفقيه: ولم ترض.

٣ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه ومعاني الأخبار: وايّاكم.

٤ـ في الفقيه ومعاني الأخبار: فقلت: ما، وفي التهذيب: قلت: وما.

٥ـ في الفقيه: فقال.

٦ـ في الفقيه ومعاني الأخبار: ويؤتين، وفي التهذيب والاستبصار: ويزنين.

٧ـ في التهذيب: والبغايا.

٨ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٤ ح٥.

مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روى داود بن اسحاق مثله[٢].

معاني الأخبار: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا سعد بن عبداللّه، عن أحمد بن أبي عبداللّه، عن داود بن اسحاق الحذّاء مثله[٣].

باب (٢١)
النهي عن وطأ المرأة اذا أقرَّتْ بالفجور

٢٦١٣٩ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الرّجل يتزوّج المرأة متعة أيّاماً معلومة فتجيئه في بعض أيّامها فتقول: إنّي قد بَغيتُ قبل مجيئي إليك بساعة أو بيوم، هل له أن يطأها وقد أقرّت له ببغيها؟

قال: لاينبغي له أن يطأها[٤].

باب (٢٢)
حكم التمتُّع بالمرأة المعروفة بالفجور

٢٦١٤٠ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن اسحاق بن جرير

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٢ ح١٠٨٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٣ ح٥١٤.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٥٩ ح٤٥٨٦.

٣ـ معاني الأخبار: ص٢٢٥.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٥ ح٢.

قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): انّ عندنا بالكوفة امرأة معروفة بالفجور أيحلُّ أن أتزوَّجها متعة؟

قال: فقال: رَفعتْ راية؟

قلت: لا، لو رفعتْ راية اخذها السلطان.

قال: فقال: نعم تزوَّجْها متعة.

قال: ثم إنّه اصغى الى بعض مواليه فاسرَّ اليه شيئاً، قال: فدخل قلبي من ذلك شيء.

قال: فلقيت مولاه فقلت له: أيَّ شيء قال لك أبو عبدالله (عليه السّلام)؟

قال: فقال لي: ليس هو شيء تكرهه.

فقلت: فاخبِرني به.

قال: فقال: انّما قال لي: ولو رفعتْ راية ما كان عليه في تزويجها شيء، إنّما يُخرجها من حرام الى حلال[1].

٢٦١٤١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) [في المتعة] قال: ما تفعلها عندنا إلاّ الفواجر[2].

أقول: لعلّ المقصود انّ بعض النساء الفواجر يفعلن الفاحشة باسم المتعة فراراً عن كلام الناس وتعييرهم إيّاهن، أو يحمل قوله (عليه

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨٥ ح١٩٤٩.

٢ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٧ ح٢٠٠. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٤٥٦.

السّلام) على التقية من العامّة المُحرّمين لزواج المتعة. والله العالم.

٢٦١٤٢ـ مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة) ـ عن الحسن بن حريز قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) في المرأة تزني عليها أيُتمتَّع بها؟

قال: أرأيت ذلك؟

قلت: لا، ولكنها تُرمى به.

قال: نعم، تمتَّع بها على أنك تغادر[1] وتغلق بابك[2].

أقول: قوله: «في المرأة تزني عليها» هكذا جاء في المصدر وفي مستدرك الوسائل، والظاهر وقوع التصحيف في كلمة «عليها» والصحيح «علناً» فتكون الجملة هكذا: «في المرأة تزني علناً» والله العالم.

باب (٢٣)
حكم التمتُّع بالمرأة المجهول حالُها

٢٦١٤٣ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير رفعه، عن عبدالله بن أبي يعفور، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن المرأة ولا أدري ما حالها أيتزوّجها الرّجل متعة؟

قال: يتعرّض لها فإن أجابته إلى الفجور فلايفعل[3].

١ـ غادره: تركه وأبقاه (أقرب الموارد).

٢ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥٨ ح١.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٤ ح٤.

باب (٢٤)
عدم لزوم التحقيق عن حال المرأة وجواز تصديق كلامها

٢٦١٤٤ـ التهذيب: روى محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن السندي، عن عثمان بن عيسى، عن اسحاق بن عمّار، عن فضل مولى محمد بن راشد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت: إنّي تزوَّجتُ امرأة متعةً فوقع في نفسي أنّ لها زوجاً ففتشت عن ذلك فوجدتُ لها زوجاً.

قال: ولِمَ فتشت؟![1].

٢٦١٤٥ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أيوب بن نوح، عن مهران بن محمد، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قيل له: إن فلاناً تزوَّج امرأةً متعةً فقيل له: انّ لها زوجاً فسألها، فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): ولِمَ سألها؟[2].

٢٦١٤٦ـ مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة) ـ عن أبان بن تغلب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في المرأة الحسناء تُرى في الطريق، ولايُعرف أن تكون ذات بعل أو عاهرة.

فقال: ليس هذا عليك، إنّما عليك أن تُصدّقها[3].

---

١ و٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٣ ح١٠٩٢ و١٠٩٣.

٣ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٥٨ ح١.

باب (٢٥)
حكم التمتُّع بأَمةَ المرأة بغير اذنها

٢٦١٤٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لابأس بأن يتمتّع الرّجل بأمة المرأة، فأمّا أمة الرّجل فلايتمتّع بها إلاّ بأمره[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

٢٦١٤٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن علي بن المغيرة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يتمتَّع بأَمَة امرأة بغير اذنها؟ قال: لابأس به[٣].

٢٦١٤٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمّد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن داود بن فرقد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يتزوَّج بأمة بغير اذن مواليها؟

فقال: ان كانت لامرأة فنعم وان كانت لرجل فلا[٤].

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٤ ح٤.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٨ ح١١١٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٩ ح٧٩٧.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٧ ح١١١٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٩ ح٧٩٥.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٨ ح١١١٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٩ ح٧٩٦.

٢٦١٥٠ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن عبدالله بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن عيسى بن أبي منصور، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لابأس بأن يتزوّج الأمة متعة بإذن مولاها[١].

باب (٢٦)
حكم التمتُّع بالكتابيَّة وعنده حرّة

٢٦١٥١ـ التهذيب ـ الاستبصار: روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لابأس أن يتمتَّع الرجل باليهوديَّة والنصرانيَّة وعنده حرّة[٢].

٢٦١٥٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن أبان بن عثمان، عن زرارة قال: سمعته يقول: لابأس أن[٣] يتزوَّج اليهوديَّة والنصرانيَّة متعةً وعنده امرأة[٤].

٢٦١٥٣ـ من لايحضره الفقيه: روى سعدان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايتزوَّج اليهوديَّة ولا النصرانيَّة

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٣ ح٢.
٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٦ ح١١٠٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٤ ح٥١٨.
٣ـ في التهذيب ح١١٠٤: بأن.
٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٦ ح١١٠٤ وص٢٩٩ ح١٢٥٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٤ ح٥١٩ وص١٨١ ح٦٥٦.

على حرّة متعة وغير متعة[١].

أقـــول: يجوز التمتّع باليهوديَّة والنصرانيَّة والمجوسيَّة مع كون الزوج متزوِّجاً من إمرأة مسلمة، على كراهة في ذلك جمعاً بين الأخبار، واللّه العالِم.

باب (٢٧)
جواز التمتُّع بالمجوسيّة

٢٦١٥٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي عبداللّه البرقي، عن ابن سنان، عن منصور الصيقل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لابأس بالرجل أن يتمتَّع بالمجوسية[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن البرقي، عن فضيل بن عبد ربه، عن حمّاد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٣].

باب (٢٨)
جواز التمتُّع بالهاشميّة

٢٦١٥٥ـ التهذيب: روى محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد ابن أبي عبداللّه البرقي، عن ابن سنان، عن منصور الصيقل، عن أبي

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦٠ ح٤٥٨٨.

٢ و٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٥٦ ح ١١٠٧ و١١٠٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٤ ح٥٢٢ و٥٢٣.

عبدالله (عليه السّلام) قال: تمتَّع بالهاشمية[١].

باب (٢٩)
اشتراط تعيين المدَّة والمهر في المتعة

٢٦١٥٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد جميعاً، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاتكون متعة إلاّ بأمرين: أجَل مسمّى، وأجر[٢] مسمّى[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٤].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة)ـ عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن درّاج، عمّن رواه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٥].

٢٦١٥٧ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبان، عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المتعة؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٧١ ح١١٦١.
٢ـ في التهذيب: بأجل مسمى وبأجر.
٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٥ ح١.
٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٢ ح١١٣٣.
٥ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٦٠.

فقال: مهر معلوم الى اجل معلوم[١].

٢٦١٥٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، وعدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي بصير قال: لابدَّ من أن تقول في هذه الشروط: أتزوّجك متعة كذا وكذا يوماً بكذا وكذا درهماً نكاحاً غير سفاح على كتاب اللّه (عزّوجلّ) وسنّة نبيّه (صلّى اللّه عليه وآله) وعلى أن لاترثيني ولا أرثك وعلى أن تعتدّي خمسة وأربعين يوماً. ـ وقال بعضهم: حيضة ـ[٢].

التهذيب: محمّد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٣].

٢٦١٥٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن بعض أصحابنا، عن عمر بن عبدالعزيز، عن عيسى بن سليمان، عن بكار بن كردم قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): الرّجل يلقى المرأة فيقول لها: زوّجيني نفسك شهراًولايسمّى الشهر بعينه ثمّ يمضي فيلقاها بعد سنين؟

قال: فقال: له شهره إن كان سمّاه وإن لم يكن سمّاه[٤] فلاسبيل له عليها[٥].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٢ ح١١٣٥.
٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٥ ح٢.
٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٣ ح١١٣٨.
٤ـ في التهذيب: سمّىٰ.
٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٦ ح٤.

التهذيب: أحمد بن محمّد، عن بعض رجاله، عن عمر بن عبدالعزيز مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روي عن بكار بن كردم مثله[٢].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة)، عن بكار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) نحوه[٣].

باب (٣٠)
صحة عقد المتعة بما تراضيا عليه من المهر

٢٦١٦٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، وعبدالرّحمن بن أبي نجران، عن عاصم ابن حميد، عن محمّد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) كم المهر ـ يعني في المتعة ـ؟

قال: ما تراضيا عليه إلى ما شاء[٤] من الأجل[٥].

التهذيب: محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٦].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة)، عن محمد ابن مسلم الثقفي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) حيث سأله كم

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٧ ح١١٥٠.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦٥ ح٤٦٠٩.

٣ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٧٢.

٤ـ في التهذيب ومستدرك الوسائل: ما شاءا.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٧ ح١.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٠ ح١١٢٧.

المهر . . . وذكر مثله[١] .

٢٦١٦١ـ الكافي : عليّ بن إبراهيم ، عن محمّد بن عيسى ، عن يونس ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال : أدنى ما تحلّ به المتعة كفّ من طعام . وروى بعضهم مسواك[٢] .

٢٦١٦٢ـ مستدرك الوسائل : الشيخ المفيد في (رسالة المتعة) ، عن هشام بن سالم ، عن الصادق (عليه السّلام) ، عن الأدنى في المتعة؟ قال : سواك يعضّ عليه[٣] .

٢٦١٦٣ـ مستدرك الوسائل : عن أبي بصير ، عن الصادق (عليه السّلام) ، في المتعة : يجزئها الدرهم فما فوقه[٤] .

٢٦١٦٤ـ قرب الاسناد : أحمد وعبدالله ابنا محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب قال : سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المتعة فأخبرني أنّها حلال ، وأخبرني أنّه يجزي فيها الدرهم فما فوقه[٥] .

٢٦١٦٥ـ الكافي : محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن الحسين بن سعيد ، ومحمّد بن خالد البرقيّ ، عن القاسم بن محمّد الجوهريّ ، عن أبي سعيد ، عن الأحول[٦] قال : قلت لأبي عبدالله

١ـ مستدرك الوسائل : ج١٤ ص٤٦٣ .

٢ـ الكافي : ج٥ ص٤٥٧ ح٥ .

٣ و٤ـ مستدرك الوسائل : ج١٤ ص٤٦٣ ح٥ و٦ .

٥ـ قرب الاسناد : ص١٦٦ ح٦٠٨ الطبعة الحديثة . منه وسائل الشيعة : ج١٤ ص٤٧٢ .

٦ـ في التهذيب : عن أبي سعيد الأحول ، وهو تصحيف .

(عليه السّلام): أدنى ما يتزوّج به المتعة؟

قال: كفّ من برّ[١].

التهذيب: روى محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة)، عن محمد ابن النعمان الأحول قال: قلت... وذكر نحوه[٣].

٢٦١٦٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن أدنى مهر المتعة ما هو؟

قال: كفّ من طعام، دقيق أو سويق أو تمر[٤].

٢٦١٦٧ـ مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة)، عن أبي بصير، عن الصادق (عليه السّلام) كفّ من طعام أو دقيق أو سويق أو تمر[٥].

باب (٣١)
حكم وَلد المتعة

٢٦١٦٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن النّضر،

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٧ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٠ ح١١٢٥.

٣ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٦٣ ح٤.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٧ ح٤.

٥ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٦٣ ح٧.

عن عاصم بن حميد، عن محمّد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) كم المهر ـ يعني في المتعة ـ؟

فقال: ما تراضيا عليه الى ماشاء[١] من الأجل.

قلت: أرأيت ان حملت[٢].

فقال:[٣] هو ولده فان أراد أن يستقبل أمراً[٤] جديداً فعل، وليس عليها العدّة منه، وعليها من غيره خمسة وأربعون ليلة وان اشترطت[٥] الميراث فهما على شرطهما[٦].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: النّضر، عن عاصم مثله الاّ أنّه قال: كم المهر في المتعة[٧].

٢٦١٦٩ـ كتاب عاصم بن حميد الحنّاط: عن محمد بن مسلم وأبي بصير جميعاً قالا: سألنا أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المهر؟

فقالا: قال: ما تراضى به الأهلون من شاء الى ما شاء من الأجل.

قال: فقلنا له: أرأيت ان حملت؟

١ـ في الاستبصار ونوادر ابن عيسى: ما شاءا.

٢ـ في نوادر ابن عيسى: قلت: ان حبلت.

٣ـ في الاستبصار ونوادر ابن عيسى: قال.

٤ـ في نوادر ابن عيسى: أمرها. وقوله (عليه السّلام): «يستقبل أمراً جديداً» أي يعقد عقداً جديداً بعد انتهاء المدة وانقضاء الاجل.

٥ـ في الاستبصار ونوادر ابن عيسى: اشترطا.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٤ ح١١٤١ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٩ ح٥٤٧.

٧ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٢ ح١٨٤.

قال: هو ولده.

قال: ثم قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ليس عليها منه عدّة وعليها من غيره عدّة خمسة واربعون يوماً، فإن اشترطا في الميراث فهما على شرطهم[١].

أقول: اذا انتهت مُدَّة عقد المتعة وأراد الرجل أن يواصل الحياة الزوجيَّة مع المرأة، وجب عليه إجراء عقد جديد بمهر جديد، ولايجب على المرأة أن تعتدَّ من هذا الرجل الذي كان زوجها، وهذا معنى قول الامام (عليه السّلام): «ليس عليها منه عدَّة».

أمّا لو أرادت المرأة أن تعقد المتعة مع رجل آخر وجبت عليها العدّة من الرجل السابق، وهذا معنى قول الامام (عليه السّلام): «وعليها من غيره عدَّة خمسة وأربعون يوماً..».

٢٦١٧٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: أرأيت إنْ حَبلتْ؟[٢]

قال: هو ولده[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عاصم

١ـ الاصول الستة عشر: ص١٦٦ ح١٠٤ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٦٤.

٢ـ في التهذيب: حملت.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٤ ح١.

ابن حميد مثله[١].

باب (٣٢)
من أحكام المُدَّة في عقد المتعة

٢٦١٧١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن زرارة قال: قلت له: هل يجوز أن يتمتّع الرّجل بالمرأة[٢] ساعة أو ساعتين؟

فقال: الساعة والسّاعتان لايوقف[٣] على حدّهما ولكن العَرْدَ والعَرْدَين[٤] واليوم واليومين واللّيلة وأشباه ذلك[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٦].

أقول: كانت كلمة (الساعة) تعني المدَّة من الوقت، من دون تحديد دقيق لها، ولهذا نهى الامام الصادق (عليه السّلام) عن ذكر الساعة في تعيين المدَّة في عقد المتعة وقال: «الساعة والساعتان لايوقَف على حَدِّهما..» وأمَر بالتعيين الدقيق لفترة العقد كالجماع مرَّة أو

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٩ ح١١٥٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٥٢ ح٥٥٧.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: من المرأة.

٣ـ في التهذيب: والساعتين لايتوقف، وفي الاستبصار: والساعتين لايوقف.

٤ـ في التهذيب: العَود والعَودين. والعرد: المرّة الواحدة من المواقعة، قال في القاموس: عَرَد جاريتَه: جامعها (مجمع البحرين).

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٩ ح٣.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٦ ح١١٤٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٥١ ح٥٥٤.

مرَّتين، أو اليوم واليومين، وهكذا..

أمّا اليوم ـ حيث تعني الساعة ستّين دقيقة بالضبط ويمكن تحديد الزمان وفترة العقد بها ـ فلامانع من ذكرها في تعيين مدَّة المتعة. واللّه العالم.

٢٦١٧٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن فضّال، عن القاسم بن محمّد، عن رجل سمّاه قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرّجل يتزوّج المرأة على عرد واحد؟

فقال:[1] لابأس ولكن إذا فرغ فليحوّل وجهه ولاينظر[2].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[3].

أقول: قوله (عليه السّلام): «فليحوِّل وجهه ولاينظر» لأنَّ المرأة تحرم عليه حين الفراغ من الجماع وانتهاء المدَّة به، فلايجوز له النظر اليها بعده.

٢٦١٧٣ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن عبداللّه بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان، عن بعض أصحابه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الرّجل يتمتّع من المرأة المرّات.

قال: لابأس، يتمتّع منها ما شاء[4].

١ـ في التهذيب: عود واحد قال.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٠ ح٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٧ ح١١٤٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٥١ ح٥٥٥.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٠ ح٢.

٢٦١٧٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: يشارطها ما شاء من الأيّام[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٢].

باب (٣٣)
كيفيّة عَقد المتعة

٢٦١٧٥ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن إبراهيم بن الفضل، عن أبان بن تغلب، وعليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن إسماعيل بن مهران، ومحمّد بن أسلم، عن إبراهيم بن الفضل، عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): كيف أقول لها إذا خلوت بها؟

قال: تقول: أتزوّجكِ متعةً على كتاب الله وسنّة نبيّه (صلّى الله عليه وآله) لاوارثة ولاموروثة كذا وكذا يوماً وإن شئت كذا وكذا سنة بكذا وكذا درهماً، وتسمّي من الأجر ما تراضيتما[٣] عليه قليلا كان أم[٤]

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٩ ح١.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٦ ح١١٤٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٥١ ح٥٥٢.

٣ـ في التهذيب: ويسمّي من الأجل ما تراضيا، وفي الاستبصار: وتسمّي الاجل ما تراضيا.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: أو.

كثيراً، فإذا قالت: نعم، فقد رضيت فهي[١] امرأتك وأنت أولى الناس بها.

قلت: فإنّي أستحيي أن أذكر شرط الأيّام.

قال:[٢] هو أضر عليك.

قلت: وكيف؟

قال: إنّك إن لم تشترط كان تزويج مقام ولزمتك النفقة في العدّة وكانت وارثة ولم تقدر على أن تطلّقها إلاّ طلاق السنّة[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن ابراهيم بن الفضل، عن أبان بن تغلب قال: قلت... وذكر مثله[٤].

٢٦١٧٦ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن ثعلبة قال: تقول: أتزوّجكِ متعة على كتاب اللّه وسنّة نبيّه (صلّى اللّه عليه وآله) نكاحاً غير سفاح وعلى أن لاترثيني ولا أرثك كذا وكذا يوماً بكذا وكذا درهماً وعلى أنّ عليك العدّة[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٦].

١ـ في الاستبصار: وهي.

٢ـ في التهذيب: فقال.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٥ ح٣. وقوله (عليه السّلام): «كان تزويج مقام» أي زواجاً دائماً.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٥ ح١١٤٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٥٠ ح٥٥١.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٥ ح٤.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٣ ح١١٣٧.

أقـــول: الحدُّ الواجب في صحَّة المتعة هو العقد المتضمِّن لتعيين المهر والأجل، أمّا الامور الاخرى ـ كعدم التوارث بينهما، واشتراط العدَّة بعد انقضاء الأَجل وغيره ـ فليس شرطاً في صحّة العقد، هذا وان لم يذكر الانسان المدّة انقلب العقد دائماً ولزمه مايلزم الدائم من النفقة وعدم الفصال إلاّ بالطلاق والاشهاد عليه والتوارث وغير ذلك من الشروط.

٢٦١٧٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن عبداللّه بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم قال: قلت: كيف يتزوّج المتعة؟

قال: تقول: يا أمة اللّه أتزوّجك كذا وكذا يوماً بكذا وكذا درهماً، فإذا مضت تلك الأيّام كان طلاقها في شرطها ولاعدّة لها عليك[1].

أقـــول: قوله (عليه السّلام): «... كان طلاقها..» أي كان طلاقها في انتهاء الوقت وقوله: «ولاعدّة لها عليك» أي ليس لك أن تراجعها في عدّتها كالدائمة بل يجب عليك أن تعقد عليها من جديد اذا أردتها.

باب (٣٤)

انقلاب العقد المؤقّت الى الدائم ان لم يسمّ الأَجَل

٢٦١٧٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن عبداللّه بن القاسم،

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٥ ح٥.

عن هشام بن سالم الجواليقي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): أتزوّج المرأة متعة مرّة مبهمة[١].

قال: فقال: ذلك أشدّ عليك، ترثها وترثك، ولايجوز[٢] لك أن تُطلّقها إلاّ على طهر وشاهدين.

قلت: أصلحك اللّه فكيف اتزوّجها؟

قال: أيّاماً معدودة بشيء مُسمّى، مقدار[٣] ما تراضيتم به، فاذا مضت ايّامها كان طلاقها في شرطها ولا نفقة ولاعدّة لها عليك[٤].

قلت: ما أقول[٥] لها؟

قال: تقول لها: أتزوّجُك على كتاب اللّه وسُنّة نبيّه واللّه وليّي ووليّك كذا وكذا شهراًبكذا وكذا درهماً على انّ اللّه لي عليك كفيلاً لتفينّ لي، ولا أقسم لك ولا أطلب ولدك ولا عدّة لك عليّ، فاذا مضى شرطك فلاتتزوّجي حتى يمضي لك خمس وأربعون ليلة[٦] وان حدث بك ولد فاعلميني[٧].

٢٦١٧٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن بكير قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ما

١ـ أي من دون تعيين الأجَل والمدّة.

٢ـ في الاستبصار: فلايجوز.

٣ـ في الاستبصار: بمقدار.

٤ـ في الاستبصار: ولانفقة لها عليك.

٥ـ في الاستبصار: ما نقول.

٦ـ في الاستبصار: خمسة وأربعون يوماً.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٧ ح١١٥١ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٥٢ ح٥٥٦.

كان من شرط قبل النكاح هدمه النكاح وما كان بعد النكاح فهو جائز.

وقال: إن سمّى الأجل فهو متعة، وإن لم يسمّ الأجل فهو نكاح بات[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٢].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (المشهور بين الاصحاب أنّ كلّ شرط يُشترط في عقد المتعة لابدّ أن يقترن بالايجاب والقبول، ولاحكم لما يُذكر قبل العقد ولا بعده.

وقوله (عليه السّلام): «باتّ» أي دائم بحسب الواقع ـ كما فهمه الاصحاب ـ أو يُحكم عليه ظاهراً كما في سائر الأقارير ولايقع واقعاً، لأنّما قصده لم يقع وما وقع لم يقصد)[٣].

باب (٣٥)
حكم ذكر شروط المتعة قبل العقد

٢٦١٨٠ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن سليمان بن سالم، عن ابن بكير بن أعين قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): إذا اشترطت على المرأة شروط المتعة فرضيتْ بها[٤] وأوجبت

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٦ ح١.
٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٢ ح١١٣٤.
٣ـ مرآة العقول: ج٢٠ ص٢٣٩.
٤ـ في الكافي ح٣: به.

التـزويج[١] فاردد عليها شرطك الأول بعد النكاح، فإن أجازته جاز[٢] وإن لم تجزه فلايجوز عليها ما كان من الشرط[٣] قبل النكاح[٤].

الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن سليمان بن سالم، عن ابن بكير قال... وذكر مثله[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى، عن سليمان بن سالم، عن بكير بن أعين قال... وذكر مثله[٦].

أقول: كلُّ شرط في العقد اذا كان جائزاً وأتفق الطرفان عليه لزم الوفاء به ولاحكم لما ذكر قبل العقد أو بعده. هذا والتفصيل في محلِّه.

٢٦١٨١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن أبي عمير، عن عبدالله بن بكير قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ما كان من شرط قبل النكاح هدمه النكاح، وما كان بعد النكاح فهو نكاح[٧].

٢٦١٨٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن قول الله (عزوجلّ): ﴿وَلاَجُناحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا

١ـ في التهذيب: وأوجبت عليها التزويج.

٢ـ في الكافي ح٣: فقد جاز.

٣ـ في التهذيب: من الشروط.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٧ ح٥.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٦ ح٣.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٣ ح١١٣٩.

٧ـ نوادر أحمدبن محمد بن عيسى: ص٨٧ ح١٩٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٦٢.

تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الفَرِيضَةِ﴾[١]؟

فقال: ما تراضوا به من بعد النكاح فهو جائز، وما كان قبل النكاح فلايجوز الاّ برضاها وبشيء يعطيها فترضى به[٢].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: صفوان بن يحيى، عن عبداللّه ابن بكير، عن محمد بن مسلم قال: سألت... وذكر نحوه[٣].

باب (٣٦)

حكم من نَسي العقد ولم يتذكَّر إلاّ بعد الجماع

٢٦١٨٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن بعض أصحابه، عن زرعة بن محمّد، عن سماعة قال: سألته عن رجل أدخل جارية يتمتّع[٤] بها ثمّ أُنسي أن يشترط حتّى[٥] واقعها يجب[٦] عليه حدّ الزاني؟

قال: لا ولكن يتمتّع بها بعد النكاح ويستغفر اللّه[٧] ممّا أتى[٨].

من لايحضره الفقيه: روى زرعة مثله[٩].

١ـ النساء ٤: ٢٤.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٦ ح٢.

٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٤ ح١٨٨.

٤ـ في التهذيب ج٧: ليتمتع.

٥ـ في الفقيه والتهذيب: أنسى حتى.

٦ـ في التهذيب ج٧: أيجب، وفي الفقيه: هل يجب.

٧ـ في التهذيب ج١٠: ويستغفر ربّه.

٨ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٦ ح٣.

٩ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦٦ ح٤٦١٠.

التهذيب: أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن زرعة مثله[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة مثله[٢].

أقول: قوله (عليه السّلام): «... ولكن يتمتَّع بها بعد النكاح» أي بعد أن يعقد عليها فانّه يواصل عمله ولاحرمة حينئذٍ عليه، ويُلحق هذا بوطي الشبهة فاذا حصل حملٌ أُلحق به.

باب (٣٧)
عدم اشتراط الإشهاد في عقد المتعة

٢٦١٨٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم ابن عروة، عن ابن بكير، عن زرارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل تزوَّج متعة بغير شهود؟

قال: لابأس بالتزويج البتَّة[٣] بغير شهود فيما بينه وبين الله، وانّما جُعل الشهود في تزويج البتَّة من أجل الولد، ولولا ذلك لم يكن به بأس[٤].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: القاسم بن عروة مثله[٥].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٧٩ ح١٩٢٤.

٢ـ التهذيب: ج١٠ ص٤٩ ح١٨٤.

٣ـ في نوادر ابن عيسى: «لابأس ولابأس بالتزويج البتة». والبتَّة اشتقاقها من القطع، غير أنه يستعمل في كلّ أمر يُمضى لارجعة فيه ولا التواء (لسان العرب).

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٩ ح١٠٧٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٨ ح٥٤٣.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٩ ح٢٠٧.

٢٦١٨٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن المعلّى بن خنيس قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): ما يجزي في المتعة من الشهود؟

فقال: رجل وامرأتان يشهدهما.

قلت: أرأيت ان لم يجدوا احداً؟

قال: انه[1] لايُعْوِزُهُم.

قلت: أرأيت ان اشفقوا أنْ يعلم بهم أحد أيجزيهم رجل واحد؟

قال: نعم.

قال: قلت: جُعلت فداك كان المسلمون على عهد رسول الله[2] (صلّى الله عليه وآله) يتزوّجون بغير بيِّنة؟

قال: لا[3].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: صفوان، عن ابن مسكان، عن المعلّى بن خنيس قال... وذكر نحوه وزاد: قلت: كم العدّة؟ قال: خمس وأربعون ليلة[4].

أقول: قوله (عليه السّلام): «لا» لايدلّ على اشتراط الإشهاد، بل يدلّ على ما كان عليه المسلمون يومذاك، وهو دليل الاستحباب والأفضليّة لدفْع تهمة الفجور و الفحشاء، لا غير، كما ورد التصريح

١ـ في الاستبصار: انهم.

٢ـ في الاستبصار: عهد النبي.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦١ ح١١٣١ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٨ ح٥٤٤.

٤ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٤ ح١٩١.

بذلك في الحديث الشريف.

٢٦١٨٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن الحسن ابن محبوب، عن محمد بن الفضيل، عن الحرث بن المغيرة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) ما يجزي[١] في المتعة من الشُّهود؟

فقال: رجل وامرأتان.

قلت: فان كره الشهرة[٢].

فقال: يجزيه رجل، وانّما ذلك لمكان المرأة لئلاّ تقول في نفسها: هذا فجور[٣].

٢٦١٨٧ـ مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة)، عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن علي بن حاتم، عن أحمد بن ادريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن محمد ابن الفضل، عن الحارث بن المغيرة، أنّه سأل أبا عبدالله (عليه السّلام): هل يجزىء في المتعة رجل وامرأتان؟

قال: نعم، ويجزؤه رجل واحد، وانّما كان ذلك لمكان البراءة، ولئلاّ تقول في نفسها: هو فجور[٤].

٢٦١٨٨ـ مستدرك الوسائل: بهذا الاسناد عن أحمد بن محمد ابن عيسى، عن علي بن الحكم، ومحسن، عن أبان، عن زرارة، عن

١ـ في الاستبصار: ما يجوز.

٢ـ في الاستبصار: كره الشهود.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٢ ح١١٣٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٩ ح٥٤٥.

٤ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٦٩ ح٣.

حمران، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)، قال: قلت: أتزوَّج المتعة بغير شهود؟

قال: لا، إلاّ أن تكون مثلك[1].

أقول: قوله (عليه السّلام): «الا أن تكون مثلك» أي تكون المرأة شيعيَّة على نهج أهل البيت (عليهم السّلام) وتعتقد حلِّية المتعة وإستحبابها وعدم الحاجة الى الشهود فيها.

وهذا لايدلّ على عدم جواز المتعة مع غير الشيعيَّة بل يستفاد منه الأفضليَّة وأنه أقرب الى الستر وعدم التعرُّض للأذى من المخالفين، والله العالِم.

باب (٣٨)

جواز تجديد عقد المتعة مع نفس الزوجة بلا عدَّة

٢٦١٨٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وعليّ ابن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، وأحمد ابن محمد بن أبي نصر، عن أبي بصير قال: لابأس بأن تزيدك وتزيدها إذا انقطع الأجل فيما بينكما تقول: استحللتكِ بأَجَل آخر، برضى منها، ولايحلّ ذلك لغيرك حتّى تنقضي عدّتها[2].

التهذيب: روى محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[3].

١ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٦٩ ح٤.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٨ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٨ ح١١٥٢.

٢٦١٩٠ـ تفسير العياشي: عن عبدالسلام، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت لهُ: ما تقول في المتعة؟

قال: قول الله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنّ فَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ الى أجل مسمى ﴿وَلاَجُنَاحَ عَلَيْكُم فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الفَرِيضَةِ﴾[1].

قال: قلت: جعلت فداك أهي من الأربع؟

قال: ليست من الأربع إنّما هي إجارة.

فقلت: إن أراد أن يزداد وتزداد قبل انقضاء الأَجَل الذي أجَّل؟

قال: لابأس أن يكون ذلك برضىً منهُ ومنها بالأجل والوقت. وقال: يزيدها بعدما يمضي الأجل[2].

٢٦١٩١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن مسكان، عن عمر بن حنظلة سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن شروط المتعة؟

قال: تشارطها على ما تشاء من العطيَّة، ويشترط الولد إن أراد أولاداً وليس بينهما ميراث، والعدّة خمس وأربعون ليلة، وإن أراد أن يمسكها فاذا بلغ أجلها فليجدد أجلاً آخر ويتراضيان على ما شاءا من الأجر[3].

٢٦١٩٢ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن

١ـ النساء ٤: ٢٤.

٢ـ تفسير العياشي: ج١ ص٣٨٦ ح٩٣٠ الطبعة الحديثة.

٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٥ ح١٩٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٦٦.

عثمان، عن ابراهيم بن الفضل، وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن اسماعيل بن مهران، عن محمد بن أسلم، وعن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن علي، عن محمد بن أسلم، عن ابراهيم بن الفضل الهاشمي، عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): جعلت فداك الرجل يتزوَّج المرأة متعة فيتزوَّجها على شهر ثم انّها تقع في قلبه فيحبُّ أن يكون شرطه أكثر من شهر، فهل يجوز أن يزيدها في اجرها ويزداد في الأيّام قبل أن تنقضي أيّامه التي شرط عليها؟

فقال: لايجوز شرطان في شرط.

قلت: فكيف يصنع؟

قال: يتصدّق عليها بما بقي من الايام ثم يستأنف شرطاً جديداً[1].

التهذيب: روى محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[2].

٢٦١٩٣ـ بحار الأنوار: رسالة المتعة للشيخ المفيد (قدس الله روحه) عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يتزوَّج متعة إلى شهر فهل يجوز أن يزيدها في أجرها ويزداد في الأيام قبل أن يقضي أيامهُ؟

فقال: لايجوز شرطان في شرط.

قلت: وكيف يصنع؟

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٨ ح٢. وقوله (عليه السّلام): «يتصدّق عليها» أي يهب لها ما بقي من المدّة.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٨ ح١١٥٣.

قال: يتصدّق عليها بما بقي من الأيام ثم يستأنف شرطاً جديداً[1].

٢٦١٩٤ـ المقنع: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن المتعة؟ فقال: هي كبعض إمائك، وعدّتها خمس وأربعون ليلة، فاذا جاء الأجل كانت فرقة بغير طلاق، وان شاء أن يزيد فلابدّ من أن يُصْدِقها شيئاً قَلَّ أم كَثُر، ولاميراث بينهما إذا مات واحد منهما في ذلك الأجل، واذا تزوّج الرجل امرأةً متعة ثم مات عنها فعليها ان تعتدّ أربعة أشهر وعشرة أيّام، فاذا انقضت أيّامها وهو حيّ فحيضة ونصف، مثل ما يجب على الأَمَة، وان مكثت عندهُ أياماً فعليها ان تحدّ[2] وان كانت عندهُ يوماً أو يومين أو ساعة من النهار فتعتدّ ولاتحد[3].

باب (٣٩)

جواز الدخول بالمرأة قبل أن يعطيها شيئاً اذا وهبتْه المهر

٢٦١٩٥ـ التهذيب: روى محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد، عن ابن سنان، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن رجل تزوَّج جارية أو تمتَّع بها ثم جعلتْه في حِلٍّ من صداقها يجوز أن يدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً؟

قال: نعم إذا جعلتْه في حلّ فقد قبضتْه منه، فان خلاّها قبل أن

١ـ بحار الأنوار: ج١٠٣ ص٣٠٩ ح٤٤.

٢ـ حدت المرأة على زوجها: اذا حزنت عليه ولبست ثياب الحزن وتركت الزينة (مجمع البحرين).

٣ـ المقنع: ص١١٤.

يدخل بها رَدَّت المرأة على الزوج[١] نصف الصداق[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة مثله[٣].

باب (٤٠)

جواز تأخير دفع المهر الى الزوجة بمقدار ما بقي من المدّة

٢٦١٩٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب، عن عمر بن أبان، عن عمر ابن حنظلة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): أتزوّج المرأة شهراً فتُريدُ منّي المهر كَمَلاً وأتخوّف أن تُخلفني.

فقال: لايجوز أن تحبس ما قَدَرْتَ عليه، فإن هي أخْلَفَتْك فخُذ منها بقَدْر ما تُخْلِفُك[٤].

٢٦١٩٧ـ مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة)، عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت: أتزوَّج المرأة شهراً فتريد مني المهر كاملاً، وأتخوَّف أن تخلفني.

قال: إحبس ما قدرت عليه، فإن هي أخلفتك فخُذ منه بقدر ما تخلفك[٥].

١ـ في التهذيب ح١٩١٠: على الرجل.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦١ ح١١٣٠.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٧٦ ح١٩١٠.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٠ ح١.

٥ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٦٨ ح١.

٢٦١٩٨ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن صالح بن السنديّ، عن جعفر بن بشير، عن عمر بن أبان، عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: أتزوّج المرأة شهراً فأحبس عنها[1] شيئاً؟

قال: نعم خُذ منها بقدر ما تخلفك، إن كان نصف شهر فالنّصف وإن كان ثلثاً[2] فالثلث.

محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[3].

التهذيب: روى محمد بن يعقوب، عن علي، عن صالح بن السندي مثله[4].

٢٦١٩٩ـ من لايحضره الفقيه: روى صفوان بن يحيى، عن عمر ابن حنظلة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): أتزوَّج المرأة شهراً بشيء مسمّىً فتأتي بعض الشهر ولاتفي ببعض الشهر؟

قال: تحبس عنها من صداقها بقدر ما احتبستْ عنك الاّ أيّام حيضها فانّها لها[5].

١ـ في التهذيب: منها.

٢ـ في التهذيب: الثلث.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٦١ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٠ ح١١٢٨.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦١ ح٤٥٩٦.

باب (٤١)
سقوط ما تبقّى من المهر اذا ظهر للمرأة زوجٌ آخر

٢٦٢٠٠ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختريّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا بقي عليه شيءٌ من المهر وعلم أنّ لها زوجاً فما أخذتْه فلها بما استحلّ من فرجها ويحبس عنها ما بقي عنده[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٢].

باب (٤٢)
وجوب الوفاء بما اشترط للمرأة في عقد المتعة

٢٦٢٠١ـ التهذيب: الصفّار، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلوب، عن اسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علي بن أبي طالب (عليه السّلام) كان يقول: مَن شَرَط لامرأته شرطاً فليف لها به، فانّ المسلمين عند شروطهم إلاّ شرطٌ حَرَّم حلالاً أو أحلَّ حراماً[٣].

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٦١ ح٢.
٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦١ ح١١٢٩.
٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦٧ ح١٨٧٢.

باب (٤٣)
عدم التَوارثَ بين الزوجين في المتعة

٢٦٢٠٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن شروط المتعة؟

فقال: يشارطها على ما يشاء من العطية ويشترط الولد ان أراد وليس بينهما ميراث[١].

٢٦٢٠٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن حمّاد بن عثمان، عن جميل بن صالح، عن عبدالله بن عمرو قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن المتعة؟

فقال: حلال [لك] من الله ورسوله.

قلت: فما حدُّها؟

قال: من حدودها أن لاترثها ولاترثك.

قال: فقلت: فكم عدّتها؟

فقال:[٢] خمسة واربعون يوماً أو حيضة مستقيمة[٣].

٢٦٢٠٤ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٧٠ ح١١٥٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٥٣ ح٥٦١.

٢ـ في الاستبصار: كم عدّتها؟ قال.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٥ ح١١٤٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٥٠ ح٥٤٩.

عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لابأس بالرّجل يتمتّع بالمرأة على حكمه ولكن لابدّ له من أن يعطيها شيئاً لأنّه إن أحدث به حدث لم يكن لها ميراث[١].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المتعة)، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) نحوه[٢].

٢٦٢٠٥ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس بن معروف، عن صفوان، عن القاسم بن محمد، عن جبير أبي سعيد المكفوف، عن الأحول قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) قلت: ما ادنى مايتزوَّج به الرجل المتعة؟

قال: كَفٌّ من بُرّ، يقول لها: زَوِّجيني نفسك متعةً على كتاب اللّه وسُنَّة نبيِّه، نكاحاً غير سفاح على أن لاأرثك ولاترثيني ولا أطلب ولدك الى أجل مسمّى فان بدا لي زدتك وزدتني[٣].

من لايحضره الفقيه: سأل محمد بن النعمان الأحول أبا عبداللّه (عليه السّلام) فقال: ادنى ما يتزوَّج به الرجل متعة؟ قال: . . . وذكر مثله[٤].

٢٦٢٠٦ـ قرب الاسناد: أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن الرضا (عليه السّلام) قال: سألته

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٦ ح٥.

٢ـ مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٤٧٣ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٣ ح١١٣٦.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٦٢ ح٤٥٩٧.

عن الميراث؟

فقال: كان جعفر (عليه السّلام) يقول: نكاحٌ بميراث، ونكاحٌ بغير ميراث، ان اشترطت الميراث كان وان لم تشترط لم يكن[١].

٢٦٢٠٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن الحسن بن الجهم، عن الحسن بن موسى، عن سعيد بن يسار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل يتزوَّج المرأة متعةً ولم يشترط الميراث؟

قال: ليس بينهما ميراث، اشترط أو لم يشترط[٢].

باب (٤٤)
عدَّة زواج المتعة

٢٦٢٠٨ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال: [عدّة المتعة][٣] ان كانت تحيض فحيضة وإن كانت لاتحيض فشهر ونصف[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم مثله[٥].

١ـ قرب الاسناد: ص٣٦٢ ح١٢٩٥ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج١٠٣ ص٣١٣.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٦٤ ح١١٤٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٩ ح٥٤٨.

٣ـ مابين المعقوفتين من التهذيب.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٥٨ ح١.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٥ ح٥٧٣.

أقول: قال صاحب العروة الوثقى (طاب ثراه): (انّ عدّة المتعة اذا كانت تحيض وكانت مدخولاً بها غير يائس: حيضتان، من غير فرق بين الحُرَّة والأَمَة: واذا كانت لاتحيض فخمسة وأربعون يوماً بلياليها، من غير فرق أيضاً بين الحرّة والامة)[1].

١ـ العروة الوثقى: ج٦ ص١٤١ الطبعة الحديثة.

أبواب تزويج العبيد والاماء

باب (١)
استحباب استيلاد الإماء

٢٦٢٠٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن ابن القدّاح، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): عليكم بأُمّهات الأولاد فإنّ في أرحامهنّ البركة[1].

باب (٢)
جواز عتْق الأَمة وجَعْل مَهْرَها عتْقها

٢٦٢١٠ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عبدالله بن محمد الحجّال، عن ثعلبة، عن عبيد بن زرارة أنّه سمع أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: إذا قال الرّجل لأمته: (أُعتقكِ وأتزوّجكِ

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٤ ح١.

وأجعل مهركِ عتقكِ) فهو جائز[١].

٢٦٢١١ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرّجل يعتق الأمة ويقول: مهركِ عتقكِ؟

فقال: حسن[٢].

٢٦٢١٢ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، وعدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد جميعاً، عن عثمان ابن عيسى، عن سماعة بن مهران قال: سألته عن رجل له زوجة وسريّة يبدو له أن يُعتق سريّته ويتزوّجها؟

فقال: إنْ شاء اشترط عليها أنّ عتقها صداقها، فإنّ ذلك حلالٌ، أو يشترط عليها إنْ شاء قَسَم لها وإن شاء لم يَقْسِم وإن شاء فضّل الحرّة عليها، فإن رضيت بذلك فلابأس[٣].

٢٦٢١٣ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرّجل تكون له الأَمة فيريد أن يُعتقها فيتزوّجها أيجعل عتقها مهرها أو يعتقها ثمّ يصدّقها؟ وهل عليها منه عدّة؟ وكم تعتدّ إن أعتقها؟ وهل[٤] يجوز له نكاحها بغير مهر؟ وكم

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٦ ح٣.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٥ ح١.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٦ ح٥.

٤ـ في التهذيب: فان أعتقها هل، وفي الاستبصار: وان اعتقها هل.

تعتدّ من غيره؟

فقال: يجعل عتقها صداقها إن شاء، وإن شاء أعتقها ثمّ أصدقها، وإن[١] كان عتقها صداقها فإنّها تعتدّ[٢] ولايجوز نكاحها إذا أعتقها إلاّ بمهر، ولايطأ الرّجل المرأة إذا تزوّجها حتّى يجعل لها شيئاً وإن كان درهماً[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله مثله[٤].

٢٦٢١٤ـ الاستبصار ـ التهذيب: علي بن الحسين، عن محمّد وأحمد ابني الحسن، عن أبيهما، عن عبدالله بن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت [له]: رجل قال لجاريته: أُعتقكِ واجعل[٥] عتقكِ مهركِ؟

قال: فقال: جائز[٦].

٢٦٢١٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن، عن الحسن بن علي بن يوسف[٧]، عن مثنّى الحنّاط، عن حاتم[٨]، عن أبي عبدالله

١ـ في التهذيب والاستبصار: فان.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: فانّها لاتعتدّ. ويمكن حمل نسخة الكافي على الاستحباب كما سيأتي ذلك.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٦ ح٢.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٢ ح٧١٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١١ ح٧٦٤.

٥ـ في التهذيب: اعتقتك وجعلت.

٦ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٩ ح٧٥٧ ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠١ ح٧٠٧.

٧ـ في الاستبصار: الحسن بن علي، عن يوسف. والظاهر ان الصحيح ما في التهذيب.

٨ـ في الاستبصار: عن جابر.

(عليه السّلام) [عن أبيه] أنَّ علياً (عليه السّلام) كان يقول: ان شاء الرجل أعتق أُمَّ ولده وَجَعَل عتقَها مَهرها[١].

٢٦٢١٦ـ كتاب مثنّى بن الوليد الحنّاط: مثنّى، عن زيد الشّحام قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يشترط على خادمه أن يعتقها ويكون عتقها مهرها؟

قال: جائز[٢].

باب (٣)
جواز نكاح الرجل سَرِيَّته بعد عتقها بغير عدَّة

٢٦٢١٧ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرّجل يعتق سريّته أيصلح له أن يتزوّجها[٣] بغير عدّة؟

قال: نعم.

قلت: فغيره؟

قال: لا، حتّى تعتدّ ثلاثة أشهر[٤].

التهذيب: روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠١ ح٧٠٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٩ ح٧٥٨.

٢ـ الاصول الستة عشر: ص٣٠٩ ح٤٦٨ الطبعة الحديثة.

٣ـ في التهذيب: ينكحها.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٦ ح٤. والسُرِّيَّة: الجارية المتخذة للملك والجماع، والامة التي بوأتها بيتاً وهي منسوبة الى السر، وهو الجماع والاخفاء، لان الانسان كثيراً مايسرُّها ويسترها عن حرّته (لسان العرب).

سعيد، عن صفوان، عن عبدالله، عن الحسن، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: الرجل يعتق... وذكر مثله[1].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن أبان، عن عثمان، عن زرارة قال: سألته ـ يعني أبا عبدالله (عليه السّلام) ـ عن رجل اعتق سريَّته أله أن يتزوَّجها... وذكر مثله[2].

٢٦٢١٨ـ التهذيب: علي بن الحسن، عن علي بن اسباط، عن عمّه يعقوب الأحمر، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا أعتق رجل جارية ثم أراد أن يتزوَّجها مكانه فلابأس ولاتعتدَّمن مائه، وإن أرادت أن تتزوَّج من غيره فلها مثل عدّة الحرَّة، وأيّ رجل اشترى جارية فولدت منه ولداً فمات ان شاء أن يبيعها في الدَّين الذي يكون على مولاها من ثمنها باعها، وان كان لها ولد قَوّمت على ابنها من نصيبه، وان كان ابنها صغيراً انتظر به حتى يكبر ثم يجبر على ثمنها، وان مات ابنها قبل أُمِّه بيعت في ميراثه انْ شاء الورثة[3].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٤ ح٦١٠.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٥ ح٦١١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٢١٤ ح٧٦٤.

باب (٤)
استحباب استبراء أمة اشتراها الرجل فاعتقها وتزوَّجها

٢٦٢١٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن عبدالله بن زرارة، عن الحسن بن علي، عن عبدالله بن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يشتري الجارية ثم يعتقها ويتزوَّجها[1] هل يقع عليها قبل أن يستبرىء رحمها؟

قال: يستبريء رحمها بحيضة وإنْ وقع عليها فلابأس[2].

٢٦٢٢٠ـ التهذيب: روى أبو العباس البقباق قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل اشترى جارية فاعتقها ثم تزوَّجها ولم يستبرىء رحمها؟

قال: كان له أن يفعل وان لم يفعل فلابأس[3].

باب (٥)
وجوب استبراء الأَمة المسبيَّة

٢٦٢٢١ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن الحسن بن صالح، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: نادى منادي رسول الله (صلّى الله

١ـ في الاستبصار: فيتزوَّجها.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٥ ح٦١٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦١ ح١٢٩٦.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٥ ح٦١٤.

عليه وآله) في الناس يوم اوطاس: أن استبرؤا سباياكم بحيضة[1].

باب (٦)
حكم مَن اشترى جارية بثمن مؤجّل ثم اعتقها وجعل مَهرها عتقها ثم مات . . .

٢٦٢٢٢ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) وأنا[2] حاضر عن رجل باع من رجل جارية بكذا[3] إلى سنة فلمّا قبضها المشتري أعتقها من الغد وتزوّجها وجعل مهرها عتقها ثمّ مات بعد ذلك بشهر؟

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): إن كان للّذي اشتراها إلى سنة مال أو عقدة[4] تحيط بقضاء ما عليه من الدّين في رقبتها فإنّ عتقه ونكاحه[5] جائزان.

قال: وإن لم يكن للّذي اشتراها فأعتقها وتزوّجها مالٌ ولاعقدة يوم مات تحيط بقضاء ما عليه من الدّين برقبتها فإنّ عتقه ونكاحه

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٦ ح٦١٥.

٢ـ في الاستبصار: سئل وأنا.

٣ـ في الاستبصار: بكراً.

٤ـ العُقدة: الضيعة، والمكان الكثير الشجر والنخل، وكلُّ أرض مخصبة (أقرب الموارد).

٥ـ في الاستبصار: كان عتقه وتزويجه.

باطلان[1] لأنّه أعتق ما لايملك، وأرى أنها رقّ لمولاها الأوّل.

قيل له: فإن كانت علقتْ ـ أعنى من المعتِق لها المتزوّج بها ـ ما حال الّذي في بطنها؟

فقال: الّذي في بطنها مع أُمّه كهيئتها[2].

الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله الاّ أنّه قال: فان كانت علقت من الذي اعتقها وتزوَّجها ما حال ما في بطنها؟ قال: مع أُمِّه كهيئتها[3].

٢٦٢٢٣ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) وأنا حاضر عن رجل باع من رجل جارية بكراً الى سنة فلمّا قبضها المشتري أعتقها من الغد وتزوجها وجعل مهرها عتقها ثم مات بعد ذلك بشهر؟

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): ان كان الذي اشتراها الى سَنة له مال أو عقدة تحيط بقضاء ما عليه من الدَّين في رقبتها فانَّ عتقه ونكاحه جائز، وإنْ لم يملك مالاً أو عقدة تحيط بقضاء ما عليه من الدَّين في رقبتها كان عتقه ونكاحه باطلاً لأنه أعتق ما لايملك، وارى انّها رِقٌّ لمولاها الأوَّل.

قيل له: فإن كانت قد علقتْ من الذي اعتقها وتزوَّجها، ما حال ما في بطنها؟

١ـ في الاستبصار: باطل.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٩٣ ح١.

٣ـ الاستبصار: ج٤ ص١٠ ح٢٩.

فقال: الذي في بطنها مع أُمِّه كهيئتها[1].

٢٦٢٢٤ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي بصير قال: سُئل أبو عبداللّه (عليه السّلام) وأنا حاضر عن رجل باع من رجل جارية بكراً الى سنة فلمّا قبضها المشتري اعتقها من الغدّ وتزوَّجها وجعل مَهرها عتقها ثم مات بعد ذلك بشهر؟

فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): إنْ كان للَّذي اشتراها الى سنة مال وعقدة يوم اشتراها فاعتقها يحيط بقضاء ما عليه من الدَّين في رقبتها فان عتقه وتزويجه جائز، وإن لم يكن للذي اشتراها فاعتقها وتزوَّجها مال ولاعقدة يوم مات يحيط بقضاء ما عليه من الدَّين في رقبتها فانَّ عتقه ونكاحه باطل لأنه اعتق ما لايملك، وارى انّها رِقٌّ لمولاها الأول.

قيل له: فان كانت قد علقتْ من الّذي اعتقها وتزوَّجها ما حال ما في بطنها؟

فقال: الذي في بطنها مع أُمِّه كهيئتها[2].

باب (٧)
حكم من أعتَقَ أَمة وتزوَّجها وجعل مهرها عتقها ثم طلَّقها قبل الدخول

٢٦٢٢٥ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن عبداللّه بن سنان

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٢ ح٧١٤.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢١٣ ح٧٦٢.

قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل اعتق مملوكة له وجعل صداقها عتقها ثم طلّقها قبل أن يدخل بها؟

قال: فقال: قد مضى عتقها وتَردُّ على السيِّد نصف قيمة ثمنها تسعى فيه ولا عدّة عليها[1].

٢٦٢٢٦ـ من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن عبداللّه بن سنان قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل أعتق مملوكة لهُ وجعل عتقها صداقها ثم طلّقها من قبل أن يدخل بها؟

فقال: قد مضى عتقها ويرتجع عليها سيّدها بنصف قيمة ثمنها تسعى فيها ولاعدَّة لهُ عليها[2].

٢٦٢٢٧ـ التهذيب ـ الاستبصار ـ من لايحضره الفقيه: الحسن بن محبوب، عن يونس بن يعقوب، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل أعتق أمة له[3] وجعل عتقها صداقها ثم طلّقها قبل أن يدخل بها؟

قال: يستسعها[4] في نصف قيمتها، فان أبت كان لها يوم وله يوم من[5] الخدمة.

قال: وان[6] كان لها ولد وله مال أدّى[7] عنها نصف قيمتها

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨٢ ح١٩٣٨.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤١٣ ح٤٤٤٢.

٣ـ في التهذيب ج٧: أُمّ ولد له.

٤ـ في الاستبصار: ليستسعها، وفي الفقيه والتهذيب ج٨: يستسعيها.

٥ـ في الفقيه والتهذيب ج٨: في.

٦ـ في الفقيه: فان.

٧ـ في الاستبصار والتهذيب ج٨: لها ولد أدّى.

واعتقت[١و٢].

التهذيب: علي بن جعفر، عن يونس بن يعقوب مثله[٣].

٢٦٢٢٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن رجل، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يعتق جاريته ويقول لها: عِتْقُكِ مهركِ، ثم يطلّقها قبل أن يدخل بها؟

قال: يرجع نصفها مملوكاً ويستسعيها في النصف الآخر[٤].

٢٦٢٢٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محبوب، عن نعيم ابن ابراهيم، عن عبّاد بن كثير البصري قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل اعتق أُمَّ ولدٍ له وجعل عتقها صداقها ثم طلّقها قبل أن يدخل بها؟

قال: يعرض عليها أن تستسعى في نصف قيمتها فان أبت هي فنصفها رقّ ونصفها حرّ[٥].

٢٦٢٣٠ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السّلام)، أنه سُئل عن رجل يعتق اَمَته ثم يتزوَّجها، ثم يجعل عتاقها صداقها، ثمَّ يطلّقها قبل أن يدخل بها؟

١ـ في الفقيه والتهذيب ج٨: وعتقت.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨٢ ح١٩٣٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٠ ح٧٦١ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤١٣ ح٤٤٤٣.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠١ ح٧١١.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٢ ح٧١٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٠ ح٧٦٢.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٢ ح٧١٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١١ ح٧٦٣.

قال: تَردُّ عليه نصف قيمتها[١].

٢٦٢٣١ـ دعائم الاسلام: عن عليّ وأبي جعفر وأبي عبدالله (عليهم السّلام) انّهم قالوا في الرجل يعتق أمتَه على أن يتزوَّجها ويجعل عتقها صداقها وترضى بذلك قالوا: ذلك جائز.

قال أبو جعفر (عليه السّلام): واَحَبُّ اليّ ان يعطيها شيئاً.

قال أبو عبدالله (عليه السّلام): فان طلّقها قبل أن يدخل بها فلها نصف قيمتها[٢].

باب (٨)

حكم زواج العبد بغير إذن مولاه

٢٦٢٣٢ـ الكافي: محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجّاج، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في مملوك تزوّج بغير إذن مولاه أعاصٍ للّه؟

قال: عاصٍ لمولاه.

قلت: حرام هو؟

قال: ما أزعم أنّه حرامٌ وقل له أن لايفعل إلاّ بإذن مولاه[٣].

أقول: اذا تزوّج العبد بغير إذن مولاه فقد عصى مولاه وعليه أن

١ـ الجعفريات: ص١١٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١١.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٦ ح٨٤٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١١.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٨ ح٥.

يستأذنه، فان أذن له صحّ عقده ـ بناءاً على صحة عقد الفضولي في النكاح ـ وان لم يأذن له بطل العقد.

وعلى العبد أن يُطيع مولاه في غير معصية، فهو عبد مملوك لايقدر على شيء.

٢٦٢٣٣ـ دعائم الإسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) نهى أن ينكح العبد بغير اذن مواليه، وقال: أيّما امرأة حرّة زوّجت نفسها عبداً بغير اذن مواليه، فقد أباحت فرجها ولاصداق لها.

قال جعفر بن محمد (عليهما السّلام): المملوك لايجوز نكاحه ولاطلاقه إلاّ بإذن سيده، فإن تزوّج بغير إذن سيّده فإن شاء سيّده أجاز وإن شاء فرّق[1].

٢٦٢٣٤ـ تفسير العياشي: عن أحمد بن عبداللّه العلوي، عن الحسن بن الحسين، عن الحسين بن زيد بن علي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: كان علي بن أبي طالب (عليه السّلام) يقول: ﴿ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَّيَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾[2]، ويقول للعبد: لاطلاق ولا نكاح، ذلك الى سيّده، والناس يرون خلاف ذلك اذا أذن السيّد لعبده لايرون له أن يفرّق بينهما[3].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٤٨ ح٩٣٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣٢٢.

٢ـ النحل ١٦: ٧٥.

٣ـ تفسير العيّاشي: ج٣ ص١٨ ح٢٤١٣ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج١٠٣ ص٣٤٢.

٢٦٢٣٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لايجوز للعبد تحرير، ولاتزويج، ولا إعطاء من ماله إلاّ بإذن مولاه[1].

باب (٩)
حكم الأمَة اذا تزوَّجت بغير إذن مولاها

٢٦٢٣٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطيّ، عن داود بن الحصين، عن أبي العبّاس قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الأمة تتزوّج بغير إذن أهلها؟

قال: يحرم ذلك عليها وهو الزّنا[2].

٢٦٢٣٧ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن بعض أصحابه، عن أبان، عن فضل بن عبدالملك قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الأمة تتزوّج بغير إذن مواليها؟

قال: يحرم ذلك عليها وهو زنا[3].

أقول: اريد بالزواج في هذين الحديثين الزواج الشرعي من دون إذن المالك ولو لاحقاً، ولا اشكال في كون الجماع مع العلم والحال

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٧ ح١.
٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٩ ح١.
٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٩ ح٢.

هذه زنا وحراماً.

٢٦٢٣٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن داود بن الحصين، عن أبي العباس البقباق قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يتزوَّج الأمة بغير اذن[1] اهلها؟

قال: هو زنا، انّ اللّه تعالى يقول: ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهلِهِنَّ﴾[2و3].

من لايحضره الفقيه: روى داود بن الحصين مثله[4].

تفسير العياشي: عن أبي العباس مثله[5].

٢٦٢٣٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم ابن محمد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن نكاح الامة؟

قال: لايصلح نكاح الامة إلاّ باذن مولاها[6].

١ـ في الفقيه والاستبصار: علم.

٢ـ النساء ٤: ٢٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٨ ح١٤٢٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٩ ح٧٩٤.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٥١ ح٤٥٦٠.

٥ـ تفسير العياشي: ج١ ص٣٨٧ ح٩٣٣ الطبعة الحديثة.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣٥ ح١٣٧٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٩ ح٧٩٣.

باب (١٠)
حكم تزويج الحرَّة نفسها للعبد بغير إذن مولاه

٢٦٢٤٠ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكونيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): أيّما امرأة حرّة زوّجت نفسها عبداً بغير إذن مولاه[١] فقد أباحت فرجها ولا صداق لها[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روى اسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله)... وذكر مثله[٤].

التهذيب: وقد روى هذا الحديث محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان بن محمد، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) مثله، وزاد فيه: وأيّما امرأة خرجت من بيتها بغير اذن زوجها فلانفقة لها حتى ترجع[٥].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) مثله وزاد فيه: وايّما امرأة خرجت من بيت زوجها بغير اذنه

١ـ في التهذيب والفقيه: مواليه.
٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٩ ح٧.
٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٢ ح١٤٣٥.
٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٥٠ ح٤٥٥٥.
٥ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٢ ح١٤٣٦.

فلانفقة لها حتى ترجع[١].

باب (١١)
حكم تزويج المولى اَمَته من رجل

٢٦٢٤١ـ تفسير العياشي: عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يُنكِح امتهُ من رجل؟

قال: ان كان مملوكاً فليفرّق بينهما اذا شاء، لأن اللّه يقول: ﴿عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَّيَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ فليس للعبد من الأمر شيء، وانْ كان زوَّجها حرّاً فانَّ طلاقها صفقتها[٢].

٢٦٢٤٢ـ تفسير العياشي: عن أبي بصير في الرجل يُنكِح أمتهُ لرجل أله أن يفرِّق بينهما اذا شاء؟

قال: انْ كان مملوكاً فليفرِّق بينهما اذا شاء، لأنَّ اللّه يقول: ﴿عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَّيَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ فليس للعبد من الأمر شيء، وان كان زوَّجها حرّاً فرّق بينهما اذا شاء المولى[٣].

١ـ الجعفريات: ص١٠٤.

٢ـ تفسير العياشي: ج٣ ص١٦ ح٢٤٠٧ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج١٠٣ ص٣٤١. والصفقة: البيعة (أقرب الموارد).

٣ـ تفسير العياشي: ج٣ ص١٧ ح٢٤١٠ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج١٠٣ ص٣٤١.

باب (١٢)
حكم تزويج المولى عبده

٢٦٢٤٣ـ تفسير العياشي: عن زرارة، عن أبي جعفر أو عن أبي عبدالله (عليهما السّلام) قال: المملوك لايجوز طلاقه ولانكاحه الاّ باذن سيده.

قلت: فان كان السيّد زوَّجه.. بيد مَن الطلاق؟

قال: بيد السيّد ﴿ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَّيَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ الشيء الطلاق[1].

باب (١٣)
حكم تزويج المولى غلامَه من جاريته

٢٦٢٤٤ـ تفسير العياشي: عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سمعتهُ يقول: إذا زوَّج الرجل غلامهُ جاريتهُ فرّق بينهما متّى شاء[2].

٢٦٢٤٥ـ تفسير العياشي: عن الحلبي عنه (عليه السّلام): الرجل يُنكح عَبده اَمَتهُ؟

قال: ينزعها اذا شاء بغير طلاق لأنّ اللّه يقول: ﴿عَبْداً مَّمْلُوكاً

١ـ تفسير العياشي: ج٣ ص١٧ ح٢٤٠٩ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج١٠٣ ص٣٤١.

٢ـ تفسير العياشي: ج٣ ص١٧ ح٢٤١١ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج١٠٣ ص٣٤١.

لاَيَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾[١].

باب (١٤)

حكم سكوت المولى بعد علمه بزواج مملوكه

٢٦٢٤٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن معاوية بن وهب قال: جاء رجل إلى أبي عبدالله (عليه السّلام) فقال: إنّي كنت مملوكاً لقوم وإنّي تزوّجت امرأة حرّة بغير إذن موالي[٢] ثمّ أعتقوني بعد ذلك، أفأُجدّد نكاحي إيّاها حين أُعتقتُ؟

فقال له: أكانوا علموا أنّك تزوّجت[٣] امرأة وأنت مملوك لهم؟

فقال: نعم وسكتوا عنّي ولم يعيّروا عليّ.

فقال: [٤] سكوتهم عنك بعد علمهم إقرار منهم، إثبتْ على نكاحك الأوّل[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٦].

٢٦٢٤٧ـ التهذيب: روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمّد ابن عيسى، عن أبان، عن الحسن بن زياد الطائي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): إنّي كنت رجلاً مملوكاً فتزوَّجت بغير إذن

١ـ تفسير العياشي: ج٣ ص١٨ ح٢٤١٢. الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج١٠٣ ص٣٤٢.

٢ـ في التهذيب: مولاي.

٣ـ في التهذيب: علموا بك حين تزوَّجت.

٤ـ في التهذيب: ولم يغيّروا عليَّ. قال: فقال له.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٨ ح٤.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٤ ح٧١٩.

مواليّ، ثم اعتقني اللّه [بعد] فاجدد النكاح؟

[قال:] فقال: أعلِموا[١] انك تزوّجت؟

قلت: نعم قد علموا فسكتوا[٢] ولم يقولوا لي شيئاً.

قال:[٣] ذلك اقرار منهم، انت على نكاحك[٤].

من لايحضره الفقيه: روى أبان بن عثمان أنّ رجلاً يقال له: ابن زياد الطائي قال: قلت... وذكر مثله[٥].

باب (١٥)

حكم المملوك المشترك اذا تزوَّج باذن بعض مَواليه

٢٦٢٤٨ـ دعائم الإسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنه سُئل عن مملوكة بين رجلين، زوّجها أحدهما والآخر غائب، هل يجوز النكاح؟

قال: إذا كره الغائب لم يجز النكاح، يعني اذا لم يكن أذِن لصاحبه، ولا أطْلق له في أن يزوّج ولا أجاز فعله[٦].

٢٦٢٤٩ـ التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: الحسن بن محبوب، عن عبدالعزيز العبدي، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبداللّه (عليه

١ـ في الفقيه: كانوا علموا.

٢ـ في الفقيه: وسكتوا.

٣ـ في الفقيه: فقال.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٣ ح١٤٠٦.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٤٧ ح٤٥٤٩.

٦ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٤٦ ح٩٢٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٧.

السّلام) في عبد بين رجلين زوَّجه أحدُهما والآخر لايعلم، ثم انّه علم بعد[1] [ذلك] أله أن يفرِّق بينهما؟

قال: للّذي لم يعلم ولم يأذن ان يفرّق بينهما[2] وان شاء تركه على نكاحه[3].

باب (١٦)

حكم المملوك اذا تزوَّج باذن مولاه ثم اَبِق

٢٦٢٥٠ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم وغيره، عن عمّار الساباطي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل أذن لعبده في تزويج امرأة فتزوّجها ثم إنّ العبد اَبق؟

فقال: ليس لها على مولاه نفقة وقد بانت عصمتها منه، فانّ إباق العبد طلاق امرأته وهو بمنزلة المرتدّ عن الاسلام.

قلت: فان رجع الى مواليه ترجع اليه امرأته؟

قال: انْ كان قد انقضت عدّتها منه ثم تزوَّجت غيره فلاسبيل له عليها، وان لم تتزوَّج ولم تنقض العدّة فهي امرأته على النكاح الأول[4].

أقول: كما انّ المسلِم اذا ارتدّ عن الدين فانّ زوجته تبين منه وتعتدّ عدّة الوفاة، كذلك العبد اذا ابق فانّ الاباق بمنزلة الطلاق

١ـ في الفقيه: لم يعلم به ثم انه علم به بعد.

٢ـ في الفقيه: يفرّق بينهما اذا علم.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٧ ح٧٣٢ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٥٥ ح٤٥٧٣.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٧ ح٧٣١.

لزوجته، فهو بمنزلة المرتدّ من هذه الجهة، فان زوجته تعتدّ وبعد انقضاء العدّة تتزوّج إن شاءت وبمن شاءت.

٢٦٢٥١ـ من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن حكم الأعمى وهشام بن سالم، عن عمّار الساباطي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل اذن لغلامه في امرأة حرّة فتزوّجها ثم انّ العبد أبق من مواليه فجائت امرأة العبد تطلب نفقتها من مولى العبد؟

فقال: ليس لها على مولى العبد نفقة وقد بانت عصمتها منه لأن اباق العبد طلاق امرأته وهو بمنزلة المرتدّ عن الاسلام.

قلت: فإن هو رجع إلى مولاه أترجع امرأته اليه؟

قال: ان كان انقضت عدّتها منه ثم تزوَّجت زوجاً غيره فلاسبيل له عليها، وان كانت لم تتزوَّج فهي امرأته على النكاح الأوّل[1].

باب (١٧)

قول المولى لعبده: «طلِّق» إقرار له بالنكاح

٢٦٢٥٢ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن بنان بن محمد، عن موسى بن القاسم، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى ابن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) أنّه أتاه رجل بعبده فقال: انّ عبدي تزوَّج بغير اذني؟

فقال علي (عليه السّلام) لسيّده: فَرّق بينهما.

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٥٤ ح٤٥٧١.

فقال السيّد لعبده: يا عدوَّ اللّه طَلّق.

فقال علي (عليه السّلام): كيف قلتَ له؟

قال: قلت له: طلّق.

فقال علي (عليه السّلام) للعبد: أمّا الآن فانْ شئتَ فطلّق وان شئتَ فامسك.

فقال السيد: يا أمير المؤمنين أمرٌ كان بيدي فجعلتَه بيد غيري؟

قال: ذلك لأنّك حيث قلتَ له: طلّق، أقررتَ له بالنكاح[1].

باب (١٨)
حريَّة الولَد اذا كان احد ابويه حُرّاً

٢٦٢٥٣ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال في العبد تكون تحتهُ الحرَّة؟

قال: وُلده أحرار، فإن أُعتق المملوك لَحِقَ بأبيه[2].

٢٦٢٥٤ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل، عن أبي الفضل المكفوف صاحب العربيّة، عن أبي جعفر الأحول الطاقيّ، عن رجل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه سُئل عن المملوك يتزوّج الحرّة ما حال الولد؟

فقال: حرٌّ.

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٢ ح١٤٣٣.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٩٣ ح٦.

فقلت: والحرّ يتزوّج المملوكة؟

قال: يلحق الولد بالحريّة حيث كانت إن كانت الأُمّ حُرّة أُعتق بأُمّه وإن كان الأب حُرّاً أُعتق بأبيه[١].

٢٦٢٥٥ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن الحكم بن مسكين، عن جميل بن درّاج قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الحرّ يتزوّج الأمة أو عبد يتزوّج حُرّة؟

قال: فقال لي: ليس يُسترقّ الولد إذا كان أحد أبويه حرّاً، إنّه يلحق بالحرّ منهما أيّهما كان، أباً كان أو أُمّاً[٢].

٢٦٢٥٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة والحكم بن مسكين، عن جميل وابن بكير، [عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)][٣] في الولد من الحُرّ والمملوكة؟

قال: يذهب الى الحرّ منهما[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٥].

٢٦٢٥٧ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته

---

١ و٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٩٢ ح٢ و٤.

٣ـ مابين المعقوفتين من الاستبصار.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٩٢ ح١.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣٥ ح١٣٧٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٢ ح٧٣١.

عن الرّجل الحرّ يتزوّج بأمة قوم، الوُلد مماليك أو احرار؟

قال: إذا كان أحد أبويه حرّاً فالوُلد أحرار[١].

عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير مثله[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٣].

٢٦٢٥٨ـ من لايحضره الفقيه: سُئل أبو عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل الحرّ يتزوَّج بأمَة قوم، الوُلد مماليك أو احرار؟

قال: الوُلد احرار، ثم قال: اذا كان أحد والديه حُرّاً فالولد حرّ[٤].

٢٦٢٥٩ـ الكافي: أحمد بن محمّد العاصميّ، عن عليّ بن الحسن التيميّ[٥]، عن عليّ بن أسباط، عن الحكم بن مسكين، عن جميل بن درّاج قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: إذا تزوّج العبد الحرّة فوُلده أحرار، وإذا تزوّج الحرّ الأَمة فوُلده أحرار[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن أحمد بن محمد

١ـ في الاستبصار: حُرّ.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٩٣ ح٧.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣٦ ح١٣٧٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٣ ح٧٣٣.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٥٧ ح٤٥٨٠.

٥ـ في التهذيب: السلمي، وفي الاستبصار: التيملي.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٤٩٢ ح٣.

العاصمي مثله[١].

الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن علي بن اسباط ومحمد بن الحسين جميعاً، عن الحكم بن مسكين، عن جميل ابن درّاج مثله[٢].

٢٦٢٦٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبدالله بن جبلة، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في مملوك تزوَّج حُرَّةً؟

قال: الولد للحُرَّة.

وفي حُرّ تزوَّج مملوكة؟

قال: الولد للأب[٣].

٢٦٢٦١ـ التهذيب ـ الاستبصار: الصفّار، عن ابراهيم بن هاشم، عن أبي جعفر، عن أبي سعيد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لو انّ رجلاً دبّر جارية ثم زوّجها[٤] من رجل فوطئها، كانت جاريته وولدها منه مُدبَّرين، كما لو أنَّ رجلاً أتى قوماً فتزوَّج اليهم مملوكتهم كان ما وُلد لهم مماليك[٥].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣٦ ح١٣٧٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٣ ح٧٣٢.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٩٣ ح٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣٦ ح١٣٧٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٣ ح٧٣٤.

٤ـ في الاستبصار: جاريته ثم تزوّجها. والتدبير: أن يعتق الرجل عبده عن دبر، وهو أن يعتق بعد موته، فيقول: أنت حر بعد موتي (لسان العرب).

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٣٣٦ ح١٣٧٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٣ ح٧٣٥.

أقـــول: الحديث ضعيف السَّنَد فلايُعتمد عليه ولايستند اليه، يضاف الى هذا أنّ المشهور بين الفقهاء انّ الأَمة اذا تزوّجت بالحرّ باذن سيّدها فانّ الاولاد أحرار ما لم يشترط المولى رقيّتهم، وهكذا الأمر في العبد اذا تزوّج بحُرّة باذن مولاه فانّ الأولاد احرار، تغليباً لجانب الحريّة فيهم، فانّ الحرية تسري منها اليهم.

ويستفاد من هذا الحديث أنّ المولى اشترط الرقيّة، وبهذا يتمُّ الجمع بين الادلَّة المختلفة في المقام. واللّه العالم.

باب (١٩)
حكم اشتراط الحريَّة في وَلد الجارية

٢٦٢٦٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن موسى بن القاسم وعلي بن الحكم، عن أبان، عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل يزوّج جاريته رجلاً واشترط عليه أن كلَّ ولدٍ تَلده فهو حرّ، فطلّقها زوجها ثم تزوَّجت[1] آخر فولدت.

قال: إنْ شاء اعتق وان شاء لم يعتق[2].

٢٦٢٦٣ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل زوّج أَمَته

١ـ في الاستبصار: تزوَّجها.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢١٢ ح٧٥٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٤ ح٧٣٧.

من رجل وشرط له أنَّ ما ولدتْ من ولد فهو حُرٌّ، فطلّقها زوجها أو مات عنها فزوَّجها من رجل آخر ما منزلة ولدها؟

قال: منزلتها: ما جعل ذلك الاّ للاوَّل[١] وهو في الآخر بالخيار ان شاء أعتق وإن شاء أمسك[٢].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد مثله[٣].

٢٦٢٦٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالله بن مسكان، عن الحسن بن زياد قال: قلت له: امة كان مولاها يقع عليها ثم بدا له فزوَّجها، ما منزلة ولدها؟

قال: بمنزلتها[٤] إلاّ أن يشترط زوجها[٥].

باب (٢٠)

جواز تحليل المرأة جاريتها للرجل

٢٦٢٦٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن أبي بصير قال: سألت

١ـ في الفقيه: بمنزلتها انما جعل ذلك للأول.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢٢٥ ح٨٠٩.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١١٦ ح٣٤٤٤.

٤ـ في الاستبصار: منزلتها.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٢١٤ ح٧٦٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٠٣ ح٧٣٦.

أبا عبدالله (عليه السّلام) عن امرأة أحلّت لابنها فرج جاريتها؟

قال: هو له حلال.

قلت: أفيحلّ له ثمنها؟

قال: لا، إنّما يحلّ له ما أحلّته[١] له[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٣].

٢٦٢٦٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي بكر الحضرمي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): إنّ امرأتي أحلّت لي جاريتها؟

فقال: انكحها إن أردتَ.

قلت: أبيعها؟

قال: لا، إنّما أحلّ لك منها[٤] ما أحلّت[٥].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: حمّاد بن عيسى، عن الحسين ابن المختار مثله[٦].

١ـ في التهذيب والاستبصار: ما أحلّت.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٨ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٢ ح١٠٥٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٦ ح٤٨٩.

٤ـ في نوادر ابن عيسى: حلَّ منها.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٨ ح٤.

٦ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٩٠ ح٢٠٨.

٢٦٢٦٧ـ الكافي: علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام ابن سالم وحفص بن البختري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يقول لامرأته: أحلّي لي جاريتك فانّي اكره ان تراني منكشفاً، فتحلّها له؟

قال: لايحلُّ له منها إلاّ ذاك، وليس له أن يمسَّها ولا [أن] يطأها، وزاد فيه هشام: أله أن يأتيها؟

قال: لايحلُّ له إلاّ الذي قالت[1].

التهذيب: محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم مثله[2].

٢٦٢٦٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في المرأة تقول لزوجها: جاريتي لك؟

قال: لايحلُّ له فرجها إلاّ أن تبيعه أو تَهبَ له[3].

٢٦٢٦٩ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: القاسم بن محمد، عن ابان، عن المفضّل قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يقول لامرأته: أحلّي لي جاريتك.

قال: ليُشهد عليها.

قلت: فإن لم يُشهد عليها، أعليه شيء فيما بينه وبين الله؟

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٩ ح٧.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٥ ح١٠٦٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٣ ح١٠٦١ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٧ ح٤٩٤.

قال: هي له حلال[١].

٢٦٢٧٠ـ المسائل الصاغانية: روى الحسين بن سعيد الاهوازي (رحمه اللّه) في كتابه (النكاح): عن القاسم بن عروة، عن أبي العباس المعروف بالبقباق قال: كان لي جارٌ يقال لهُ: المفضَّل بن غياث وكان يأنس بأصحابنا ويحبُّ مجالستهم فسألني أن أُدخلهُ الى أبي عبداللّه (عليه السّلام) وادخلتهُ عليه فسألهُ عن عارية الفرج؟

فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): هو الزنا وأنا الى اللّه منهُ بريء ولكن لابأس ان تحلَّ المرأة جاريتها لأخيها أو زوجها أو قريبها[٢].

٢٦٢٧١ـ المسائل الصاغانية: روى صفوان، عن ابن بكير، عن زرارة قال: سألني أبو عبداللّه (عليه السّلام): مَن كان يُمرِّض عبدالملك ـ يعني ابن أعين ـ ويقوم عليه في مرضه؟

فقلت له: جارية امرأته.

فقال: هي التي تلي ذلك منه؟

فقلت: نعم.

قال: فهل أحلَّت لهُ ذلك صاحبتهُ؟

قلت: لا أدري.

قال: فَأْتِها فأستحلْ ذلك منها[٣].

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٩٢ ح٢١٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٠.

٢ـ المسائل الصاغانية: ص٢٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٩.

٣ـ المسائل الصاغانية: ص٢٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٩.

باب (٢١)
جواز تحليل المالك جاريته لغيره

٢٦٢٧٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن اخويه، عن أبيهما، عن عبداللّه بن بكير، عن ضريس بن عبدالملك قال: لابأس بأن يحلّ الرجل جاريته لأخيه[١].

٢٦٢٧٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل تكون له المملوكة فيحلّها لغيره؟

قال: لابأس[٢].

٢٦٢٧٤ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم قال: أخبرني محمد بن مضارب قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): يا محمّد خذ هذه الجارية اليك تخدمك فإذا خرجت فردّها الينا[٣].

٢٦٢٧٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن عبداللّه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن محمد ابن مضارب قال: قال لي أبو عبداللّه (عليه السّلام): يا محمد خذ

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤١ ح١٠٥٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٦ ح٤٨٦.

٢ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٩١ ح٢١١. منه بحار الانوار: ج١٠٣ ص٣٢٦.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٠ ح١٤.

هذه الجارية تخدمك وتصيب منها فاذا خرجت فارددها الينا[١].

٢٦٢٧٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)[٢] قال: قلت له: الرجل يُحلُّ لأخيه فرج جاريته؟

قال: نعم له ما احلَّ له منها[٣].

الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد مثله[٤].

٢٦٢٧٧ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن عبدالله بن زرارة، عن الحسن بن علي، عن علا بن رزين، عن محمد ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن رجل يُحلُّ لأخيه فرج جاريته؟

قال: [٥] هي له حلال ما أحلَّه منها[٦].

الاستبصار: أخبرني أحمد بن عبدون، عن أبي الحسن علي بن محمد بن الزبير القرشي، عن علي بن الحسن بن فضّال مثله[٧].

٢٦٢٧٨ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن الخشّاب، عن يزيد بن

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٢ ح١٠٥٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٦ ح٤٨٨.

٢ـ في الكافي: عن أبي جعفر.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٢ ح١٠٥٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٦ ح٤٩٠.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٨ ح٣.

٥ـ في الاستبصار: فقال.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤١ ح١٠٥٢.

٧ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٥ ح٤٨٥.

إسحاق شعر، عن الحسن بن عطيّة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إذا أحلّ الرّجل [للرّجل] من جاريته قُبلة لم يحلّ له غيرها، فإن[١] أحلّ له منها دون الفرج لم يحلّ له غيره، وإن أحلّ له الفرج حلّ له جميعها[٢].

التهذيب: محمّد بن يعقوب، عن علي مثله[٣].

٢٦٢٧٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن فضيل مولى راشد قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): لمولاي في يدي مال فسألته ان يحلَّ لي ما اشتري من الجواري، فقال: ان كان يحلُّ لك[٤] أن أحلَّ لك فهو [لك] حلال، فسألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن ذلك؟

فقال: انْ أحلَّ لك جارية بعينها فهي لك حلال، وان قال: (اشتر منهنَّ ما شئت) فلاتطأ منهن شيئاً إلاّ من يأمرك، إلاّ جارية يراها فيقول: هي لك حلال، وان كان لك انت مال فاشتر من مالك ما بدا لك[٥].

٢٦٢٨٠ـ الكافي: عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير قال: أخبرني قاسم بن عروة، عن أبي العبّاس البقباق قال: سأل رجل أبا

١ـ في التهذيب: وان.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٠ ح١٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٥ ح١٠٦٦.

٤ـ في الاستبصار: يحل لي. وهو الصحيح.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٢٣٨ ح١٠٤٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٨ ح٤٩٦.

عبداللّه (عليه السّلام) ـ ونحن عنده ـ عن عارية الفرج؟

فقال: حرام، ثمّ مكث قليلاً ثم قال[١]: لكن لا بأس بأن يحلّ الرّجل الجارية[٢] لأخيه[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي مثله[٤].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن أبي عمير، عن القاسم بن عروة، عن أبي العباس [البقباق] قال: كنت عند أبي عبداللّه (عليه السّلام) فقال له رجل: أصلحك اللّه ما تقول في عارية الفرج؟

قال: زنا حرام... وذكر مثله[٥].

أقول: يجوز تحليل الرجل جاريته لغيره، وكذلك يجوز تحليل الزوجة جاريتها لزوجها، ويجب أن يكون بلفظ التحليل فيقول المالك: (أحللت لك وطئها) أو (جعلتك في حِلٍّ من وطئها) ولا يصح بلفظ العارية.

وقوله (عليه السّلام): «... حرام» باعتبار انّ التحليل لا يصح بلفظ العارية كأن يقول: (أعرتك جاريتي هذه). والتفصيل مذكور في الكتب الفقهية المفصّلة.

٢٦٢٨١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انه

١ـ في الاستبصار: وقال.

٢ـ في التهذيب والاستبصار ونوادر ابن عيسى: جاريتهُ.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٠ ح١٦.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٤ ح١٠٦٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٠ ح٥٠٥.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٩١ ح٢١٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣١٥.

نهى عن عارية الفروج، كالرجل يبيح للرجل وطئ أمته، أو المرأة تبيح لزوجها أو لغيره وطئ أمتها من غير نكاح ولا ملك يمين.

وقال جعفر بن محمد (عليه السّلام): عارية الفروج هو الزنا، وأنا بريء الى اللّه ممّن يفعله[١].

باب (٢٢)
حكم مَن تجاوز الحدَّ المحلَّل له من الجارية

٢٦٢٨٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وعلي ابن ابراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): جعلت فداك ان بعض اصحابنا قد روى عنك انك قلت: إذا أحلّ الرجل لأخيه جاريته فهي[٢] له حلال؟

فقال:[٣] نعم يا فضيل.

قلت له: فما تقول[٤] في رجل عنده جارية له نفيسة وهي بكر أحلَّ لأخيه مادون فرجها أله[٥] أن يفتضها[٦]؟

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٤٧ ضمن حديث ٩٣٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٣١٤.

٢ـ في الفقيه: لأخيه المؤمن فرج جاريتهُ فهو.

٣ـ في التهذيب: قال، وفي الفقيه: فقال لهُ.

٤ـ في التهذيب: ما تقول.

٥ـ في الفقيه: لأخ لهُ ما دون الفرج أله.

٦ـ في التهذيب: أن يقتضها.

قال: لا، ليس له إلاّ ما احلَّ له منها، ولو احلَّ له قُبلةً منها لم يحل له ما سوى ذلك.

قلت: أرأيت إنْ احلَّ له ما دون الفرج فغلبتْه الشهوة فافتضها[1]؟

قال: لاينبغي له ذلك.

قلت: فان فعل[2] أيكون زانياً؟

قال: لا، ولكن يكون خائناً ويغرم لصاحبها عُشر قيمتها ان كانت بكراً، وان لم تكن بكراً فنصف عشر قيمتها.

قال الحسن بن محبوب: وحدثني رفاعة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله الاّ أن رفاعة قال: الجارية النفيسة تكون عندي[3].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[4].

من لايحضره الفقيه: روى جميل، عن فضيل مثله الى قوله: لصاحبها عشر قيمتها[5].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار نحوه[6].

١ـ في التهذيب والفقيه: فاقتضها.

٢ـ في الفقيه: فان فعل ذلك.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٨ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٤ ح١٠٦٤.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٥٥ ح٤٥٧٦.

٦ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٩٢ ح٢١٧.

باب (٢٣)
حكم وَلد الجارية المحلَّلة للغير

٢٦٢٨٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن علي، عن الحسن بن محبوب، عن أبان بن عثمان، عن ضريس بن عبدالملك قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يحلُّ لأخيه فرج جاريته؟

قال: [هو] له حلال.

قلت: فان جاءت بولد منه؟

قال: هو لمولى الجارية إلاّ أن يكون اشترط على مولى الجارية حين أحلّها له إن جاءت بولد فهو حُرٌّ[1].

٢٦٢٨٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن الحسن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن ضريس بن عبدالملك، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يحلُّ لأخيه جاريته وهي تخرج في حوائجه.

قال: هي له حلال.

قلت: أرأيت ان جاءت بولد ما يصنع به؟

قال: هو لمولى الجارية إلاّ أن يكون اشترط[2] عليه حين أحلّها له أنها ان جاءت بولد[3] فهو حُرٌّ.

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٦ ح١٠٦٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٨ ح٤٩٧.

٢ـ في الفقيه: قد اشترط.

٣ـ في الفقيه: بولد منّي.

قال: إن كان[١] فَعل فهو حُرّ.

قلت: فيملك ولده؟

قال: انْ كان له مال اشتراه بالقيمة[٢].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن جميل بن درّاج، عن ضريس بن عبدالملك مثله[٣].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح مثله الا أنه اسقط قوله: ان كان فَعل فهو حُرّ[٤].

٢٦٢٨٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن فضالة ابن أيوب، عن أبان بن عثمان، عن الحسن العطّار قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن عارية الفرج؟

قال: لابأس به.

قلت: فان كان منه ولد؟

فقال:[٥] لصاحب الجارية إلاّ أن يشترط عليه[٦].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: فضالة بن أيوب مثله[٧].

٢٦٢٨٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم

١ـ في الفقيه: فان كان، وفي الاستبصار: وان كان.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٨ ح١٠٧٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٤٠ ح٥٠٣.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٥٦ ح٤٥٧٧.

٤ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٩٣ ح٢١٩.

٥ـ في نوادر ابن عيسى: منه الولد؟ قال.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٦ ح١٠٦٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٨ ح٤٩٨.

٧ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٩٠ ح٢٠٩.

ابن محمد، عن سليم الفرّاء، عن حريز، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يحلُّ فرج جاريته لأخيه؟

فقال: لابأس بذلك.

قلت: فانّه أولدها؟

قال: يضمُّ اليه ولده ويردُّ[1] الجارية على مولاها[2].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: القاسم [عن] سليمان، عن حريز مثله[3].

٢٦٢٨٧ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سليم الفرّاء، عن حريز، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرّجل يحلّ فرج جاريته لأخيه؟

فقال: لابأس بذلك.

قلت: فإنّه أولدها؟

قال: يضمّ إليه ولده ويردّالجارية إلى صاحبها.

قلت: فإنّه لم يأذن له في ذلك؟

قال: إنّه قد حلّله منها فهو لايأمن أن يكون ذلك؟[4].

٢٦٢٨٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن داود بن النعمان، عن اسحاق بن عمّار قال: قلت

١ـ في الاستبصار: وترد.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٦ ح١٠٧٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٩ ح٤٩٩.

٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٩١ ح٢١٢.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٩ ح٥.

لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يحلُّ جاريته لأخيه، أو حرّة حلّلتْ جاريتها لأخيها؟

قال: يحلُّ له من ذلك ما أحلَّ له.

قلت: فجاءت بولد؟

قال: يلحق بالحرِّ من أبويه[1].

٢٦٢٨٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عقبة، عن عبدالله بن محمد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يقول لأخيه: جاريتي لك حلال؟

قال: قد حلّت له.

قلت: فانّها قد ولدت؟

قال: الولد له والأمُّ للمولى، وانّي لأحبُّ للرجل إذا فعل بأخيه[2] ان يمنَّ عليه فيهبها له[3].

أقول: حَمَل الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) هذه الأحاديث على صورة اشتراط كون الولد لاحقاً بالحرّ في الحرية.

ورجّح بعض الفقهاء هذه الاخبار ـ التي تدل على حريّة الولد إذا كان احد ابويه حرّاً ـ تغليباً لجانب الحريّة إذا لم يشترط رقيّة الولد وإلاّ اتبع الشرط، وقد أفتى بهذا صاحب الجواهر بعد ذكر أحاديث رقّيَّة

١ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٧ ح١٠٧١ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٩ ح٥٠٠.

٢ـ في الاستبصار: اذا فعل ذا بأخيه.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٤٧ ح١٠٧٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٣٩ ح٥٠١.

الوَلد ولو بدون الشرط حيث قال: (ـ وإن كان فيها الصحيح وغيره ـ قاصرة عن معارضة أحاديث الحريّة المفتى بمضمونها المخالف للعامّة الذين جعل اللّه الرُّشد في خلافهم، ومن هنا حُكي عن بعضهم حَمْل تلك الأحاديث على التقيّة)[١].

باب (٢٤)
وجوب التوبة وطلب التحليل من المالك اذا وطأ جاريته بغير اذنه

٢٦٢٩٠ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن أبي شبل قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): رجل مسلم ابتلي ففجر[٢] بجارية أخيه فما توبته؟

قال: يأتيه فيخبره ويسأله أن يجعل من ذلك في حلّ[٣] ولايعود.

قال: قلت: فإن لم يجعله من ذلك في حلّ؟

قال: قد لقى اللّه (عزّوجلّ) وهو زان خائن[٤].

قال: قلت: فالنار مصيره؟

قال: شفاعة محمّد (صلّى اللّه عليه وآله) وشفاعتنا تحبط

١ـ جواهر الكلام: ج٣٠ ص٢١٥.

٢ـ في الفقيه: رجل مسلم فجر.

٣ـ في الفقيه: ويخبره ويسأله أن يجعله في حلٍّ.

٤ـ في الفقيه: قال: يلقى اللّه (عزّوجلّ) زانياً خائناً.

بذنوبكم ـ يا معشر الشيعة ـ فلاتعودون وتتّكلون[1] على شفاعتنا فواللّه ما ينال شفاعتنا إذا ركب هذا[2] حتّى يصيبه ألم العذاب ويرى هول جهنّم[3].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن اسماعيل مثله[4].

٢٦٢٩١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن اسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن سليمان بن صالح، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سُئل عن الرجل[5] ينكح جارية امرأته ثمّ يسألها أن تجعله في حلّ فتأبى، فيقول: إذاً لأُطلّقنّك ويجتنب فراشها فتجعله في حلّ؟

فقال: هذا غاصب فأين هو من اللّطف؟![6و7].

من لايحضره الفقيه: روى صالح بن عقبة مثله[8].

٢٦٢٩٢ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمد بن اسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن سليمان بن صالح قال:

١ـ في الفقيه: فلاتعودوا ولاتتكلوا.

٢ـ في الفقيه: لاينال أحد شفاعتنا اذا فعل هذا.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٦٩ ح٩.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٣٩ ح٥٠٣٤.

٥ـ في الفقيه: عن رجل.

٦ـ في الفقيه: عن اللطف.

٧ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٠ ح١٠.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٧٣ ح٤٦٥١. قوله (عليه السّلام): «فأين هو من اللطف» أي يمكنه أن يقول لها بالملاطفة ويسترضيها ويقول لها بالرفق حتى تحلّله بطيب الخاطر (هامش الفقيه).

قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرّجل يخدع امرأته فيقول: إجعليني في حلّ من جاريتك. . تمسح بطني وتغمز رجلي، ومِن مسّي إيّاها ـ يعني بمسّه إيّاها: النكاح ـ؟

فقال: الخديعة في النار.

قلت: فإن لم يُرد بذلك الخديعة؟

قال: يا سليمان ما أراك إلاّ تخدعها عن بُضع جاريتها[1].

٢٦٢٩٣ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن سالم أبي الفضل، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل تَصبُّ عليه جارية امرأته إذا اغتسل وتمسّحه بالدهن؟

قال: يستحلُّ ذلك من مولاتها.

قال: قلت: جعلت فداك إذا أحلَّت له هل يحلُّ له ما مضى؟

قال: نعم.

وعن الرجل يبتاع الجارية ولها زوج حُرّ؟

قال: لايحلُّ لأحد انْ يمسّها حتى يطلّقها زوجها الحُرّ[2].

أقول: بيع الجارية بمنزلة طلاقها من زوجها اذا كانت متزوّجة، والمشهور بين الفقهاءان المشتري مخيّرٌ بين فسخ هذا الزواج أو إمضائه، وقد حَمل بعض الفقهاء هذا الحديث على التقيَّة لموافقته لمذهب العامّة اذ أنهم لايعتبرون بيع الجارية طلاقها.

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٠ ح١١.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٥٩ ح١٨٣٩.

باب (٢٥)
عدم جواز وطي الرجل جارية ولده الصغير الاّ بالتقويم والاشتراء

٢٦٢٩٤ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن النعمان، عن أبي الصبّاح، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرّجل تكون لبعض وُلده جارية وولده صغار هل يصلح [له] أن يطأها؟

فقال:[1] يقوّمها قيمة عدل ثمّ يأخذها ويكون[2] لولده عليه ثمنها[3] و[4].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[5].

٢٦٢٩٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن داود بن سرحان قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل تكون لبعض ولده جارية وولده صغار؟

١ـ في الاستبصار: قال.

٢ـ في التهذيب ج٧: فيكون.

٣ـ في الاستبصار والتهذيب ج٧: عليه قيمتها.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٧١ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٤ ح٧٢٠ وج٧ ص٢٧١ ح١١٦٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٥٤ ح٥٦٣.

فقال: لايصلح أن يطأها حتى يقوّمها قيمة عدل ثمّ يأخذها[١] ويكون لولده عليه ثمنها[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٣].

باب (٢٦)

العلّة في حلّية جارية البنت وحرمة جارية الإبن

٢٦٢٩٦ـ علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا عبداللّه بن جعفر الحميري، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن عروة الحنّاط، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: لِمَ يَحْرم على الرّجل جارية ابنه وإن كان صغيراً وأحلّ له جارية ابنته؟

قال: لأنّ الابنة لاتَنكح والابن يَنكح، ولاتدري لعلّه ينكحها ويخفى ذلك على ابنه ويشبّ ابنه فينكحها فيكون وزره في عنق أبيه[٤].

١ـ في الاستبصار: عادلة ويأخذها، وفي التهذيب: عدل ويأخذها.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٧١ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٢٧١ ح١١٦٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص١٥٤ ح٥٦٢.

٤ـ علل الشرايع: ص٥٢٥ ح١. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٥٤٥.

باب (٢٧)
النهي عن أن ترى الجارية المزوَّجة عورة مولاها وبالعكس

٢٦٢٩٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرّجل يزوّج جاريته أينبغي له أن ترى عورته؟

قال: لا، وأنا أتّقي ذلك من مملوكتي إذا زوّجتها[١].

٢٦٢٩٨ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرّجل[٢] يزوّج مملوكته عبده أتقوم عليه كما كانت تقوم [عليه] فتراه منكشفاً أو يراها على تلك الحال؟

فكره ذلك وقال: قد منعني أبي أن أُزوّج بعض خدمي غلامي[٣] لذلك[٤].

من لايحضره الفقيه: روى عبدالرحمن بن الحجّاج مثله[٥].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس، عن صفوان ابن يحيى مثله[٦].

١ـ الكافي: ج٥ ص٥٥٥ ح٧.

٢ـ في الفقيه والتهذيب: عن رجل.

٣ـ في الفقيه: بعض غلماني أمتي.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٠ ح٣.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٧٢ ح٤٦٤٥.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص١٩٩ ح٦٩٨.

٢٦٢٩٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يزوّج جاريته هل ينبغي له ان ترى عورته؟

قال: لا[١].

٢٦٣٠٠ـ تفسير العياشي: عن ابن خرزاد، عمّن رواه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾[٢].

قال: كلّ ذوات الأزواج[٣].

تفسير العياشي: عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله إلاّ انه قال: هُنَّ ذوات الأزواج[٤].

٢٦٣٠١ـ قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّه قال: اذا زوّج الرّجل امته فلاينظرنّ الى عورتها، والعورة ما بين السرّة والرّكبة[٥].

١ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٨ ح٧٣٦.

٢ـ النساء ٤: ٢٤.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٣٨٥ ح٩٢٦ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٥٥٢.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٣٨٤ ح٩٢٣ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٥٥٢.

٥ـ قرب الاسناد: ص١٠٣ ح٣٤٥ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج١٠٤ ص٤٤.

باب (٢٨)
بطلان عقد النكاح بتملُّك المرأة زوجها المملوك

٢٦٣٠٢ـ الكافي: أبو العبّاس محمد بن جعفر، عن أيّوب بن نوح، عن صفوان، عن سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن امرأة حُرّة تكون تحت المملوك فتشتريه هل يبطل نكاحه؟[١]

قال: نعم، لأنّه عبدٌ مملوك لايقدر على شيء[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن أبي العباس محمد بن جعفر مثله[٣].

الكافي: بهذا الاسناد قال: سألته عن المرأة الحرّة... وذكر مثله[٤].

٢٦٣٠٣ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن عبداللّه بن المغيرة، عن عبداللّه بن سنان قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: في رجل زوّج أُمَّ ولدٍ له مملوكَه ثم مات الرجل فورثه ابنه فصار[٥] له نصيب في زوج أُمِّه ثم مات الولد اترثه أُمُّه؟

قال: نعم.

١ـ في الكافي ح٢: يبطل ذلك نكاحه.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٥ ح٤.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٥ ح٧٢٤.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٩٣ ح٢.

٥ـ في التهذيب: وصار.

قلت: فاذا ورثته كيف تصنع وهو زوجها؟

قال: تفارقه وليس له عليها سبيل وهو عبدها[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

٢٦٣٠٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سيف بن عميرة، ومحمّد بن أبي حمزة، عن إسحاق بن عمّار[٣]، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في امرأة[٤] لها زوج مملوك فمات مولاه فورثته، قال: ليس بينهما نكاح[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٦].

باب (٢٩)
لزوم تجديد العقد اذا اعتقت المرأة زوجها المملوك وأرادت الزواج به

٢٦٣٠٥ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة [وغيره]، عن أبان بن عثمان، عن الفضل بن عبدالملك قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن امرأة ورثت زوجها فأعتقته هل يكونان على نكاحهما الأوّل؟

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٤ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٥ ح٧٢٢.

٣ـ في التهذيب: واسحاق بن عمّار.

٤ـ في التهذيب: في المرأة.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٥ ح٣.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٥ ح٧٢٣.

قال: لا، ولكن يجدّدان نكاحاً[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد مثله[٢].

٢٦٣٠٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عبداللّه بن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في امرأة كان لها زوجٌ مملوكٌ فورثته فأعتقته[٣] هل يكونان على نكاحهما الأوّل؟

قال: لا، ولكن يجدّدان نكاحاً آخر[٤].

من لايحضره الفقيه: روى أبو العباس وعبيد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٥].

باب (٣٠)
تخيير الأمة المزوَّجة من عبد أو حرّ في فسخ عقدها بعد العتق

٢٦٣٠٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عبداللّه بن سنان قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: إذا أعتقت مملوكيك رجلاً وامرأته فليس بينهما نكاح

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٥ ح٢.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٥ ح٧٢٥.
٣ـ في الفقيه: واعتقته.
٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٥ ح١.
٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٧٣ ح٤٦٥٢.

وقال: إن أحببت أن يكون زوجها[١] كان ذلك بصداق.

قال: وسألته عن الرّجل يُنكِح عبده أمته ثمّ أعتقها تُخيّر فيه أم لا؟

قال:[٢] نعم تُخيّر [فيه] إذا أُعتقت[٣].

التهذيب: روى الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن عبداللّه بن سنان مثله[٤].

٢٦٣٠٨ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن المملوكة تكون تحت العبد ثم تعتق؟

فقال:[٥] تُخيَّر فان شاءت أقامت على زوجها وان شاءت فارقته[٦و٧].

من لايحضره الفقيه: روى حريز بن عبداللّه، عن محمد بن مسلم مثله[٨].

٢٦٣٠٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل،

١ـ في التهذيب: إن أحبّت أن تكون مع زوجها.

٢ـ في التهذيب: فقال.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٦ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٣ ح١٤٠٤.

٥ـ في الفقيه: قال.

٦ـ في الفقيه: وان شاءت بانت.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٣ ح١٤٠٢.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٣ ح٤٨٧٣.

عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ايما امرأة أُعتقت فأمرها بيدها ان شاءت قامت معه وان شاءت فارقته[١].

٢٦٣١٠ـ التهذيب: روى علي بن اسماعيل الميثمي، عن فضالة، عن أبان، عن عبدالله بن سليمان قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل انكح امته عبده فاعتقها هل تُخير المرأة إذا أعتقت ام لا؟

قال: تُخيَّر[٢].

٢٦٣١١ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن زرارة، عن الحسن بن علي، عن عبدالله بن بكير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل حُرّ نكح أمة مملوكة ثم أُعتقت قبل أن يطلّقها؟

قال: هي اَملك ببُضْعها[٣].

٢٦٣١٢ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عبدالحميد، عن أبي جميلة، عن زيد الشحّام، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا اعتقت الامة ولها زوج خُيّرت إن كانت تحت حُرّ أو عبد[٤].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤١ ح١٣٩٤.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٣ ح١٤٠٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٢ ح١٣٩٩. والبُضع: يطلق على عقد النكاح وعلى الجماع وعلى الفرج (مجمع البحرين). ويكثر استعماله في الفرج.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٢ ح١٤٠١.

٢٦٣١٣ـ التهذيب: علي بن اسماعيل، عن حمّاد، عن عبدالله ابن المغيرة، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه كان لبُريرة زوج عبد فلما اعتقت قال لها النبي (صلّى الله عليه وآله): اختاري[1].

٢٦٣١٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: ذكر أنّ بريرة مولاة عائشة كان لها زوجٌ عبدٌ فلمّا أُعتقت قال لها رسول الله (صلّى الله عليه وآله): اختاري إن شئتِ أقمتِ مع زوجك وإن شئت فلا[2].

٢٦٣١٥ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمدبن عبدالجبّار، عن صفوان، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن عيص بن القاسم قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): إنّ بريرة كان لها زوج فلمّا أُعتقت خُيّرت[3].

٢٦٣١٦ـ الكافي: محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن ربعي بن عبدالله، عن بريد بن معاوية، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان زوج بريرة عبداً[4].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن اسماعيل مثله[5].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤١ ح١٣٩٥.
٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٧ ح٥.
٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٦ ح٢.
٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٧ ح٦.
٥ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٢ ح١٣٩٨.

باب (٣١)
ثلاث سُنَن في عتق بُريرَة

٢٦٣١٧ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن أمة كانت تحت عبد فأُعتقت الأمة؟

قال: [فقال:] أَمْرُها بيدها إن شاءت تركتْ نفسها مع زوجها، وإن شاءتْ نزعتْ نفسها منه.

وذكر أن بريرة كانت عند زوج لها وهي مملوكة فاشترتها عائشة فأعتقتها فخيّرها رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وقال: إن شاءت أن تقرّ عند زوجها وإن شاءت فارقته، وكان مواليها الّذين باعوها اشترطوا على عائشة أنّ لهم ولاءها.

فقال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): الولاء لمن أعتق.

وتُصدّق على بريرة بلحم فأهدته إلى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) فعلّقته عائشة وقالت: إنّ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) لايأكل لحم الصَّدقة، فجاء رسول الله (صلّى الله عليه وآله) واللّحم معلّق فقال: ما شأن هذا اللّحم لم يطبخ؟

فقالت: يا رسول الله صُدّق به على بريرة وأنت لاتأكل الصدقة.

فقال: هو لها صدقة ولنا هديّة، ثمّ أمر بطبخه، فجاء فيها ثلاث من السّنن[1].

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٥ ح١.

التهذيب: روى محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[١].

٢٦٣١٨ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن غير واحد، عن أبان، عمّن حدّثه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): في بريرة ثلاث من السّنن حين أُعتقت: في التّخيير، وفي الصّدقة، وفي الولاء[٢].

٢٦٣١٩ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السّلام) قال: في بريرة أربع قضيّات: أرادت عائشة أن تشتريها، واشترط مواليها أنّ الولاء لهم، فاشترتها منهم على ذلك الشرط، فصعد النبي (صلّى اللّه عليه وآله) المنبر فقال: ما بال أقوام يبيع أحدهم رقيقه ويشترط أنّ الولاء له؟ ألا إن الولاء لمن اعتق وأعطى الثمن، فلمّا كاتبتْها عائشة كانت تدور وتسأل الناس ـ وكانت تأوي إلى عائشة ـ فيُهدى لها الهديَّة والخبز، فقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) يوماً لعائشة: هل من شيء آكله؟

قالت: لا، إلاّ ما أتت به بريرة.

فقال: هاتيه، هو عليها صدقة ولنا هدية فنأكله، فلمّا ادّت كتابتها خيّرها رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فاختارت نفسها، فقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): اعتدّي ثلاث حيض[٣].

نوادر الراوندي: باسناده عن موسى بن جعفر، عن آبائه (عليهم

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤١ ح١٣٩٦.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٦ ح٤.

٣ـ الجعفريات: ص١١٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣١.

السّلام) نحوه[1].

باب (٣٢)
استمرار عقد الزوجة المملوكة اذا أُعتق زوجُها المملوك

٢٦٣٢٠ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن عمرو بن عثمان، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن علي بن حنظلة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل زوّج أُمّ ولدٍ له من عبد فاعتق العبد بعد ما دخل بها يكون لها الخيار؟

قال: لا، قد تزوَّجتْه عبداً ورضيتْ به فهو حين صار حُرّاً أحقُّ أن ترضى به[2].

باب (٣٣)
عدم تخيير الأَمَة المكاتَبة . . . .

٢٦٣٢١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن مالك بن عطيّة، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته[3] عن رجل كان له أب مملوك وكانت لأبيه امرأة مكاتبة قد أدّت بعض ما عليها، فقال لها ابن العبد: هل لك أن أُعينك في[4] مكاتبتك حتّى تؤدّي ما عليك بشرط أن لايكون لك

١ـ نوادر الراوندي: ص٥٤. منه بحار الأنوار: ج١٠٣ ص٣٤٤.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٣ ح١٤٠٥.

٣ـ في الفقيه: عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام).

٤ـ في الفقيه: على.

الخيار على أبي إذا أنت ملكت نفسك؟ قالت: نعم، فأعطاها في مكاتبتها على أن لايكون[١] لها الخيار عليه بعدما ملك[٢]؟

قال: لايكون لها الخيار، المسلمون عند شروطهم[٣].

التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب مثله[٤].

باب (٣٤)
حكم الأمَة المزوَّجة من الحُرّ في الخدمة والانفاق

٢٦٣٢٢ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) أنّه قال: إذا تزوّج الحرُّ الأمةَ، فإنها تخدم أهلها نهاراً، وتأتي زوجها ليلاً، وعليه النفقة إذا فعلوا ذلك به، وإن حالوا بينه وبين امرأته، فلانفقة لهم عليه[٥].

٢٦٣٢٣ـ الجعفريات: بهذا الاسناد عن علي (عليه السّلام) في الأَمة يُزوّجها أهلها؟

قال: إن استعملوها بالنهار، وحالوا بينه وبينها بالليل، فلانفقة لهم عليه، النهار لمواليها، ولزوجها الليل[٦].

١ـ في الفقيه: لمكاتبتها أيكون.

٢ـ في الفقيه والتهذيب: الخيار بعد ذلك.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٨٨ ح١٣.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٢٦٩ ح٩٧٩ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٣ ح٤٨٧٠.

٥ و٦ـ الجعفريات: ص١٠٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٣ و٤٤.

باب (٣٥)
حكم تزويج الانسان امته من عبده

٢٦٣٢٤ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي اسحاق الخفّاف، عن محمد بن أبي زيد، عن أبي هارون المكفوف قال: قال لي أبو عبدالله (عليه السّلام): أيسرّك أن يكون لك قائد يا أبا هارون؟

قال: قلت: نعم جعلت فداك.

قال: فأعطاني ثلاثين ديناراً فقال: اشتر خادماً كسومياً[1] فاشتراه فلمّا أن حجّ دخل عليه فقال له: كيف رأيت قائدك يا أبا هارون؟

فقال: خيراً، فأعطاه خمسة وعشرين ديناراً فقال له: اشتر جارية شبانيّة فإنّ أولادهنّ قرّة[2] فاشتريتُ جارية شبانيّة فزوّجتها منه فأصبتُ ثلاث بنات فأهديتُ واحدة منهنّ إلى بعض ولد أبي عبدالله (عليه السّلام) وأرجو أن يجعل ثوابي منها الجنّة وبقيتْ بنتان ما يسرّني بهنّ ألوف[3].

٢٦٣٢٥ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي

١ـ في نسخة روضة المتقين ج٨ ص٤٠٨: كسونياً، والكسونية بلد بالمغرب.

٢ـ الشباني: الاحمر الوجه (القاموس). قوله (عليه السّلام): «قرّة» أي قرة العين، ولايبعد أن يكون بالفاءوالهاء من الفراهة (مرآة العقول). والفراهة: الحذق بالشيء والحسن والملاحة. والفاره: المليح والنشيط، والفارهة: الجارية الحسناء المليحة ومايتبعها من المواهب (أقرب الموارد).

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٠ ح٤. وقوله: (ما يسرّني بهنّ ألوف) أي أنا مسرور بهاتين البنتين ولا أبيعهن بالألوف لشدة حبي لهما.

عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل كيف يُنكح عبده امته؟

قال: يقول: قد انكحتك فلانة. ويعطيها ماشاء من قِبَله أو من قِبَل مولاه ولو مُدّاً من طعام أو درهماً أو نحو ذلك[١و٢].

التهذيب: روى محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٣].

٢٦٣٢٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنه قال: إذا أراد الرجل أن يُنكح أمته عبده، قال له: قد انكحتك فلانة، ويعطيها من قِبَله شيئاً ما كان ولو كان مدّاً من طعام[٤].

باب (٣٦)

حكم زواج العبد من أُمِّ ولد مولاه بعد موت المولى

٢٦٣٢٧ـ التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: الحسن بن محبوب، عن وهب بن عبد ربه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل زوّج عبداً له من أُمِّ ولد له [ولا ولد لها من السيّد][٥] ثم مات السيّد؟

قال: لاخيار لها على العبد، هي مملوكة للورثة[٦].

١ـ في التهذيب: أو دراهم ونحو ذلك.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٩ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٥ ح١٤١٥.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٤٨ ح٩٣٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٥.

٥ـ مابين المعقوفتين ليس في الفقيه.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٦ ح٧٢٨ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٣٨ ح٣٥٠٨.

باب (٣٧)
حكم نكاح الأمة المُبعَّضة

٢٦٣٢٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجلين تكون بينهما الأمة فيُعتق أحدهما نصيبه[١] فتقول الأمَة للّذي لم يُعتق نصفه: لا أُريد أن تقوّمني، ذرني كما أنا أخدمك، وإنّه أراد أن يستنكح النصف الآخر؟

قال: لاينبغي له أن يفعل لأنّه[٢] لايكون للمرأة فرجان ولاينبغي [له] أن يستخدمها ولكن يقوّمها فيستسعيها[٣و٤].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجلين يكون بينهما... وذكر مثله وزاد: وفي رواية أبي بصير مثله الاّ أنه قال: وان كان الذي اعتقها محتاجاً فليستسعها[٥].

١ـ في الفقيه: نصفه.

٢ـ في الفقيه: انه.

٣ـ في الفقيه: ويستسعيها. واستسعاء العبد: اذا عُتق بعضه ورقّ بعضه هو أن يسعى في فكاك ما بقي من رقّه فيعمل ويكسب ويصرف ثمنه الى مولاه، فسُمِّي تصرُّفه في كسبه: سعاية (لسان العرب).

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٢ ح٢.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١١٤ ح٣٤٣٨.

٢٦٣٢٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد ومحمد ابن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن علي ابن رئاب، عن أبي بصير قال: سألته عن الرجلين تكون بينهما الأَمَة فيعتق[١] احدهما نصيبه فتقول الأمة للذي لم يعتق: لا ابغي، فقوّمني وذرني[٢] كما أنا اخدمك، أرأيتَ ان أراد الذي لم يعتق النصف الآخر أن يطأها أله ذلك؟

قال: لاينبغي له ان يفعل [ذلك] لأنه لايكون للمرأة فرجان[٣] ولاينبغي له ان يستخدمها ولكن يستسعيها فان أبت كان لها من نفسها يوم وله يوم[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٥].

٢٦٣٣٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن العبّاس بن معروف، عن الحسن بن محمد[٦]، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن رجلين بينهما اَمَة فزوّجاها[٧] من رجل [آخر] ثم انّ الرجل اشترى بعض السهمين؟

١ـ في التهذيب: امة يعتق.

٢ـ في التهذيب: تقومني ذرني.

٣ـ في التهذيب: زوجان.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٨١ ح١.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٣ ح٧١٦.

٦ـ في التهذيب: الحسين بن محمد.

٧ـ في التهذيب: فزوّجها.

فقال: [١] حرمت عليه[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٣].

باب (٣٨)

حكم وطي الرجل اَمَة أمتِه

٢٦٣٣١ـ التهذيب: الصفّار، عن محمد بن عيسى، عن يونس ابن عبدالرحمن، عن الدقّاق قال: سألته عن الرجل يكون له مملوكة ولمملوكته مملوكة وهبها لها أبوها.. يحلُّ له أن يطأها؟

قال: فقال: لابأس[٤].

باب (٣٩)

حكم الأَمة اذا وَطَأها ابن مولاها أو عبده وحكم الولد

٢٦٣٣٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن الحسن بن محمد الحضرمي، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن رجل[٥] له جارية فوثب عليها ابن له ففجر بها؟

١ـ في التهذيب: قال.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٢ ح٤.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص٢٠٤ ح٧١٨.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص٢١٥ ح٧٦٦.

٥ـ في الاستبصار: عن الرجل.

قال: قد كان رجل عنده جارية وله زوجة فأمرت ولدها أن يَثِبَ على جارية أبيه ففجر بها فسُئل أبو عبداللّه (عليه السّلام) عن ذلك فقال: لايحرم ذلك على أبيه إلا أنّه لاينبغي له أن يأتيها حتى يستبرئها، للولد، فان وقع بينهما[١] ولد فالولد للأب إن كانا[٢] جامعاها في يوم واحد وشهر واحد[٣].

٢٦٣٣٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إنّ رجلاً من الأنصار أتى أبي (عليه السّلام)[٤] فقال له: إنّي ابتليت بأمر عظيم.. انّ لي جارية كنت أطؤها فوطئتها يوماً وخرجتُ في حاجة لي بعدما اغتسلتُ منها ونسيتُ نفقةً لي فرجعتُ إلى المنزل لآخذها فوجدتُ غلامي على بطنها فعدّدتُ لها من يومي ذلك تسعة أشهر فولدتْ جارية.

قال: فقال له أبي (عليه السّلام): لاينبغي[٥] لك أن تقرُّ بها ولا أن تبيعها ولكن أنفِقْ عليها من مالك ما دمتَ حيّاً ثمّ أُوص عند موتك أن

١ـ في الاستبصار: وقع فيما بينهما.

٢ـ في الاستبصار: اذا كانا.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٩ ح٦٢٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٤ ح١٣٠٦.

٤ـ في التهذيب: أتى أبا جعفر (عليه السّلام)، وفي الاستبصار: أتى أبا عبداللّه (عليه السّلام).

٥ـ في التهذيب ج٨ والاستبصار: قال: فقال له أبو عبداللّه (عليه السّلام): لاينبغي، وفي الفقيه: فقال: لاينبغي، وفي التهذيب ج٩: قال: فقال له: لاينبغي.

يُنفق عليها من مالك حتّى يجعل اللّه لها مخرجاً[١و٢].

من لايحضره الفقيه ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن عبداللّه ابن سنان مثله[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب مثله[٤].

أقـول: لو وطأ المولى جاريته ثم وطأها غيره وأتت بولد أُلحق بالمولى، فانْ حصلت للمولى أمارة تدلّ على انّ الولد ليس منه لم يجز له أن يُلحقه به ولا أن ينفيه عنه، بل يُستحب له أن يوصي له بشيء، ولايرث مايرثه الأولاد حتى يُفرّج اللّه عنه بموتٍ أو زواج. هذا أصل المسألة.

وقوله (عليه السّلام): «لاينبغي لك أن تقرّ بها» يحتمل أن يكون بمعنى الاقرار، فلايحقُّ للمولى أن يقرَّ بها انّها جاريته وإبنته، أو يكون المعنى لاتقربها أي لاتقربْ جاريتك حتى تلد، أو لاتقرب الجارية المولودة لانها تحرم عليك لاحتمال كونها منك، والاحتمال الأول هو الأقرب ظاهراً. واللّه العالم.

١ـ في الفقيه: لك ولها مخرجاً.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٨ ح١ وج٧ ص١٦٥ ح٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٣١٤ ح٥٦٧٧ ـ التهذيب: ج٩ ص٣٤٦ ح١٢٤٥.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٧٩ ح٦٢٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٤ ح١٣٠٧.

باب (٤٠)
حكم الجارية الموطوءة اذا حملتْ واتّهمها مولاها وحكم الولد

٢٦٣٣٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن سليم[١] مولى طربال، عن حريز، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل كان يطأ جارية له وأنه كان يبعثها في حوائجه وأنّها حبلت وأنّه [اتّهمها و]بلغه عنها[٢] فساد.

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): إذا ولدت[٣] أمسك الولد ولايبيعه ويجعل[٤] له نصيباً في داره[٥] [وماله].

قال: فقيل له: رجل يطأ جارية له وأنّه لم يكن يبعثها في حوائجه وأنّه اتّهمها وحبلت[٦].

فقال: إذا هي ولدت أمسك الولد ولا يبيعه ويجعل له نصيباً من داره وماله وليس هذه مثل تلك[٧].

١ـ في التهذيب ج٨ والاستبصار: سليمان.

٢ـ في التهذيب ج٨: منها.

٣ـ في الكافي ج٧: اذا هي ولدت، وفي التهذيب ج٩: ان ولدت.

٤ـ في التهذيب ج٩: وجعل.

٥ـ في الكافي ج٧ والتهذيب ج٩: من داره.

٦ـ في الاستبصار: فحبلت.

٧ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٩ ح٢ وج٧ ص١٦٥ ح١.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد مثله[٢].

من لايحضره الفقيه: روى القاسم بن محمد، عن سليم مولى طربال، عن حريز، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل كان يطأ جارية له وانّه كان يبعثها في حوائجه وانّها حبلت وانّه بلغه عنها فساد، فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): قل له: اذا ولدتْ فأمسِكْ الولد ولاتبعه واجعل له نصيباً من دارك، قال: فقيل له: رجل كان يطأ... وذكر مثله[٣].

٢٦٣٣٥ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن بعض أصحابه[٤]، عن داود بن فرقد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: أتى رجل رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فقال: يارسول اللّه إنّي خرجت وامرأتي حائض فرجعت[٥] وهي حبلى؟

فقال له رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): من تتّهم؟

قال: أتّهم رجلين.

قال: ائت بهما، فجاء بهما، فقال[٦] رسول اللّه (صلّى اللّه عليه

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٢ ح٦٣٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٥ ح١٣١٠.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص٣٤٧ ح١٢٤٦.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٣١٥ ح٥٦٧٩.

٤ـ في التهذيب: أصحابنا.

٥ـ في التهذيب: ورجعت.

٦ـ في التهذيب: قال.

وآله): إن يك ابن هذا فيخرج[١] قططاً[٢] كذا وكذا فخرج كما قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فجعل معقلته على قوم أُمّه وميراثه لهم، ولو أنّ إنساناً قال له: يابن الزانية يُجلد[٣] الحدّ[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٥].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (لعلّ هذا كان مع تحقّق الغيبة التي لم يمكن بسببها لحوق الولد بالزّوج، ولم يثبت الزّنا هاهنا بل يحتمل أن يكون شبهة، وإنّما انتفى من الرجل لعدم احتمال كونه منه ولذا حكم (عليه السّلام) بأنّ من قذف أمَّه يُجلد. وأمّا ما أخبر به (صلّى اللّه عليه وآله) فهو: امّا لمحض بيان الواقع من غير أن يترتب عليه حكم أو كان الحكم في خصوص تلك الواقعة كذلك بوحي خاص)[٦].

٢٦٣٣٦ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن عليّ، عن حمّاد بن عثمان، عن سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبداللّه[٧] (عليه السّلام) عن رجل وقع على جارية له تذهب وتجيء وقد عزل عنها ولم يكن منه إليها شيء.. ما تقول في الولد؟

قال: أرى أن لايباع هذا يا سعيد.

١ـ في التهذيب: فسيخرج.

٢ـ القَطَط: القصير الجعد من الشَّعر، والجعد: ما فيه التواء وتقبُّض. (أقرب الموارد).

٣ـ في التهذيب: لجلد.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٩٠ ح١.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٢ ح٦٣٦.

٦ـ ملاذ الأخيار: ج١٣ ص٣٥٣.

٧ـ في الاستبصار: قال: سألتهُ.

[قال:] وسألت أبا الحسن (عليه السّلام) فقال: أيتّهمها[١]؟

[قال:] فقلت: أمّا تهمة ظاهرة فلا.

قال: فيتّهمها[٢] أهلك؟

فقلت: أمّا شيء ظاهر فلا.

قال: فكيف تستطيع أن لايلزمك الولد[٣]؟

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٤].

٢٦٣٣٧ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن آدم بن إسحاق، عن رجل من أصحابنا، عن عبدالحميد بن إسماعيل قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل كانت له[٥] جارية يطؤها وهي[٦] تخرج في حوائجه فحبلت فخشي أن [لا]يكون منه كيف يصنع أيبيع الجارية والولد؟

قال: يبيع الجارية ولايبيع الولد ولايورّثه من ميراثه شيئاً[٧].

التهذيب ـ الاستبصار: الصفّار، عن ابراهيم بن هاشم، عن آدم

١ـ في التهذيب والاستبصار: أتتَّهمها.

٢ـ في الاستبصار: أيتّهمها.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٩ ح٤.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٨١ ح٦٣٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٦ ح١٣١٢.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: كانت عنده.

٦ـ في التهذيب: فهي.

٧ـ الكافي: ج٥ ص٤٨٩ ح٣.

ابن اسحاق مثله[١].

٢٦٣٣٨ـ من لايحضره الفقيه: روي عن عبدالحميد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل كانت لهُ جارية يطؤها وكانت تخرج في حوائجه فحملتْ فخشي أن لايكون الحمل منهُ كيف يصنع أيبيع الجارية والولد؟

فقال: يبيع الجارية ولايبيع الولد ولايورثهُ شيئاً من ماله[٢].

باب (٤١)

حكم الجارية الموطوءة اذا باعها مولاها فولدتْ عند المشتري

٢٦٣٣٩ـ التهذيب: علي بن الحسن، عن محمد وأحمد ابني الحسن، عن أبيهما، عن عبدالله بن بكير، عن روح بن عبدالرحيم قال: كانت لي جارية كنت أطؤها فوطئتها فبعتها فولدت عند أهلها غلاماً فاتوني به فقالوا لي وخاصموني، فسألت أبا عبدالله (عليه السّلام) فقال لي: اقبلها[٣].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٠ ح٦٣٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٥ ح١٣٠٩.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٣١٥ ح٥٦٧٨.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٣ ح٦٣٨.

باب (٤٢)
حكم وَلد الجارية الموطوءة اذا أُعتقتْ ونُكحت ووضعتْ لخمسة أشهر

٢٦٣٤٠ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا كان للرّجل منكم الجارية يطؤها فيُعتقها فاعتدَّتْ ونُكحتْ فإن وضعت لخمسة أشهر فإنّه من مولاها[1] الّذي أعتقها، وإن وضعت بعدما تزوّجت لستّة أشهر فإنّه[2] لزوجها الأخير[3].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[4].

باب (٤٣)
حكم وَلد الجارية غير المسْتَبرئَة

٢٦٣٤١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن الحسن الصيقل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: وسُئل عن رجل اشترى جارية ثمّ وقع عليها قبل أن يستبرىء رحمها؟

١ـ في التهذيب: فإنّه لمولاها.

٢ـ في التهذيب: فهو.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٩١ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٨ ح٥٨٦.

قال: بئس ما صنع يستغفر اللّه ولايعود.

قلت: فإنّه[١] باعها من آخر ولم[٢] يستبرء رحمها ثمّ باعها الثاني من رجل آخر فوقع عليها ولم يستبرىء رحمها فاستبان حملها عند الثالث؟

فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): الولد للفراش وللعاهر الحجر[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: روى أبان بن عثمان مثله[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير، عن الحسن الصيقل قال: سُئل أبو عبداللّه (عليه السّلام) وذكر مثله الا أنّه قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): الولد للذي عنده الجارية وليصبر، لقول رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): الولد للفراش وللعاهر الحجر[٦].

١ـ في التهذيب والاستبصار: قلت: فان، وفي الفقيه: قال: فانهُ.

٢ـ في الفقيه: باعها من رجل آخر فوقع عليها ولم.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٩١ ح٢.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٨ ح٥٨٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٧ ح١٣١٥.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٥٠ ح٤٥٥٧.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٩ ح٥٨٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٨ ح١٣١٦.

باب (٤٤)
حكم ولد الجارية اذا وَطأها رَجُلان

٢٦٣٤٢ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبدالجبّار، وحميد بن زياد، عن ابن سماعة جميعاً، عن صفوان، عن سعيد الأعرج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجلين وقعا على جارية في طهر واحد لمن يكون الولد؟

قال: للّذي عنده[1] لقول رسول الله (صلّى الله عليه وآله): الولد للفراش وللعاهر الحجر[2].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري مثله[3].

الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبار، عن صفوان مثله[4].

باب (٤٥)
حكم ولد الجارية التي عَزَل عنها مولاها

٢٦٣٤٣ـ قرب الاسناد: السندي بن محمد، عن أبي البختري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: جاء رجل الى

١ـ في التهذيب والاستبصار: عنده الجارية.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٩١ ح٣.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٩ ح٥٨٩.

٤ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٦٨ ح١٣١٧.

النبي (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم) فقال: كنت أعزل عن جارية لي فجائت بولد؟ فقال (صلّى اللّه عليه وآله): إنّ الوكاء[١] قد ينفلت فألحق به الولد[٢].

باب (٤٦)
حكم وَلد المرأة غير المأمونة

٢٦٣٤٤ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن السندي، عن صفوان، عن اسحاق بن عمّار، عن سعيد الاعرج، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: الرجل يتزوَّج المرأة وليست بمأمونة، تدَّعي الحمل؟

قال: ليصبر لقول رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): الولد للفراش وللعاهر الحجر[٣].

باب (٤٧)
حكم أمة تزوَّجت بغير اذن سيِّدها بدعوىً الحريّة وحكم أولادها

٢٦٣٤٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة، عن سماعة قال:

١ـ الوكاء: كل ما شد رأسه من وعاء ونحوه (المنجد).

٢ـ قرب الاسناد: ص١٤٠ ح٥٠٠ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج١٠٤ ص٦١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٨٣ ح٦٤٠.

سألته عن مملوكة قوم أتت قبيلةً غير قبيلتها وأخبرتْهم[١] أنّها حُرّة فتزوّجها رجل منهم فولدتْ له؟

قال: ولده[٢] مملوكون إلاّ أن يقيم البيّنة أنّه شهد لها شاهد[٣] أنّها حرّة فلاتملك[٤] ولده ويكونون أحرارا[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٦].

٢٦٣٤٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن عبداللّه بن بحر[٧]، عن حريز، عن زرارة قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): أَمَة أبقَتْ من مواليها فأتت قبيلة غير قبيلتها فادّعت أنّها حرّة فوثب عليها رجل فتزوّجها فظفر بها مولاها[٨] بعد ذلك وقد ولدتْ أولاداً.

فقال: إنْ أقام البيّنة الزوج على أنّه تزوّجها على أنّها حُرّة اَعتق ولدها وذهب القوم بأَمَتهم فإن لم[٩] يقم البيّنة أُوجع ظهرُه واسترقّ

١ـ في التهذيب والاستبصار: فأخبرتهم.

٢ـ في التهذيب: ولدها.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: شاهدان.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: فلايملك.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٥ ح٢.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٩ ح١٤٢٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٧ ح٧٨٨.

٧ـ في التهذيب والاستبصار: عبداللّه بن يحيى.

٨ـ في التهذيب: مواليها.

٩ـ في التهذيب والاستبصار: وان لم.

ولُده[١].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد مثله[٢].

٢٦٣٤٧ـ التهذيب: أبو عبداللّه البزوفري قال: حدثنا حميد بن زياد، عن الحسن بن سماعة، عن الحسن بن محبوب، عن العباس بن الوليد، عن أبيه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل تزوَّج امرأة حرّة فوجدها أَمَة قد دلّست نفسها؟

قال: ان كان الذي زوَّجها ايّاه غير مواليها فانَّ نكاحه فاسد.

قلت: كيف يصنع بالمهر الذي اخذتْ منه؟

قال: ان وجد ممّا اعطاها شيئاً فليأخذه، وان لم يجد فلاشيء له عليها، فان كان زوّجها ولي لها يرجع على وليِّها بما اخذتْه، ولمواليها عليه ان كانت بكراً عُشر قيمة ثمنها وان كانت غير بكر فنصف عُشر قيمتها بما استحلَّ من فرجها، قال: وتعتدّ عدّة الامة.

قلت: فان جاءت بولد منه؟

قال: الأولاد منه احرار إذا كان النكاح بغير اذن المولى[٣].

٢٦٣٤٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وعلي ابن ابراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن العباس بن الوليد، عن الوليد بن صبيح، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل تزوَّج امرأةً حرَّةً فوجدها أَمَةً قد دلَّستْ نفسها له؟

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٥ ح٣.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٠ ح١٤٢٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٧ ح٧٨٩.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٢ ح١٦٩٠.

قال: ان كان الذي زوَّجها اياه من غير مواليها فالنكاح فاسد.

قلت: فكيف[١] يصنع بالمهر الذي اخذت منه؟

قال: انْ وَجد ممّا اعطاها شيئاً فليأخذه، وان لم يجد شيئاً فلاشيء له عليها، وإن كان زوّجها إيّاه وليّ لها ارتجع على وليّها بما اخذت منه ولمواليها عليه عُشر ثمنها[٢] ان كانت بكراً، وإن كانت غير بكر فنصف عُشر قيمتها بما استحلَّ من فَرجها، قال: وتعتدّ منه عدّة الامة.

قلت: فان جاءت بولد؟[٣]

قال: أولادها منه احرار إذا كان النكاح بغير اذن المولي[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٥].

أقول: قال الشيخ الطوسي (رحمه اللّه): قوله (عليه السّلام): «أولادها منه أحرارٌ» يحتمل ان يكون المراد به شيئين:

أحدهما: أن يكون الذي تزوّجها قد شهد عنده شاهدان انّها حرّة فحينئذٍ يكون ولدها أحراراً.

الثاني: أن يكون ولدها أحراراً إذا ردّالوالد ثمنهم ويلزمه ان يردّ قيمتهم.

١ـ في التهذيب والاستبصار: كيف.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: عشر قيمة ثمنها.

٣ـ في التهذيب: جاءت منه بولد.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٤ ح١.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٣٤٩ ح١٤٢٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٦ ح٧٨٧.

٢٦٣٤٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: البزوفري، عن أحمد بن ادريس، عن أحمد بن محمد، عن أبي أيوب، عن سماعة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن مملوكة اتت قوماً فزعمت أنّها حرّة فتزوَّجها رجل منهم وأولدها[1] ولداً، ثم انّ مولاها أتاهم فأقام عندهم البيِّنة أنّها مملوكته وأقرّت الجارية بذلك؟

فقال: تدفع الى مولاها هي وولدها، وعلى مولاها أن يدفع ولدها الى أبيه بقيمته يوم تصير اليه[2].

قلت: فان لم يكن لأبيه ما يأخذ ابنه به؟

قال: يسعى ابوه في ثمنه حتى يؤدِّيه[3] ويأخذ ولده.

قلت: فان أبى الأب أن يسعى في ثمن ابنه؟

قال: فعلى الامام ان يفتديه، ولايملك ولد حُرّ[4].

باب (٤٨)

حكم من ظنَّ أهله انّه قد مات فتزوّجتْ امرأته ومملوكته

٢٦٣٥٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: البزوفري، عن أحمد بن ادريس، عن أحمد بن محمد، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل ظنَّ أهلُه انّه

١ـ في الاستبصار: فأولدها.

٢ـ في الاستبصار: يصير اليه.

٣ـ في الاستبصار: حتى يوفيه.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٠ ح١٤٢٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٧ ح٧٩٠.

قد مات أو قُتل فنكحت امرأته وتزوَّجت سريَّته فولدت كلٌّ واحدة منهما من زوجها، ثم جاء الزوج الأول وجاء[١] مولى السريَّة، فقضى في ذلك أن يأخذ الأول امرأته فهو أحقُّ بها ويأخذ السيّد سريَّته وولدها إلاّ أن يأخذ من ضامن الثمن له[٢] ثمن الولد[٣].

باب (٤٩)
جواز وطي الأمة المتولِّدة من الزنا

٢٦٣٥١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن جعفر بن يحيى الخزاعيّ، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: قلت له: اشتريت جارية من غير رشدة[٤] فوقعت منّي كلّ موقع؟

فقال: سل عن أُمّها لمن كانت، فسله يحلّل الفاعل بأُمّها ما فعل ليطيب الولد[٥].

١ـ في الاستبصار: أو جاء.

٢ـ في الاستبصار: إلا أن يأخذ رضا من الثمن.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٠ ح١٤٣٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٨ ح٧٩١.

٤ـ الرشدة: هو نقيض زنية، يقال: هذا ولد رشدة اذا كان لنكاح صحيح، كما يقال في ضدِّه: ولد زنية (لسان العرب).

٥ـ الكافي: ج٥ ص٥٦٠ ح١٨.

باب (٥٠)
لاخير في ولد الزّنا

٢٦٣٥٢ـ كتاب درست بن أبي منصور: عن مسمع، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): لاخير في ولد زنية، لاخير في شَعره، ولا في بَشَره، ولا في شيء منه[١].

٢٦٣٥٣ـ الخرائج والجرائح: الحسين بن أبي العلاء قال: دخل على أبي عبدالله (عليه السّلام) رجل من أهل خراسان فقال: إن فلان ابن فلان بعث معي بجارية وأمرني أن أدفعها اليك.

قال: لاحاجة لي فيها، إنّا أهل بيت لايدخل الدَّنَس بيوتنا.

قال: لقد أخبرني أنها ربيبة حِجْره.

قال: لاخير فيها فانها قد أفسدت عليه.

قال: لاعلم لي بهذا.

قال: لكني أعلم انَّ هذا كذا[٢].

مناقب آل أبي طالب: في كتاب (الدلالات) بثلاثة طرق عن الحسين بن أبي العلاء وعلي بن أبي حمزة وأبي بصير قالوا: دخل رجل من أهل خراسان... وذكر نحوه[٣].

١ـ الاصول الستة عشر: ص٢٨٤ ح٤٠٦ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٤.

٢ـ الخرائج والجرائح: ج٢ ص٦١٠ ح٤. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٥٧٣.

٣ـ مناقب آل أبي طالب: ج٤ ص٢٤٣.

باب (٥١)
النهي عن اتّخاذ الجواري لمن يعجز عن الجماع

٢٦٣٥٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن أبي العبّاس الكوفيّ، عن محمد بن جعفر، عن بعض رجاله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من جمع من النساء ما لاينكح فَزَنا منهنّ شيء فالإثم عليه[١].

٢٦٣٥٥ـ من لايحضره الفقيه: روى وهب بن وهب، عن جعفر ابن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام): من اتّخذ من الاماء اكثر مما يَنكح أو يُنكِح فالاثم عليه انْ بَغَين[٢].

قرب الاسناد: السندي بن محمد، عن أبي البختري، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) انّه قال... وذكر مثله[٣].

أقول: قوله (عليه السّلام): «فالاثم عليه» أي أنَّ عليه الاثم أيضاً، وليس معناه نفي الاثم عن الجارية الزانية.

٢٦٣٥٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام)، عن رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) انه قال: مَن جَمعَ من النساء ما لاينكح فَزنَين فالاثم عليه، وقد قال اللّه تعالى:

١ـ الكافي: ج٥ ص٥٦٦ ح٤٢.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٥١ ح٤٥٥٨. والبغاء: الفجور.

٣ـ قرب الاسناد: ص١٥١ ح٥٤٧ الطبعة الحديثة.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾[١و٢].

٢٦٣٥٧ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد، عن عثمان بن عيسى، عمّن ذكره، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال: مَن اتَّخذ جارية فليأتها في كلِّ أربعين يوماً مرّة[٣].

وسائل الشيعة: محمد بن علي بن الحسين في (الخصال)، عن محمد بن الحسن، عن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد مثله الى قوله: يوماً[٤].

مكارم الأخلاق: عن الصادق (عليه السّلام) قال... وذكر مثله[٥].

٢٦٣٥٨ـ الخصال: حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن عثمان بن عيسى، عمّن ذكره، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: من اتّخذ جارية فلم يأتها في كلِّ أربعين يوماً كان وزر ذلك عليه[٦].

أقول: لعلَّ ذكر الأربعين يوماً بيان للأقلَّ، لأن المرأة الشَّابَّة ترغب في الجماع أكثر من ذلك ولا تكفيها مرَّة واحدة في أربعين يوماً، واللاّزم على زوجها ومولاها إشباعها من الحلال لئلاّ ترغب نفسُها الى الحرام.

١ـ النساء ٤: ٣.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص١٩٣ ح٧٠٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٤ ص٢٩٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٥٩ ح١٨٣٦.

٤ـ وسائل الشيعة: ج١٤ ص٥٧٢ ح٥.

٥ـ مكارم الأخلاق: ج١ ص٥٠٧ ح١٧٥٧ الطبعة الحديثة.

٦ـ الخصال: ص٥٣٩ ح٨. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٥٧٢.

أبواب العيوب والتدليس

باب (١)
عيوب المرأة المجوِّزة للفسخ

٢٦٣٥٩ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المرأة تُردُّ من أربعة أشياء، من البرص والجذام والجنون والقرن[١] ـ وهو العفل ـ ما لم يقع عليها فإذا وقع عليها فلا[٢].

من لايحضره الفقيه: روى صفوان بن يحيى مثله[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن أبي علي

١ـ القَرَن: العفلة، وهو لحم ينبت في الفرج في مدخل الذكر كالغدة الغليظة وقد تكون عظماً. (مجمع البحرين). ويمنع وجوده من جماع زوجها.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٩ ح١٦.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٣٢ ح٤٤٩٥.

الأشعري مثله[١].

قال الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) ـ ما حاصله ـ : أن المراد به إذا وقع عليها بعد العلم بحالها فليس له ردّها لأنّ ذلك يدلّ على الرضا، فأمّا إذا وقع عليها وهو لايعلم بحالها ثمّ علم كان له ردُّها على جميع الأحوال إلاّ أن يختار امساكها، حيث إن الأخبار يستفاد منها أنّه إن كان دخل بها فلها المهر بما استحلَّ من فَرْجها فلولا أنّ له الردّ مع الدخول لما كان لهذا الكلام معنى.

٢٦٣٦٠ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد، عن رفاعة بن موسى، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: تُردّ المرأة من العفل والبرص والجذام والجنون، وأمّا ما سوى ذلك فلا[٢].

٢٦٣٦١ـ التهذيب ـ الاستبصار: روى الحسين بن سعيد، عن علي بن اسماعيل، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: انّما يُردُّ النكاح من البرص والجذام والجنون والعفل[٣].

٢٦٣٦٢ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبيّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل تزوّج إلى قوم فإذا امرأته عوراء ولم يبيّنوا له؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٧ ح١٧٠٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٨ ح٨٨٩.

٢ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٦ ح٨٨٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٤ ح١٦٩٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٦ ح٨٨٠.

قال: يُردّ النكاح من البرص، والجذام، والجنون، والعفل[١].

٢٦٣٦٣ـ التهذيب ـ الاستبصار ـ من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّه قال: في رجل[٢] يتزوّج الى قوم فاذا امرأته عوراء ولم يبيّنوا له؟

قال: لاتُردّ إنّما يُردُّ النكاح من البرص والجذام والجنون والعفل.

قلت: ارأيتَ إن كان قد دخل بها كيف يصنع بمهرها؟

قال: لها المهر بما استحلَّ من فَرْجها ويُغرم وليّها الذي أنكحها مثل ما ساق اليها[٣و٤].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان مثله[٥].

٢٦٣٦٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى الخزّاز، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) في رجل تزوّج امرأة فوجدها برصاء أو جذماء؟[٦].

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٦ ح٦.

٢ـ في الفقيه ونوادر ابن عيسى: الرجل.

٣ـ في نوادر ابن عيسى: لها.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٦ ح١٧٠١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٧ ح٨٨٦ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٣٣ ح٤٤٩٨.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٧٨ ح١٧١.

٦ـ الجْذام: داء معروف ويظهر معه يبس الاعضاء وتناثر اللحم، وجذم الرجل: صار أجذم، والمرأة جذماء (مجمع البحرين).

قال: انْ كان لم يدخل بها ولم يُبيَّن له فان شاء طلّق وان شاء أمسك ولا صداق لها، وإذا دخل بها فهي امرأته[١].

أقول: قوله (عليه السّلام): «فان شاء طلّق» أي ان شاء خلّى سبيلها من غير طلاق.

٢٦٣٦٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي جميلة، عن زيد الشحّام، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: تُردّ البرصاء، والمجنونة، والمجذومة.

قلت: العوراء؟

قال: لا[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن المفضّل بن صالح، عن زيد الشحّام مثله[٣].

٢٦٣٦٦ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) لم يكن يردّ من الحمق، ويردّ من العسر[٤و٥].

٢٦٣٦٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عبدالله بن بكير، عن بعض أصحابه

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٦ ح١٧٠٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٧ ح٨٨٧.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٦ ح٨.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٤ ح١٦٩٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٦ ح٨٨١.

٤ـ في الوافي: ج٢٢ ص٥٧٧ والجواهر: ج٣٠ ص٣٢٦: «ويردّ من العنن» بدل «ويرد من العسر». والظاهر انّ هذه النسخة هي الصحيحة والمفتى بها.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٢ ح١٧٢٥.

قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرّجل يتزوّج المرأة بها الجنون والبرص وشبه ذلك؟

قال: هو ضامن للمهر[١].

أقول: قوله (عليه السّلام): «هو ضامن للمهر» ينبغي حمله على ما اذا دخل بها، فيضمن الزوج المهر كلّه، ويرجع على المدلِّس بالمهر ان كان هناك مَن دلّس.

٢٦٣٦٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد، عن رفاعة بن موسى قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام): المحدود والمحدودة[٢] هل تُردَّ من النكاح؟

قال: لا.

قال رفاعة: وسألته عن البرصاء؟

فقال: قضى أمير المؤمنين (عليه السّلام) في امرأة زوّجها وليُّها وهي برصاء أنّ لها المهر بما استحلَّ من فرجها، وانّ المهر على الذي زوّجها، وإنّما صار المهر عليه لأنه دلّسها، ولو أن رجلاً تزوَّج امرأة وزوّجها رجل[٣] لايعرف دخيلة أمرها[٤] لم يكن عليه شيء وكان المهر

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٦ ح٧.

٢ـ **أقول**: المحدود هو الذي أُجري عليه الحد الشرعي بعد ارتكابه ذنباً يوجب الحد، فلو تزوَّج وعلمتْ زوجته بعد الزواج فلايحق لها أن تُبطل وتفسخ هذا الزواج لكونه محدوداً، وكذا الحكم بالنسبة الى المرأة المحدودة.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: أو زوَّجها رجلاً.

٤ـ الدَخَل: العيب والغش والفساد، وداخلة الرجل: باطن أمره (مجمع البحرين).

يأخذه منها[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٢].

مستطرفات السرائر: من نوادر البزنطي، عن الحلبي قال: سألته (عليه السّلام) عن البرصاء؟ قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السّلام)... وذكر مثله[٣].

٢٦٣٦٩ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: فضالة، عن رفاعة ابن موسى قال: سألته (عليه السّلام) عن المحدودة؟

قال: لايفرَّق بينهما يترادّان النكاح[٤]، قال: ولم يقض علي (عليه السّلام) في هذه، ولكن بلغني في امرأة برصاء أنّه يُفرَّق بينهما، ويجعل المهر على وليّها، لأنه دلّسها[٥].

٢٦٣٧٠ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: أحمد بن محمد، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل دلستهُ امرأة أمرها، لايعلم دخيلة أمرها فوجدها قد دلّست عيباً هو بها، فقضى أن يؤخذ المهر ولايكون لها على زوجها شيء[٦].

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٧ ح٩.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٤ ح١٦٩٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٥ ح٨٧٨.

٣ـ مستطرفات السرائر: ص٣٦ ح٥٣.

٤ـ ترادّا البيع: تراضيا على فسخه (أقرب الموارد).

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٧٩ ح١٧٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٥.

٦ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٧٧ ح١٦٨.

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: علي بن النعمان، عن أبي الصباح الكناني، وابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[١].

٢٦٣٧١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في رجل تزوَّج امرأة برصاء أو عمياء أو عرجاء؟

قال: تُردُّ على وليِّها ويُردُّ على زوجها مهرها الذي زوّجها عليه.

قال: وان كان بها ما لايراه الرجال جازت شهادة النساء عليها[٢].

٢٦٣٧٢ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يتزوَّج المرأة فيؤتى[٣] بها عمياء أو برصاء أو عرجاء؟

قال: تُردُّ على وليّها فيكون[٤] لها المهر على وليّها، فان[٥] كان بها زمانة لايراها الرجل أُجيز[٦] شهادة النساء عليها[٧].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٧٧ ح١٦٩.

٢ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٠ ح١٧٨. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٥٩٩.

٣ـ في الاستبصار: ويؤتى.

٤ـ في التهذيب ح١٦٩٤ والاستبصار: ويكون.

٥ـ في التهذيب ح١٦٩٤ والاستبصار: وان.

٦ـ في التهذيب ح١٦٩٤: الرجال أجيز، وفي الاستبصار: الرجال أجيزت.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٤ ح١٧٣٢. والزمانة: العاهة، وعدم بعض الاعضاء، وتعطيل القُوى (أقرب الموارد).

مثله[١].

٢٦٣٧٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن ابن النعمان، عن أبي الصباح، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل تزوَّج امرأة، فأُتي بها عمياء أو برصاء أو عرجاء؟

قال: تُردُّ على وليّها ويُردُّ على زوجها الذي له، ويكون لها المهر على وليِّها، فإن كانت بها زمانة لايراها الرجال أُجيزت شهادة النساء عليها[٢].

٢٦٣٧٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيّوب، عن أبي الصباح قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة فوجد بها قرناً[٣]؟

قال: فقال: هذه لاتحبل ولايقدر زوجها على مجامعتها، يَردُّها[٤] على أهلها صاغرة ولامهر لها.

قلت: فإن كان دخل بها؟

قال: إن كان علم بذلك قبل أن ينكحها ـ يعني المجامعة ـ ثمّ جامعها فقد رضي بها، وإن لم يعلم إلاّ بعدما جامعها فإن شاء بعد أمسك وإن شاء طلّق[٥].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٤ ح١٦٩٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٦ ح٨٨٤.

٢ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٧٩ ح١٧٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٧.

٣ـ في الاستبصار: فوجدها قرناء.

٤ـ في الاستبصار: ويردّها.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٩ ح١٨.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[١].

٢٦٣٧٥ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال في الرّجل إذا تزوّج المرأة فوجد بها قرناً ـ وهو العفل ـ أو بياضاً أو جذاماً أنّه[٢] يردّها ما لم يدخل بها[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد مثله[٤].

٢٦٣٧٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن الحسن بن صالح قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة فوجد بها قرناً[٥]؟

قال: هذه لاتحبل، تردّ على أهلها [من ينقبض زوجها عن مجامعتها تردّ على أهلها][٦].

قلت: فإن كان دخل بها؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٧ ح١٧٠٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٩ ح٨٩٠.

٢ـ في الاستبصار: ووجدها قرناء وهو العفل أو برصاء أو جذماء انه.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٧ ح١٢.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٧ ح١٧٠٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٨ ح٨٨٨.

٥ـ في الفقيه: فوجدها قرناء.

٦ـ مابين المعقوفتين ليس في الفقيه.

قال: إن كان علم بها قبل أن يجامعها ثمّ جامعها فقد رضي بها وإن لم يعلم إلاّ[١] بعدما جامعها فإن شاء بعد أمسكها وإن شاء سرّحها إلى أهلها ولها ما أخذت منه بما استحلّ من فرجها[٢].

من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب مثله[٣].

٢٦٣٧٧ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السّلام) في الرجل يتزوّج المرأة فيجدها برصاء أو جذماء أو مجنونة أو بها قرن.

قال علي (عليه السّلام): هو بالخيار إنْ شاء أمسك وإنْ شاء طلّق إن كان دخل بها، وإن لم يكن دخل بها فُرّق بينهما ولايلزمه شيء من الصَّداق[٤].

باب (٢)

خيار الفسخ للزوجة اذا بان الزوج خصيّاً

٢٦٣٧٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن احمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة بن محمّد، عن سماعة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّ خصيّاً دلّس نفسه لامرأة؟

قال: يُفرّق بينهما وتأخذ المرأة منه صداقها ويوجع ظهره كما

١ـ في الفقيه: وإن لم يعلم بها إلا.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٩ ح١٧.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٣٣ ح٤٤٩٩.

٤ـ الجعفريات: ص١٠٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٤٧.

دلّس نفسه[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن مثله[٢].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: زرعة بن محمد، عن سماعة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) نحوه[٣].

٢٦٣٧٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب، عن ابن بكير، عن أبيه، عن أحدهما (عليهما السّلام) في خصيّ دلّس نفسه لامرأة مسلمة فتزوّجها.

قال: فقال: يفرّق بينهما إن شاءت المرأة، ويوجع رأسُه، وإنْ رضيتْ به[٤] وأقامت معه لم يكن لها بعد رضاها به أن[٥] تأباه[٦].

من لايحضره الفقيه: روى علي بن رئاب، عن عبدالله بن بكير مثله[٧].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[٨].

٢٦٣٨٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن

١ـ الكافي: ج٥ ص٤١١ ح٦.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٢ ح١٧٢١ وص٤٣٤ ح١٧٣١.

٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٧٦ ح١٦٤.

٤ـ في التهذيب والفقيه: فان رضيت.

٥ـ في الفقيه: بعد الرضا ان.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٤١٠ ح٣.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٢٤ ح٤٤٧٣.

٨ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٢ ح١٧٢٠.

مسكان قال: بعثت بمسألة مع ابن أعين قلت: سله عن خصيّ دلّس نفسه لامرأة ودخل بها فوجدتْه خصياً؟

قال: يُفرّق بينهما ويوجَع ظَهره ويكون لها المهر بدخوله عليها[١].

٢٦٣٨١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنه سُئل عن مُجبَّب[٢] دلّس بنفسه لامرأة فتزوّجته، فلمّا دخل بها اطّلعت منه على ذلك فقامت عليه؟

قال: يوجَع ظَهره ويُفرَّق بينهما، وعليه المهر كاملاً إن كان دخل بها، وإن لم يدخل بها فعليه نصف المهر.

قيل له: فما تقول في العنِّين؟

قال: هو مثل هذا سواء[٣].

باب (٣)

حكم النكاح اذا كان الزوج عاجزاً جنسيّاً

٢٦٣٨٢ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن امرأة ابتلي زوجها فلايقدر على الجماع أتفارقه؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٢ ح١٧٢٢.

٢ـ الجَبّ: قطع الذَّكَر أو ما لايبقى منه قدر الحشفة، ومنه «خصيّ مجبوب» مقطوع (مجمع البحرين). أقول: الجَبّ تارة يكون بقطع الذَّكر كلّه فلايبقى منه شيء فيكون كالممسوح حينئذٍ، وتارة يبقى منه مايتحقق به الجماع.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٣٠ ح٨٦٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٥٤.

قال: نعم، إن شاءت.

قال ابن مسكان: وفي حديث آخر: تنتظر سنة فإن أتاها وإلاّ فارقتْه، فإن أحبَّتْ أن تُقيم معه فلتقم[١].

٢٦٣٨٣ـ الاستبصار ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن محمد ابن الفضيل، عن أبي الصّباح الكناني قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): اذا[٢] تزوّج الرجل المرأة وهو لايقدر على النساء أُجِّل سَنة حتى يُعالج نفسه[٣].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اذا تزوّج . . . وذكر مثله[٤].

٢٦٣٨٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: ما صبرت امرأة العنّين فهو بها أملك، فان رفعتْه أُجِّل سَنة، فإن لم يكن منه شيء فُرّق بينهما، فإن كان قد دخل بها فلها المهر كاملاً، وعليها العدّة، وتتزوَّج من شاءت[٥].

أقول: اذا صبرت المرأة مع زوجها العِنِّين ـ العاجز عن الجماع ـ فهو أحقُّ بها من غيره، وإنْ رفعتْ أمرها الى القاضي وطلبت الطلاق فانّ القاضي يُمهل الزوج الى سنة، كي يعالج نفسه لعلَّه يبرأ ممّا به،

١ـ الكافي: ج٥ ص٤١١ ح٥.

٢ـ في التهذيب: قال: إذا.

٣ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٩ ح٨٩٣ ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣١ ح١٧١٨.

٤ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨١ ح١٨٠.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٣٢ ح٨٧٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٥٥.

فان انتهت المهلة والزوج على ما كان عليه، فُرِّق بينهما، أو تتخيَّر الزوجة بين البقاء مع الزوج أو الفسخ.

وقوله (عليه السّلام): «.. فان كان قد دَخل بها..» لعلَّه باعتبار أنّه دخل بها قبل العجز، أو تمَّ الدخول بمعونة شيء آخر. واللّه العالِم.

٢٦٣٨٥ـ الاستبصار ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبي البختري، عن جعفر[١] (عليه السّلام)، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) كان يقول: يؤخَّر العنّين سَنة من يوم ترافعه امرأته، فإن خلص اليها وإلاّ فرّق بينهما، فان رضيت أن تقيم معه ثم طلبت الخيار بعد ذلك فقد سقط الخيار ولا خيار لها[٢].

٢٦٣٨٦ـ قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليّ (عليهم السّلام) أنّه كان يقضي في العنّين أن يؤجّل سنة من يوم ترافعه المرأة[٣].

٢٦٣٨٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن محمد ابن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن امرأة ابتلي زوجها فلايقدر على الجماع أبداً[٤] أتفارقه؟

قال: نعم إن شاءت[٥].

١ـ في التهذيب: عن أبي جعفر، والصواب مافي الاستبصار.

٢ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٩ ح٨٩٤ ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣١ ح١٧١٩.

٣ـ قرب الاسناد: ص١٠٥ ح٣٥٧ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٦١٢.

٤ـ في نوادر ابن عيسى: البته.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣١ ح١٧١٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٩ ح٨٩٢.

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله(عليه السّلام)قال: سألتهُ... وذكر مثله[١].

٢٦٣٨٨ـ الكافي ـ التهذيب ـ الاستبصار: أبو علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن ابان، عن عباد[٢] الضبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في العنين إذا علم أنّه عنين لا يأتي النساء فُرّق بينهما، وإذا وقع عليها وقعة[٣] واحدة لم يفرّق بينهما، والرجل لايُردُّ من عيب[٤].

من لايحضره الفقيه: روى صفوان بن يحيى، عن أبان، عن غياث، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٥].

٢٦٣٨٩ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار بن موسى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه سُئل عن رجل أُخّذ[٦] عن امرأته فلايقدر على اتيانها؟

فقال: إن كان لايقدر على اتيان غيرها من النساء فلايمسكها إلاّ

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨١ ح١٨١.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: غياث.

٣ـ في الاستبصار: دفعة.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤١٠ ح٤ ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٠ ح١٧١٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٠ ح٨٩٦.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٥٠ ح٤٨٩٤.

٦ـ أخَّذه تأخيذاً: سحرهُ. (أقرب الموارد). والمعنى: صار مربوطاً عن زوجته وعَجز عن الجماع.

برضاها[١] بذلك، وإن كان يقدر على غيرها فلابأس بامساكها[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: سأل عمّار الساباطي أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل... وذكر مثله[٤].

٢٦٣٩٠ـ الكافي ـ الاستبصار: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): من أتى امرأته[٥] مرّة واحدة ثمّ أُخّذ عنها فلاخيار لها[٦].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٧].

من لايحضره الفقيه: في رواية السكوني قال: قال علي (عليه السّلام)... وذكر مثله[٨].

٢٦٣٩١ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السّلام) قال: من أتى امرأة مرّة واحدة،

١ـ في الفقيه: الاّ أن ترضى.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤١١ ح٩.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٩ ح١٧١١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٠ ح٨٩٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٥١ ح٤٨٩٧.

٥ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه: امرأة.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٤١٢ ح١٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٠ ح٨٩٥.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٠ ح١٧١٢.

٨ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٥١ ح٤٨٩٦.

ثم أعنّ عليها، فلاخيار لها[١].

٢٦٣٩٢ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده (عليهم السّلام) أنه سُئل عن ذلك؟

فقال: لاخيار لها بعد أن غشيها مرّة واحدة[٢].

٢٦٣٩٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلوب، عن اسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) كان يقول: إذا تزوَّج امرأة[٣] فوقع عليها مرّة ثم اعرض عنها فليس لها الخيار، لتصبر فقد ابتُليت، وليس لامهات الاولاد ولا الإماء ـ ما لم يمسّها من الدهر إلاّ مرّة واحدة ـ خيار[٤].

باب (٤)

لو ادَّعت المرأة عجْز زوجها عن الجماع وأنكره الزوج

٢٦٣٩٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه[٥]، عن عبدالله بن الفضل الهاشميّ، عن بعض مشيخته قال: قالت إمرأة لأبي عبدالله (عليه السّلام) وسأله[٦] رجل عن رجل

---

١ و٢ـ الجعفريات: ص١٠٤. منهما مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٥٤ و٥٥. وقوله: «أعنّ» أي صار عنّيناً.

٣ـ في الاستبصار: إذا تزوَّج الرجل المرأة.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٠ ح١٧١٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥٠ ح٨٩٧.

٥ـ عن أبيه ـ سقط من الاستبصار.

٦ـ في التهذيب والاستبصار: أو سألهُ.

تدّعي عليه امرأته أنّه عنّين وينكر الرجل؟

قال: تحشوها القابلة بالخَلوق ولاتُعلم[١] الرّجل ويدخل عليها الرّجل فإن[٢] خرج وعلى ذَكَره الخَلوق صَدَق وكذبتْ وإلاّ صَدَقتْ وكذب[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن عدّةمن أصحابنامثله[٤].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن عبداللّه بن الفضل الهاشمي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت لهُ أو سأله رجل عن رجل ادّعت عليه امرأتهُ أنّه عنّين وينكر ذلك الرجل. . . . وذكر مثله[٥].

٢٦٣٩٥ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن حمدان القلانسيّ، عن إسحاق بن بنان، عن ابن بقّاح، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: ادّعت امرأة على زوجها على عهد أمير المؤمنين (صلوات اللّه عليه) أنّه لايجامعها وادّعى [هو] أنّه يجامعها، فأمرها أمير المؤمنين (عليه السّلام) أن تستذفر[٦] بالزعفران ثمّ يغسل

١ـ في التهذيب والاستبصار والفقيه: ولايعلم. والخَلُوق: ضرب من الطيب مائع فيه صفرة لانّ أعظم اجزائه من الزعفران (أقرب الموارد).

٢ـ في الفقيه: الرجل ويدخل عليها فان، وفي الاستبصار: الرجل فان.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤١١ ح٨.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٩ ح١٧١٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٥١ ح٩٠٠.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٤٩ ح٤٨٩١.

٦ـ في الاستبصار: تستفر. والاستثفار: هو أن تشدّ فرجها بخرقة عريضة بعد أن تحتشي قطناً (النهاية). والمقصود هنا من الاستثفار انها تحمل الزعفران في فرجها ويجامعها الزوج.

ذَكَره فإن خرج الماء أصفر صدّقه وإلاّ أمره بطلاقها[١] .

التهذيب ـ الاستبصار : محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٢] .

٢٦٣٩٦ـ من لايحضره الفقيه : قال الصادق (عليه السّلام) : إذا ادّعت المرأة على زوجها أنّه عنّين وأنكر الرجل أن يكون كذلك فالحكم فيه ان يقعد الرجل في ماء بارد فان استرخى ذَكَره فهو عنّين وإن تشنّج[٣] فليس بعنّين[٤] .

باب (٥)
حكم المرأة اذا تزوَّجت حُرّاً فبان مملوكاً

٢٦٣٩٧ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى : صفوان بن يحيى، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال : سألته عن [امرأة] حرّة تزوّجت رجلاً مملوكاً على أنّه حُرٌّ فعلمتْ بعد أنّه مملوك؟

قال : هي أملكُ بنفسها، فإن كان دخل بها فلها الصداق، وإن لم يدخل بها فلاشيء لها، وإن علمت هي ودخل بها بعدما علمت أنّه مملوك فلاخيار لها[٥] .

١ـ الكافي : ج٥ ص٤١٢ ح١١ .

٢ـ التهذيب : ج٧ ص٤٣٠ ح١٧١٣ ـ الاستبصار : ج٣ ص٢٥١ ح٩٠١ .

٣ـ التشنُّج : تقلّص يعرض للعصب (المنجد). والمعنى انّ الذَكَر يصغر وينكمش فيدلُّ ذلك أنّه لاعيب فيه .

٤ـ من لايحضره الفقيه : ج٣ ص٥٥٠ ح٤٨٩٢ .

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى : ص٧٦ ح١٦٦ . منه مستدرك الوسائل : ج١٥ ص٥١ .

باب (٦)
حكم المرأة اذا زنتْ قبل أن يدخل بها زوجها

٢٦٣٩٨ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام) في المرأة إذا زنت قبل أن يدخل بها الرّجل، يفرّق بينهما ولاصداق لها لأنّ الحدث كان من قِبلها[١].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن علي (عليهم السّلام) نحوه[٢].

٢٦٣٩٩ـ التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: اسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام) في المرأة إذا زنت قبل أن يدخل بها [زوجها] قال: يفرّق بينهما ولاصداق لها لأن الحدث [كان] من قِبلها[٣].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن بنان، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) في المرأة... وذكر مثله[٤].

علل الشرايع: أبي (رحمهُ الله) قال: حدثنا أحمد بن ادريس، عن عبدالله بن محمد بن عيسى، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة،

١ـ الكافي: ج٥ ص٥٦٦ ح٤٥.

٢ـ الجعفريات: ص١٠٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٩٠ ح١٩٦٨ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤١٦ ح٤٤٥٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٧٣ ح١٨٩٧.

عن اسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) مثله[١].

باب (٧)
حكم من تزوَّج ثم زنى قبل الدخول

٢٦٤٠٠ـ التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: روى طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قرأتُ في كتاب علي (عليه السّلام) أنّ الرجل إذا تزوّج المرأة فزنى قبل أن يدخل بها لم تحلّ له لأنّه زان ويُفرّق بينهما ويعطيها نصف الصداق[٢و٣].

علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا محمد بن يحيى وأحمد بن ادريس، عن أحمد بن محمد بن يحيى الخزّاز، عن طلحة ابن زيد مثله[٤].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد مثله الا أنّ فيه: «فزنى بها من قبل أن يدخل بها». والظاهر انّه تصحيف[٥].

أقول: قوله (عليه السّلام): «فزنى قبل أن يدخل بها» أي أنّه إذا تزوّج إمرأة وزنى بامرأة أخرى قبل أن يدخل بالأُولى، يستحب أن

١ـ علل الشرايع: ص٥٠٢ ح١.
٢ـ في الفقيه: نصف المهر.
٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٩٠ ح١٩٦٧ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤١٦ ح٤٤٥٢.
٤ـ علل الشرايع: ص٥٠١ ح١.
٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨١ ح١٩٣٢.

يفرّق بينهما بطلاق لأنّ الزوج صار زانياً ولايصلح لمعاشرة زوجته المعقودة له، وحيث إنّ الطلاق يكون قبل الدخول فتستحق المرأة نصف الصّداق.

وهكذا الأمر لو زنت إمرأته وهي في حبالته فلايجب عليه طلاقها ولاتحرم عليه وان كانت مصرّةً على الزنا.

نعم الأفضل للزوج طلاقها لكي يتخلّص من العار واختلاط المياه وتدنيس العرض خاصة اذا كان زناها قبل الدخول بها.

باب (٨)

حكم مَن تزوَّج امرأة ثم علم أنها كانت قد زنتْ

٢٦٤٠١ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن المرأة تلد من الزنا ولايعلم بذلك أحد إلاّ وليّها أيصلح له أن يزوّجها ويسكت على ذلك إذا كان قد رأى منها توبة أو معروفاً؟

فقال: إن لم يذكر ذلك لزوجها ثمّ علم بعد ذلك فشاء أن يأخذ صداقها من وليّها بما دلّس عليه كان له ذلك على وليّها، وكان الصّداق الّذي أخذت لها لاسبيل عليها فيه بما استحلَّ من فَرجها، وإن شاء زوجها أن يمسكها فلابأس[1].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن أبي عمير، عن حمّاد،

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٨ ح١٥.

عن الحلبي نحوه[١].

٢٦٤٠٢ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن ابان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة فعلم بعدما تزوّجها أنّها قد كانت زنت؟

قال: ان شاء زوجها أخذ الصّداق ممّن زوّجها ولها الصّداق بما استحلَّ من فرجها، وإن شاء تركها.

قال: وتُردّ المرأة من العفل[٢] والبرص والجذام والجنون، فاما ما سوى ذلك فلا[٣].

الاستبصار: الحسين بن سعيد مثله الى قوله: وإن شاء تركها[٤].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: القاسم، عن أبان نحوه الى قوله: وإن شاء تركها[٥].

٢٦٤٠٣ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن معاوية بن وهب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة فعلم بعدما تزوّجها أنّها كانت زنت؟

قال: إن شاء زوجها أن يأخذ[٦] الصداق من الّذي زوّجها[٧]، ولها

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٠ ح١٧٦.

٢ـ العَفَل: هَنَة تخرج في قُبُل المرأة يمنع من وطيها. يقال: عفلت المرأة عفلاً: اذا خرج في فرجها شيء يشبه أدرة الرجل (مجمع البحرين).

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٥ ح١٦٩٨.

٤ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٥ ح٨٧٩.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٧٨ ح١٧٢.

٦ـ في نوادر ابن عيسى: إن شاء أخذ.

٧ـ في التهذيب ونوادر ابن عيسى: ممن زوّجها.

الصّداق بما استحلّ من فرجها، وإن شاء تركها[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: علي بن النعمان، عن معاوية ابن وهب مثله[٣].

باب (٩)
حكم من تزوَّج امرأةً عذراء فوجدها غير ذلك

٢٦٤٠٤ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام): أنّ رجلاً أقبل إلى أمير المؤمنين علي (عليه السّلام) ومعه امرأة، فقال: يا أمير المؤمنين إنّي تزوّجت امرأة عذراء، فدخلت بها فوجدتها غير عذراء.

فقال: ويحك إنّ العذرة تذهب من الوثبة والقفزة والحيض والوضوء وطول التَّعنُّس[٤و٥].

أقول: لايحقُّ للزوج أن يتَّهم زوجته بالفجور اذا دخل بها ووجدها غير عذراء، لأنّ من الممكن أن تزول العُذرة بسبب الوثبة والقفزة القويّة أو بسبب المبالغة في غَسل داخل الفرج أو بسبب العادة

١ـ الكافي: ج٥ ص٣٥٥ ح٤.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٨ ح١٧٩٦ وص٤٠٦ ح١٦٢٦.

٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٣٣ ح٣٤٥.

٤ـ عنست المرأة: إذا بقيت زماناً طويلاً بعد أن تبلغ وهي بكر غير متزوّجة. (لسان العرب).

٥ـ الجعفريات: ص١٠٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٥١.

الشهريَّة ـ الخارجة عن المتعارف ـ أو لأسباب أُخرى مذكورة في الكتب الطبّيّة.

باب (١٠)

حكم من تزوّج بنت مهيرة* فادخلت عليه بنت اَمَة

٢٦٤٠٥ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرّجل يخطب إلى الرّجل ابنته من مهيرة فأتاه بغيرها؟

قال: تردّ[1] إليه الّتي سمّيت له بمهر آخر من عند أبيها والمهر الأوّل للّتي دخل بها[2].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[3].

٢٦٤٠٦ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل أتى قوماً فخطب اليهم فقال: أنا فلان بن فلان من بني فلان، فوجد ذلك على غير ما أومأ.

قال: إنّ علياً (عليه السّلام) قضى في رجل لهُ ابنتان إحداهما لمهيرة، والاخرى لأمّ ولد، فزوَّج ابنة المهيرة، فلمّا كان ليلة البناء

---

* بنت مهيرة: بنت حرّة تُنكح بمهر وان كانت متعة على الأقوى (مجمع البحرين).

١ـ في التهذيب: تزف.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٦ ح٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٣ ح١٦٩١.

أدخل عليه ابنة أم الولد فوقع عليها، قال: تُردُّ عليه امرأتهُ التي كان تزوَّجها وتُردُّ هذه على أبيها ويكون مهرها على أبيها[١].

باب (١١)
حكم من تزوَّج اَمَة قوم فزوَّجوه غيرها

٢٦٤٠٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمّد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن اسماعيل بن جابر، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: رجل كان يرى امرأة تدخل الى قوم وتخرج فسأل عنها فقيل له: إنّها أَمَتُهم واسمُها فلانة. فقال لهم: زوّجوني فلانة، فلمّا زوّجوه عرفوا على أنها أمة غيرهم؟

قال: هي وولدها لمولاها.

قلت: فجاء إليهم فخطب إليهم أن يزّوجوه من أنفسهم فزوّجوه[٢] وهو يرى أنها من أنفسهم فعرفوا بعدما أولدها أنّها امة؟

قال: الولد له وهم ضامنون لقيمة الولد لمولى الجارية[٣].

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٨٠ ح١٧٧. منه وسائل الشيعة: ج١٤ ص٦٠٣.

٢ـ في الاستبصار: فزوَّجوه من غيرهم.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٧٦ ح١٩١١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢١٨ ح٧٩٢.

باب (١٢)
حكم مَن تزوَّج حُرَّة فزوَّجوه اَمَة

٢٦٤٠٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل نظر إلى امرأة فأعجبته فسأل عنها فقيل: هي ابنة فلان فأتى أباها فقال: زوّجني ابنتك فزوّجه غيرها فولدت منه فعلم بعد أنّها غير ابنته وأنّها أمة؟

فقال: يردّ الوليدة على مولاها والولد للرّجل، وعلى الّذي زوّجه قيمة ثمن الولد يعطيه موالي الوليدة كما غرّالرّجل وخدعه[1].

باب (١٣)
حكم نكاح مَن خَدع في ذِكر مهنته ليزوِّجوه

٢٦٤٠٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن بعض أصحابه، عن الحسن بن الحسين الضرير، عن حمّاد بن عيسى، عن أبي عبداللّه، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: خطب رجل الى قوم، فقالوا: ما تجارتك؟

فقال: أبيع الدّوابّ فزوّجوه فاذا هو يبيع السّنانير، فاختصموا[2] الى أمير المؤمنين (عليه السّلام) فأجاز نكاحه فقال:[3] [ان] السنانير

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٨ ح١٣.

٢ـ في التهذيب: فمضوا.

٣ـ في التهذيب ومعاني الأخبار: وقال.

دواب»[١].

التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن أبي عبدالله، عن الحسن بن الحسين الطبري، عن حمّاد بن عيسى، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) مثله[٢].

معاني الأخبار: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا أحمد بن ادريس، عن محمد بن أحمد قال: حدثنا أبو عبداللّه الرازي، عن الحسن بن الحسين، عن ياسين الضرير [أ]و غيره، عن حمّاد بن عيسى مثله[٣].

١ـ الكافي: ج٥ ص٥٦١ ح٢٢. والسنانير جمع سِنَّورْ: حيوان أنيس ألوف يأكل الفار ـ وهو الهرّ ـ (أقرب الموارد).

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٣ ح١٧٢٨.

٣ـ معاني الأخبار: ص٤١٢ ح١٠٤.

أبواب المهور والشروط

باب (١)
المهر ما تراضى عليه الناس

٢٦٤١٠ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن المهر؟

فقال: [هو] ماتراضى عليه الناس أو اثنتا عشرة أوقية [ونشّ] أو خمسمائة درهم[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٢].

الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المهر ما تراضى... وذكر مثله[٣].

١ـ الكافي: ج٥ ص٣٧٩ ح٥.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٤ ح١٤٤٣.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٣٧٨ ح٢.

٢٦٤١١ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن درّاج قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الصداق؟

فقال: هو ما تراضى عليه الناس، أو اثنا عشر أوقية ونش أو خمسمائة درهم، وقال: الاوقية اربعون درهماً والنش عشرون درهماً[١].

٢٦٤١٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن المهر ما هو؟

قال: [هو] ماتراضى عليه الناس[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٣].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المهر) باسناده عن الحسين، عن فضالة، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) سُئل عن المهر ما هو؟ قال... وذكر مثله[٤].

٢٦٤١٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه سُئل عن المهر؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٤ ح١٤٤٠.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٣٧٨ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٤ ح١٤٤١.

٤ـ مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٥٩.

فقال: هو ما تراضى عليه الناس، ولكن لابدّ من صداق معلوم قَلَّ أو كثر، ولابأس أن يكون عروضاً[١].

باب (٢)
أدنى ما يجزي من المهر

٢٦٤١٤ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي أيّوب الخزّاز[٢]، عن محمّد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: ما أدنى[٣] ما يجزىء من المهر؟

قال: تمثال من سُكّر[٤و٥].

التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن السندي، عن صفوان بن يحيى مثله[٦].

علل الشرايع: حدثنا محمد بن الحسن (رحمه اللّه) قال: حدثنا

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢١ ح٨٢٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٦٠. والعَرض: المتاع. ويقال: العَرَض: كلُّ شيء سوى النقدين أي الدراهم والدنانير (أقرب الموارد).

٢ـ في علل الشرايع: الخراساني.

٣ـ في التهذيب وعلل الشرايع: قال: قلت: أدنى.

٤ـ في علل الشرايع: سكرة.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٣٨٢ ح١٦. والتمثال من السُّكر تمثيل لأقل ما يُتموَّل، كما ذكره الاصحاب (مرآة العقول).

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٣ ح١٤٧٣.

محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيى مثله[١].

٢٦٤١٥ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: إنّي لأكره أن يكون المهر أقَلَّ من عشرة دراهم، لكيلا يُشبَّه بمهر البغي[٢].

باب (٣)
جواز أن يكون المهر تعليم سورة من القرآن

٢٦٤١٦ـ دعائم الإسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام)، أنّه قال: للرجل أن يتزوَّج المرأة على أن يعلّمها سورة من القرآن، أو يعطيها شيئاً ما كان[٣].

باب (٤)
صداق النساء على عهد رسول اللّه

٢٦٤١٧ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: كان صداق النساء على عهد النبي (صلّى اللّه عليه وآله) اثنتي عشرة وقية ونشاً

١ـ علل الشرايع: ص٥٠١ ح٢.

٢ـ الجعفريات: ص٩٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٦٨.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٢ ح٨٢٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٦١.

قيمتها من الورق[١] خمسمائة درهم[٢].

٢٦٤١٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن داود بن الحصين، عن أبي العباس قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الصداق هل له وقت؟

قال: لا، ثم قال: كان[٣] صداق النبي (صلّى اللّه عليه وآله) اثنتي عشرة أوقية ونشّاً[٤] والنش نصف الاوقية[٥] والأوقية أربعون درهماً فذلك خمسمائة درهم[٦].

التهذيب: روى محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٧].

٢٦٤١٩ـ دعائم الاسلام: عن علي (عليه السّلام) أنّه قال: ما نكح رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) امرأة من نسائه إلاّ على اثنتي عشرة أوقية ونصف الأوقية من فضة، وعلى ذلك أنكحني فاطمة (عليها السّلام)، والأوقية أربعون درهماً.

قال جعفر بن محمد (عليهما السّلام): وكانت الدراهم يومئذٍ وزن ستة قراريط[٨].

١ـ الوَرِق: الفضة (مجمع البحرين).

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٦ ح١٤٤٩.

٣ـ في التهذيب: فان.

٤ـ في التهذيب: اثنتا عشرة اوقية ونشّ.

٥ـ في التهذيب: نصف اوقية.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٣٧٦ ح٣.

٧ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٦ ح١٤٥٠.

٨ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢١ ح٨٢٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٦٢. والقيراط: جزء من أجزاء الدينار، وهو نصف عُشره في أكثر البلاد. وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين (النهاية).

أقـول: قد ذكرنا جملة أُخرى من أحاديث مهر السُّنّة في الجزء السادس من هذه الموسوعة ـ تاريخ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) باب أزواجه (صلّى اللّه عليه وآله) ص٤٤٩ ـ وفي الجزء العاشر ـ تاريخ السيدة فاطمة الزهراء(عليها السّلام) باب تزويجها ص٧٦ ـ .

باب (٥)
مَهر السيدة فاطمة (عليها السّلام)

٢٦٤٢٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن عبداللّه بن بكير قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: زوّج رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) علياً فاطمة (عليهما السّلام) على درع حطميَّة[1] تسوى ثلاثين درهماً[2].

باب (٦)
أفضل نساء الأُمَّة

٢٦٤٢١ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): افضل نساء أُمّتي أصبحهن وجهاً وأقلّهن مهراً[3].

١ـ والحُطَميّات: دُروع تُنسَب الى رجل يقال له: حُطَمة بن محارب كان يعملها، وقيل: التي تحطِّم السيوف أي تكسرها، وقيل: الثقيلة العريضة. (أقرب الموارد).
٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٤ ح١٤٧٧.
٣ـ الكافي: ج٥ ص٣٢٤ ح٤.

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روى اسماعيل بن مسلم، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): . . . وذكر مثله[٢].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) مثله[٣].

نوادر الراوندي: باسناده عن موسى بن جعفر، عن آبائه (عليهم السّلام) مثله[٤].

باب (٧)
الشؤم في ثلاثة

٢٦٤٢٢ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد وأحمد ابني الحسن، عن أبيهما، عن عبداللّه بن بكير، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الشّؤم في ثلاثة أشياء: في الدّابة والمرأة والدّار، فأمّا المرأة فشؤمها غلاء مهرها وعسر ولادتها، وأمّا الدّابة فشؤمها كثرة عللها وسوء خُلُقها، وأمّا الدار

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٠٤ ح١٦١٥.
٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٨٥ ح٤٣٥٦.
٣ـ الجعفريات: ص٩٢.
٤ـ نوادر الراوندي: ص٣٦.

فشؤمها ضيقها وخُبث جيرانها[١].

معاني الأخبار: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا علي بن ابراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن عبداللّه بن ميمون، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): الشؤم... وذكر مثله. وزاد: وقال: مِن بركة المرأة خفَّة مؤونتها، ويُسْر ولادتها، وشؤمها شدّة مؤونتها، وتعسُّر ولادتها[٢].

٢٦٤٢٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن خالد بن نجيح، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: تذاكروا الشؤم عند أبي عبداللّه (عليه السّلام) فقال: الشؤم في ثلاث: في المرأة، والدّابة، والدّار، فأمّا شؤم المرأة فكثرة مهرها، وعقم رحمها[٣].

٢٦٤٢٤ـ من لايحضره الفقيه: روي عن خالد بن نجيح، عن أبي عبداللّه الصادق (عليه السّلام) قال: تذاكروا الشؤم عنده فقال: الشؤم في ثلاثة: في المرأة، والدّابة، والدّار، فأمّا شؤم المرأة فكثرة مهرها وعقوق زوجها، وامّا الدّابّة فسوء خلقها ومنعها ظهرها، وأمّا الدار فضيق ساحتها، وشرّ جيرانها، وكثرة عيوبها[٤].

٢٦٤٢٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٩٩ ح١٥٩٣.

٢ـ معاني الاخبار: ص١٥٢ ح٢.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٥٦٧ ح٥١.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٥٦ ح٤٩١٢.

ابن فضّال، عن ابن بكير، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من بركة المرأة خفَّة مؤونتها، وتيسير ولادتها، ومن شؤمها شدّة مؤونتها، وتعسير ولادتها[١].

التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد وأحمد، عن أبيهما، عن عبدالله بن بكير مثله[٢].

من لايحضره الفقيه: روي عن عبدالله بن بكير، عن محمد بن مسلم قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): من بركة المرأة... وذكر مثله[٣].

باب (٨)
المهر العاجل والآجل

٢٦٤٢٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمّد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يتزوّج بعاجل وآجل.

قال: الآجل إلى موت أو فرقة[٤].

١ـ الكافي: ج٥ ص٥٦٤ ح٣٧.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٩٩ ح١٥٩٤.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٨٧ ح٤٣٥٩.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٣٨١ ح١١.

باب (٩)
الحكمة في جعل الصَّداق على الرجل دون المرأة

٢٦٤٢٧ـ علل الشرايع: روي في خبر أنّ الصادق (عليه السّلام) قال: إنّما صار الصّداق على الرّجل دون المرأة وإن كان فعلهما واحداً فانّ الرّجل إذا قضى حاجته منها قام عنها ولم ينتظر فراغها فصار الصّداق عليه دونها لذلك[١].

باب (١٠)
كراهة الدخول بالزوجة قبل اعطاء مهرها أو بعضه أو شيئاً هديّة

٢٦٤٢٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: روى علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن علي، عن علي بن النعمان، عن سويد القلاء، عن أيوب بن الحر، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا تزوّج الرجل امرأة فلايحلُّ له فرجها حتى يسوق إليها شيئاً، درهماً فما فوقه أوهديَّة من سويق أو غيره[٢].

أقول: ينبغي حمل هذا الحديث وأمثاله على الاستحباب، جمعاً بين الأحاديث الواردة في هذا الباب، كما صرَّح به الشيخ الطوسي (طاب ثراه).

١ـ علل الشرايع: ص٥١٣. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٢٣.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٧ ح١٤٥٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٠ ح٧٩٩.

٢٦٤٢٩ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن صفوان بن يحيى، عن عبدالله بن بكير، عن زرارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة، أيحلُّ له أن يدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً؟

قال: لا، حتى يعطيها شيئاً[1].

٢٦٤٣٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: إذا تزوّج الرجل المرأة بصداق إلى أجل فالنكاح جائز، ولكن لابد أن يعطيها شيئاً قبل أن يدخل بها فيحلُّ له نكاحها، ولو أن يعطيها ثوباً أو شيئاً يسيراً، فإن لم يجد شيئاً فلاشيء عليه، وله أن يدخل بها، ويبقى الصداق دَيناً عليه[2].

٢٦٤٣١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن اسماعيل، عن منصور بن يونس، عن عبدالحميد بن عواض قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): أتزوّج المرأة[3] أيصلح لي أن أُواقعها ولم أنقدها من مهرها شيئاً؟

قال: نعم إنّما هو دَين عليك[4].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١١٥ ح٢٨٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٦٩.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٥ ح٨٤٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٦٩.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: المرأة أتزوّجها.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤١٣ ح١.

علي، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع، عن منصور بزرج[١]، عن عبدالحميد بن عوّاض مثله[٢].

٢٦٤٣٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن عبدالحميد الطائي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: أتزوّج المرأة وأدخل بها ولا اعطيها شيئاً؟

قال:[٣] نعم يكون دَيناً [لها] عليك[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن عبدالحميد الطائي قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): أتزوّج... وذكر مثله[٥].

٢٦٤٣٣ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عبدالحميد بن عواض الطائي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يتزوّج المرأة فلايكون[٦] عنده ما يعطيها فيدخل[٧] بها؟

قال: لابأس إنّما هو دَين لها عليه[٨].

١ـ في الاستبصار: منصور بن بزرج

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٨ ح١٤٥٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢١ ح٨٠٠.

٣ـ في الاستبصار: فقال.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٤١٣ ح٣.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٧ ح١٤٥٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٠ ح٧٩٨.

٦ـ في الاستبصار: ولايكون.

٧ـ في الاستبصار: فدخل.

٨ـ الكافي: ج٥ ص٤١٤ ح٤.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[١].

٢٦٤٣٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: روى محمد بن علي بن محبوب، عن الحسن بن علي، عن عبدالحميد الطائي، عن عبدالخالق قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يتزوّج المرأة فيدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً؟

قال: هو دَين عليه[٢].

باب (١١)
النهي عن نيَّة عدم إعطاء المهر

٢٦٤٣٥ـ الكافي: عليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن ابن فضّال، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من أمهر مهراً ثمّ لاينوي قضاءه كان بمنزلة السارق[٣].

٢٦٤٣٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن خلف بن حمّاد، عن ربعيّ بن عبدالله، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرّجل يتزوّج المرأة ولايجعل في نفسه أن يعطيها مهرها فهو زنا[٤].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٨ ح١٤٥٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢١ ح٨٠٢.
٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٨ ح١٤٥٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢١ ح٨٠٤.
٣ـ الكافي: ج٥ ص٣٨٣ ح١.
٤ـ الكافي: ج٥ ص٣٨٣ ح٣.

٢٦٤٣٧ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن حمّاد بن عثمان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من تزوّج المرأة ولايجعل في نفسه أن يعطيها مهرها فهو زنا[١و٢].

٢٦٤٣٨ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): من تزوّج امرأة ولم ينو أن يوفّيها صداقها فهو عند الله (عزّوجلّ) زان[٣].

٢٦٤٣٩ـ نوادر الراوندي: باسناده عن موسى بن جعفر، عن آبائه (عليهم السّلام) قال عليّ (عليه السّلام): في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ النِّسَآءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾[٤] اعطوهنّ الصداق الذي استحللتم به فروجهن فمن ظلم المرأة صداقها الذي استحلَّ به فرجها فقد استباح فرجها زنا[٥].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمّد، عن آبائه (عليهم السّلام) نحوه[٦].

دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) أنّ علياً (صلوات الله عليه) قال: . . . وذكر نحوه[٧].

١ـ قوله (عليه السّلام): «فهو زنا» أي مثل الزنا في العقوبة.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٣٨٣ ح٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٣٩٨ ح٤٤٠٠.

٤ـ النساء ٤: ٤.

٥ـ نوادر الراوندي: ص٣٧.

٦ـ الجعفريات: ص٩٨.

٧ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٠ ح٨٢٠.

باب (١٢)
لايغفر اللّه لثلاثة

٢٦٤٤٠ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): إنّ اللّه يغفر كلّ ذنب يوم القيامة إلاّ مهر امرأة، ومن اغتصب أجيراً أجره، ومن باع حرّاً[1].

٢٦٤٤١ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) أنّه قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): إنّ اللّه غافر كل ذنب، إلاّ رجلٌ اغتصب امرأة مهرها، أو أجيراً أُجرته، أو رجل باع حرّاً[2].

باب (١٣)
حكم زيادة المهر على مَهر السُّنَّة

٢٦٤٤٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن مفضّل بن عمر قال: دخلت على أبي عبداللّه (عليه السّلام) فقلت له: أخبرني عن مهر المرأة الذي لايجوز للمؤمنين أن يجوزوه[3]؟

١ـ الكافي: ج٥ ص٣٨٢ ح١٧.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٠ ح٨٢١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٧٢.

٣ـ في الاستبصار: للمؤمن أن يجوزه.

قال: فقال: السُّنَّة المحمَّديَّة خمسمائة درهم، فمن زاد على ذلك ردَّ الى السُّنَّة ولا شيء عليه أكثر من الخمسمائة درهم، فإن أعطاها من الخمسمائة درهم درهماً أو أكثر من ذلك ثم دخل بها[1] فلاشيء عليه.

قال: قلت: فإن طلّقها بعدما دخل بها؟

قال: لاشيء لها[2] إنّما كان شرطها خمسمائة درهم فلما أن دخل بها قبل أن تستوفي صداقها هدم الصداق فلاشيء لها إنّما[3] لها ما اخذت من قبل أن يدخل بها فإذا طلبت بعد ذلك في حياة منه أو بعد موته فلاشيء لها[4].

أقول: إذا دخل الزوج بزوجته وجامعها قبل أن يُعطيها المهر صار المهر دَيْناً عليه في ذمَّته، ولم يسقط شيء منه بالدخول، سواء طالبتْه بالمهر أم لم تطالبه، وسواء طالت مدَّة بقائها عنده أم قصُرت، دَلَّ على ذلك عموم قوله تعالى: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾[5] والأحاديث الكثيرة ـ ولعلّها تكون متواترة ـ الدالَّة على هذا الحكم.

وهكذا الاجماع المنقول ـ بل وربّما المحصّل منه ـ وأُصول المذهب وقواعدُه تدلّ على عدم سقوط المهر بالدخول.

وهناك أحاديث تقول بسقوط المهر اذا دخل بها قبل إعطاء المهر

١ـ في الاستبصار: فدخل بها.

٢ـ في الاستبصار: عليه.

٣ـ في الاستبصار: ولاشيء لها وإنّما.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦١ ح١٤٦٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٤ ح٨١٠.

٥ـ النساء ٤: ٤.

وقد أعرض الكثير من الفقهاء عن العمل بها، لأسباب مذكورة في الكتب الفقهيّة المفصَّلة.

٢٦٤٤٣ـ تفسير العياشي: عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): أخبرني عمّن تزوّج على أكثر من مهر السنّة أيجوز له ذلك؟

قال: إذا جاز مهر السُّنة فليس هذا مهراً إنّما هو نحل لأنّ الله يقول: ﴿وَآتَيْتُم إحْدَيهُنَّ قِنطَاراً فَلاَتَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئَاً﴾[1] إنّما عنى النحل، ولم يعنِ المهر، ألا ترى أنّها إذاأمهرها مهراً ثمّ اختلعت كان لها أن تأخذ المهر[2] كاملاً، فما زاد على مهر السُّنة فإنّما هو نحل كما أخبرتك، فمن ثَمَّ وجب لها مهر نسائها لعلّة من العلل.

قلت: كيف يعطي وكم مهر نسائها؟

قال: إنّ مهر المؤمنات خمسمائة وهو مهر السنّة، وقد يكون أقلّ من خمسمائة ولايكون أكثر من ذلك، ومن كان مهرها ومهر نسائها أقلّ من خمسمائة أعطى ذلك الشيء، ومَن فَخَر وبَذَخ بالمهر فازداد على خمسمائة ثمّ وجب لها مهر نسائها في علّة من العلل لم يزد على مهر السنّة خمسمائة درهم[3].

١ـ النساء ٤: ٢٠.

٢ـ في وسائل الشيعة: «كان له أن يأخذ المهر». وهو الصحيح.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٣٧٩ ح٩٠٩ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٨.

باب (١٤)
حكم مَن نَسي تحديد المهر حتى دخل بزوجته

٢٦٤٤٤ـ التهذيب: روى محمد بن الحسن الصّفار، عن يعقوب ابن يزيد ومحمد بن عيسى بن عبدالله الاشعري، عن محمد بن أبي عمير، عن ابان بن عثمان، عن أبي بصير قال: سألته عن رجل تزوّج امرأة فوهم[1] ان يسمى [لها] صداقاً حتى دخل بها؟

قال: السنَّة، والسنَّة خمسمائة درهم.

وعن رجل تزوّج امرأة في عدّتها ويعطيها المهر ثم يفرّق بينهما قبل أن يدخل بها؟

قال: يرجع عليها بما اعطاها.

وقال: أيّ امرأة تزوّجها رجل وقد كان نُعي اليها زوجها ولم يدخل الثاني بها قال: ليس لها مهر وهو نكاح باطل وليس عليها عدّة، ترجع الى زوجها الأول[2].

الاستبصار: بهذا الاسناد مثله إلى قوله: والسنَّة خمسمائة درهم[3].

١ـ الوَهْم: السهو (مجمع البحرين).

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٢ ح١٤٦٩.

٣ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٥ ح٨١٥.

باب (١٥)
حكم ادعاء المرأة مَهرها بعد الدخول بها

٢٦٤٤٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يدخل بالمرأة ثمّ تدّعي عليه مهرها؟

فقال: إذا دخل بها فقد هدم العاجل[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

أقول: المشهور بين الفقهاء أن المهر لايسقط بالدخول بل يبقى دَيناً على الزوج، سواء طالت المدّة أم قصرتْ، وسواء طالبت الزوجة به أم لم تطالب به.

ولعلّ قوله (عليه السّلام): «فقد هَدَم العاجل» بمعنى أنه بعد الدخول لايحقّ للزوجة الامتناع من التمكين حتى يدفع الزوج اليها المهر، كما كان يحقّ لها ذلك قبل الدخول، والتفصيل مذكور في الكتب الفقهية المفصّلة والله العالِم.

٢٦٤٤٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عبدالحميد، عن أبي جميلة، عن الحسن بن زياد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا دخل الرجل بامرأته[٣] ثم ادَّعت المهر

١ـ الكافي: ج٥ ص٣٨٣ ح٣.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٩ ح١٤٦١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٢ ح٨٠٧.

٣ـ في الاستبصار: بامرأة.

[و]قال: قد أعطيتك فعليه البيّنة[١] وعليه اليمين[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عبدالحميد مثله[٣].

باب (١٦)
حكم مطالبة ورثة الزوجة المهر

٢٦٤٤٧ـ الكافي: أبو علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجّاج قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل والمرأة يهلكان جميعاً فيأتي ورثة المرأة فيدّعون على ورثة الرجل الصداق؟

فقال: وقد هلكا وقسّم الميراث؟

فقلت: نعم.

فقال: [٤] ليس لهم شيء.

قلت: وان كانت[٥] المرأة حيّة فجاءت بعد موت زوجها تدّعي صداقها؟

فقال: لاشيء لها وقد أقامت معه مقرَّة حتى هلك زوجها.

١ـ في التهذيب والاستبصار: فعليها البيّنة. وهوالصحيح.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٣٨٦ ح٤.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٠ ح١٤٦٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٣ ح٨٠٩.

٤ـ في التهذيب: قال.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: فان كانت.

فقلت: فإن[١] ماتت وهو حيّ فجاءت[٢] ورثتها يطالبونه بصداقها؟

فقال:[٣] وقد اقامت معه حتى ماتت لاتطلبه؟

فقلت: نعم.

فقال:[٤] لا شيء لهم[٥].

قلت: فإن طلّقها فجاءت تطلب صداقها؟

قال: وقد أقامت لاتطلبه حتى طلّقها لاشيء لها.

قلت: فمتى[٦] حدُّ ذلك الذي إذا طلبته كان[٧] لها؟

قال: إذا أُهديتْ اليه ودخلت بيته ثم طلبت[٨] بعد ذلك فلاشيء لها انّه كثير، لها ان تستحلف باللّه مالها قبله من صداقها قليل ولاكثير[٩].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري مثله[١٠].

١ـ في الاستبصار: وان.

٢ـ في التهذيب: فجاء، وفي الاستبصار: فجاءوا.

٣ـ في الاستبصار: قال.

٤ـ في التهذيب: قال.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: لها.

٦ـ في التهذيب والاستبصار: متى.

٧ـ في التهذيب والاستبصار: لم يكن. ولعله الأصح.

٨ـ في التهذيب والاستبصار: وطلبت.

٩ـ الكافي: ج٥ ص٣٨٥ ح٢.

١٠ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٩ ح١٤٦٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٢ ح٨٠٦.

باب (١٧)
حكم اختلاف الزوجين في قبض المهر العاجل والآجل

٢٦٤٤٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) انّه قال: إذا تزوّج الرجل امرأة على صداق، منه عاجل ومنه آجل وتشاحّا في الدخول لم تجبر المرأة على الدخول حتى يدفع اليها العاجل، وليس لها قبض الآجل الاّ بعد أن يدخل بها، وان كان إلى أجل معلوم فهو الى ذلك الأجل، وإن لم يجعل له حدّ فالدخول يوجبه، وإن أنكرت المرأة قبض العاجل وقد دخل بها وادّعاه الرجل فالقول قوله مع يمينه، وإن ادعى دفع الآجل وأنكرته المرأة فالقول قولها مع يمينها، وعلى الرجل البينة فيما يدعى من الدفع[1].

باب (١٨)
حكم من قبض صداق ابنته ثم مات

٢٦٤٤٩ـ التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل قبض صداق ابنته من زوجها ثم مات هل لها أن تطالب زوجها بصداقها أو قبض أبيها قبضها؟

فقال (عليه السّلام): إن كانت وكّلته بقبض صداقها من زوجها فليس لها ان تطالبه، وإن لم تكن وكّلته فلها ذلك ويرجع الزّوج

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٥ ح٨٤٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٧١.

على ورثة أبيها بذلك، إلاّ أن تكون حينئذ صبيّة في حجره فيجوز لأبيها أن يقبض عنها[١]، ومتى طلّقها قبل الدخول بها فلأبيها أن يعفو عن بعض الصداق ويأخذ بعضاً وليس له أن يدع كلّه وذلك قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾[٢] يعني الأب والذي توكله المرأة وتوليه امرها من أخ أو قرابة أو غيرهما[٣].

باب (١٩)
حكم مَن جعل صداقَين لزوجته

٢٦٤٥٠ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: إذا تزوّج الرجل المرأة وأشهد سرّاً أوَّل مرَّة، وأشهد علانية أُخرى، فجعل صداقين: صداقاً علانية أكثر من السرّ، فالتزويج الأول هو عقد النكاح، ويؤخذ بتزويج السر[٤].

باب (٢٠)
حكم من جعل مهر زوجته أن لايتزوَّج عليها

٢٦٤٥١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن

١ـ في الفقيه: يقبض صداقها عنها.
٢ـ البقرة ٢: ٢٣٧.
٣ـ التهذيب: ج٦ ص٢١٥ ح٥٠٧ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٨٨ ح٣٣٨٧.
٤ـ الجعفريات: ص٩٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٧٤.

علي بن الحكم، عن عبداللّه الكاهلي قال: حدثتني حمادة بنت الحسن اخت أبي عبيدة الحذّاء قالت: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة وشرط لها أن لايتزوّج عليها ورضيت أنّ ذلك مهرها؟

قالت[1]: فقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): هذا شرط فاسد، لايكون النكاح إلاّ على درهم أو درهمين[2].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن الكاهلي مثله[3].

الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن الكاهلي قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل... وذكر مثله[4].

كتاب عبداللّه بن يحيى الكاهلي: قال: حدثتني حمّادة بنت الحسن أخت أبي عبيدة الحذاء قالت: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل... وذكر مثله[5].

١ـ في الاستبصار: قال.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٣٨١ ح٩.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٥ ح١٤٧٩.

٤ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٣١ ح٨٣٤.

٥ـ الاصول الستة عشر: ص٣٢٩ ح٥٤٣ الطبعة الحديثة.

باب (٢١)
حكم مَن شَرَط لأهل زوجته أنْ لايتزوَّج عليها . . .

٢٦٤٥٢ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام)، أنّه قضى في رجل تزوّج امرأة فشرط لأهلها أنّه إن تزوّج عليها امرأة أو اتخذ عليها سُرِّيَّة[1]، أنّ المرأة التي يتزوّجها طالق والسُّرِّيَّة التي يتّخذها حرّة.

قال: فشرط اللّه (عزّوجلّ) قبل شروطهم، فإن شاء وفى بوعده، وإن شاء تزوّج عليها واتّخذ سريّة، ولاتطلّق عليه امرأة إن تزوّجها، ولاتعتق عليه سريّة إن اتّخذها[2].

أقول: لايصحّ تعليق العتق أو الطلاق على شرط أو شيء آخر. . بل لابدَّ من الجزم فيهما. والتعليق فيهما باطل شرعاً.

٢٦٤٥٣ـ التهذيب: علي بن اسماعيل الميثمي، عن حمّاد، عن عبداللّه بن المغيرة، عن ابن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل قال لامرأته: إن نكحتُ عليك أو تسرّيتُ فهي طالق.

قال: ليس ذلك بشيء، إنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: من اشترط شرطاً سوى كتاب اللّه فلايجوز ذلك له ولا عليه[3].

١ـ السُّرِّيَّة: الجارية المتَّخذة للملك والجماع (لسان العرب).

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٧ ح٨٥١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٧٦.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧٣ ح١٥٠٨.

باب (٢٢)
حكم مَن حلفتْ أن لاتتزوَّج بعد زوجها

٢٦٤٥٤ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن امرأة حلفتْ لزوجها بالعتاق والهدي إنْ هو مات [أن] لاتتزوّج بعده أبداً، ثم بدا لها أن تتزوَّج؟

قال:[1] تبيع مملوكها، إنّي أخاف عليها السلطان وليس عليها في الحق شيء، فان شاءت أن تهدي هدياً فعلتْ[2].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن امرأة... وذكر مثله[3].

أقول: الحلف بالعتاق معناه أن ينعتق كلُّ مملوك له إنْ فَعل كذا، والحلف بالهدي أن يجب عليه ذبح الهدي انْ فعل كذا..

والحلف بالعتاق والهدي صحيح عند العامَّة، وباطل في مذهب أهل البيت (عليهم السلام) فقول الامام (عليه السّلام): «إنّي اخاف عليها السلطان» باعتبار أن مذهبه على صحّة هذا الحلف، واللّه العالِم.

١ـ في نوادر ابن عيسى: فقال.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧٢ ح١٥٠٤.

٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص٣٧ ـ ٥٠

باب (٢٣)
حكم ما اذا شرط كلٌّ من الزوجين على الآخر أن لايتزوّج بعده

٢٦٤٥٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن، عن محمد بن خالد الاصم، عن عبدالله بن بكير، عن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): إنّ ضريساً كانت تحته ابنة حمران فجعل لها أن لايتزوّج عليها ابداً في حياتها ولابعد موتها على ان جعلت له هي أن لاتتزوّج بعده، فجعلا عليهما من الحج [والعمرة] والهدي والنذور وكلّ مال يملكانه في المساكين وكلٌّ مملوك لهم[1] حُرّ إن لم يف كلٌّ واحد منهما لصاحبه، ثم إنّه اتى أبا عبدالله (عليه السّلام) وذكر ذلك له.

فقال: «إنّ لأبيها حمران حقّاً ولايحملنا ذلك على أن لانقول [لك] الحق: اذهب فتزوّج وتَسرَّ[2] فإنّ ذلك ليس بشيء وليس عليك شيء ولا عليها، وليس ذلك الذي صنعتما بشيء». فتسرّى ووُلد له بعد ذلك أولاد[3].

أقول: قال المحقق الحلّي (طاب ثراه): (اذا شرط في العقد ما يخالف المشروع، مثل أن لايتزوَّج عليها أو لايتسرّى بطل الشرط وصحّ العقد والمهر، وكذا لو شرط تسليم المهر في أجل ـ فان لم يُسلّمه كان العقد باطلاً ـ لزم العقد والمهر وبطل الشرط)[4].

١ـ في الاستبصار: لهما.

٢ـ تسرَّ فلان: اتَّخذ سرّيَّةً. والسُرِّيَّة: الجارية المتَّخذة للملك والجماع (لسان العرب).

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧١ ح١٥٠٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٣١ ح٨٣٣.

٤ـ شرائع الاسلام: ج٢ ص٢٧٣.

وقال الشهيد الثاني (طاب ثراه): (لا اشكال في فساد الشرط المخالف للمشروع لذلك، وإنما الكلام في صحّة العقد بدون الشرط من حيث إنهما لم يقصدا الى العقد إلاّ مقيّداً بالشرط المذكور، وقد سبق أن فساد الشرط يوجب فساد العقد، عند المصنف والأكثر، ولكنّ ظاهرهم هنا الاتفاق على صحة العقد...)[1].

ولعل الشرط كان ابتدائياً ولم يكن ضمن العقد ومن هنا بطل الشرط. والله العالم.

٢٦٤٥٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زرارة أنّ ضريساً كانت تحته بنت حمران فجعل لها أن لايتزوّج عليها وأن لايتسرّى أبداً في حياتها ولا بعد موتها على أن جعلت له هي أن لاتتزوّج بعده وجعلا عليهما من الهدي والحجّ والبُدْن وكلّ مالهما في المساكين إن لم يف كلّ واحد منهما لصاحبه، ثمّ إنّه أتى أبا عبدالله (عليه السّلام) فذكر ذلك له.

فقال: إنّه لابنة حمران لحقّاً ولن يحملنا ذلك على أن لانقول لك الحقّ: اذهب وتزوّج وتسرّ فإنّ ذلك ليس بشيء، وليس شيء عليك ولا عليها وليس ذلك الّذي صنعتما بشيء. فجاء فتسرّى وولد له بعد ذلك أولاد[2].

٢٦٤٥٧ـ من لايحضره الفقيه: روى موسى بن بكر، عن زرارة قال: انّ ضريساً كانت تحته ابنة حمران فجعل لها أن لايتزوّج عليها ولايتسرّى عليها أبداً في حياتها ولابعد موتها على ان جعلت هي ان

١ـ مسالك الأفهام: ج٨ ص٢٤٥.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٣ ح٦.

لاتتزوّج بعده وجعلا عليهما من الحج والهدي والنذور وكلّ مال لهما يملكانه في المساكين وكلّ مملوك لهما حرّاً إن لم يف كلّ واحد منهما لصاحبه، ثم إنّه أتى أبا عبدالله (عليه السّلام) فذكر له ذلك.

فقال: انّ لإبنة حمران حقّاً ولن يحملنا ذلك على ان لانقول الحق: اذهب فتزوّج وتسرّ فانّ ذلك ليس بشيء، فجاء بعد ذلك فتسرّى فولد له بعد ذلك اولاد[1].

باب (٢٤)

حكم تفويض المهر الى الزوج أو الزوجة

٢٦٤٥٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن شعيب بن يعقوب العقرقوفي، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يفوّض اليه صداق امرأته فينقص[2] عن صداق نسائها؟

فقال: [3] يلحق بمهر نسائها[4].

أقول: ينبغي حمل قوله (عليه السّلام): «يلحق بمهر نسائها» على الاستحباب فانّ المرأة اذا فوّضت أمر صداقها الى الرجل الخاطب لها فانّ عليها أن ترضى بما يُعيّنه، سواء نقص عن مهر نسائها أم زاد عليه.

نعم الأفضل لهما أن يتّفقا على صداق معيّن معلوم يرضيان به

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٢٨ ح٤٤٨٤.

٢ـ في التهذيب ح١٤٨٢: فنقص.

٣ـ في التهذيب ح١٤٨٢: قال.

٤ـ التهذيب: ج٧ص٣٦٦ ح١٤٨٢ وص٤٧٨ ح١٩١٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٣٠ ح٨٣١.

لئلاّ يحْدث الخلاف والنزاع بينهما.

٢٦٤٥٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه سئل عن الرجل يفوّض إليه صداق امرأته فيقصر بها؟

قال: تلحق بمهر مثلها[١].

٢٦٤٦٠ـ من لايحضره الفقيه: روى صفوان بن يحيى، عن أبي جعفر [بـ]ـمردعة[٢] قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل تزوّج امرأة بحكمها ثم مات قبل ان تحكم؟

قال: ليس لها صداق وهي ترث[٣].

٢٦٤٦١ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) قضى في امرأة تزوّجها زوجها على حكمها فاشتطت[٤]، فقضى أنّ لها صداق نسائها ولاوكس ولاشطط[٥و٦].

باب (٢٥)

حكم ما لو جعل غير المسلم الخمر والخنزير مهراً ثم اسلم

٢٦٤٦٢ـ التهذيب: روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبدالله بن المغيرة، عن طلحة بن زيد قال: سألته عن رجلين من أهل الذّمة أو من أهل الحرب تزوّج كلُّ واحد منهما امرأة وامهرها خمراً أو

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٢ ح٨٣٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٧٧.

٢ـ في وسائل الشيعة ج١٥ ص٣٢: عن أبي جعفر ـ يعني الأحول ـ.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤١٥ ح٤٤٥٠.

٤ـ الشطط: مجاوزة القَدَر والحدّ. واشتطّ عليه في حكمه: جار (أقرب الموارد).

٥ـ لاوكس ولا شطط: أي لانقصان ولا زيادة (أقرب الموارد).

٦ـ الجعفريات: ص١٠١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٧٧.

خنازير ثم اسلما؟

قال: ذلك النكاح جائز حلال لايحرم من قِبَل الخمر والخنازير، وقال: إذا أسلما حُرّم عليهما أن يدفعا اليهما شيئاً من ذلك، يعطياهما صداقهما[1].

أقول: اذا عقد الذمّي على امرأة ذمّيّة وجعل مَهرها ما لايجوز تملّكه للمسلم ـ كالخمر والخنزير ـ صحّ العقد، فانْ اسلما قبل دفْع المهر وتسلُّمه.. بَطل المهر الذي اتّفقا عليه.. لعدم تملّك المسلم للخمر والخنزير.. فما هو الواجب؟

الجواب: فيه احتمالان:

الأول: أنّ على الزوج أن يدفع الى زوجته قيمة المهر ـ وهو الخمر والخنزير عند من يستحلّهما ـ وهذا هو المشهور بين الفقهاء.

الثاني: يجب عليه مَهر المِثْل، كما يستفاد ذلك من هذا الحديث الشريف.

هذه خلاصة المسألة، والتفصيل مذكور في الكتب الفقهيّة المفصّلة.

٢٦٤٦٣ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمّد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سأله رجل عن رجلين من أهل الذمّة أو من أهل الحرب يتزوّج كلّ واحد منهما امرأة وأمهرها خمراً وخنازير ثمّ أسلما؟

فقال: النكاح جائز حلال لايحرم من قبل الخمر ولامن قبل الخنازير.

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٥ ح١٤٤٧.

قلت: فإن أسلما قبل أن يدفع إليها الخمر والخنازير؟

فقال: إذا أسلما حرم عليه أن يدفع إليها شيئاً من ذلك ولكن يعطيها صداقها[١].

٢٦٤٦٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن رومي بن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): النصراني يتزوّج النصرانية على ثلاثين دنّاً من خمر[٢] وثلاثين خنزيراً ثم أسلما بعد ذلك ولم يكن دخل بها؟

قال: ينظر كم قيمة الخمر[٣] وكم قيمة الخنازير فيرسل بها[٤] إليها ثم يدخل عليها وهما على نكاحهما الأول[٥].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن البرقي وعن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن رومي بن زرارة، عن عبيد ابن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام)... وذكر مثله[٦].

من لايحضره الفقيه: روي عن رومي بن زرارة، عن عبيد بن

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٣٦ ح٥.

٢ـ في التهذيب: دنّاً خمراً، وفي الفقيه: دنٍّ خمراً. والدَّنّ: ما عظم من الرواقيد، وهو كهيئة الحُبّ الا أنّه أطول، مستوي الصنعة في أسفله كهيئة قونس البيضة (لسان العرب).

٣ـ في التهذيب: قيمة الخنازير، وفي الفقيه: قيمة الخنزير.

٤ـ في التهذيب والفقيه: قيمة الخمر فيرسل به.

٥ـ الكافي: ج٥ ص٤٣٧ ح٩.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٣٥٦ ح١٤٤٨.

زرارة مثله[١].

٢٦٤٦٥ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام)، في رجل أصدق امرأة نصرانية خنازير ودباب خمر ثم أسلم.

قال: صداق مثلها لا وكس ولاشطط[٢و٣].

باب (٢٦)
حكم صداق المرأة التي لحقتْ بالكفّار

٢٦٤٦٦ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابن اذينة وابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل لحقت امرأته بالكفار وقد قال اللّه تعالى في كتابه: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيءٌ مِّن أَزْوَاجِكُمْ إِلى الكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ فَآتُواْ الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزوَاجُهُم مِّثْلَ مَآ أَنفَقُواْ﴾[٤] ما معنى العقوبة هاهنا؟

قال: ان يعقب الذي ذهبت امرأته على امرأة غيرها، يعني يتزوَّجها بعقب، فإذا هو تزوّج امرأة اخرى غيرها فانَّ على الامام أن يعطيه مهرها ـ مهر امرأته الذّاهبة ـ.

قلت: فكيف صار المؤمنون يردّون على زوجها بغير فعل منهم

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٥٨ ح٤٥٨٢.

٢ـ لاوكس ولاشطط: أي لانقصان ولازيادة (أقرب الموارد).

٣ـ الجعفريات: ص١٠٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٦٢.

٤ـ الممتحنة ٦٠: ١١.

في ذهابها وعلى المؤمنين أن يردّوا على زوجها ما انفق عليها ممّا يصيب المؤمنين؟

قال: يردُّ الامام عليه، اصابوا من الكفّار أو لم يصيبوا، لأن على الامام أن يجيز جماعة من تحت يده، وانْ حضرت القسمة فله أن يسدّ كلَّ نائبة تنوبه قبل القسمة، وإنْ بقي بعد ذلك شيء يقسمه بينهم، وإن لم يبق شيء لهم فلاشيء عليه[1].

علل الشرايع: حدثنا محمد بن الحسن (رحمه اللّه) قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار (رحمه اللّه) عن ابراهيم بن هاشم، عن صالح بن سعيد، وغيره من اصحاب يونس، عن يونس، عن أصحابه، عن أبي جعفر وأبي عبداللّه (عليهما السّلام) نحوه[2].

باب (٢٧)

حكم من تزوّج امرأة وجعل مهرها جارية مدبَّرة

٢٦٤٦٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن أبي جميلة، عن معلّى بن خنيس قال: سئل أبو عبداللّه (عليه السّلام) ـ وأنا حاضر ـ عن رجل تزوّج امرأة على جارية له مُدبَّرة[3]

١ـ التهذيب: ج٦ ص٣١٣ ح٨٦٥.

٢ـ علل الشرايع: ص٥١٧ ح٦.

٣ـ التدبير: أن يُعتق الرجل عبده عن دُبُر، وهو أن يعتَقَ بعد موته، فيقول: أنت حرٌّ بعد موتي (لسان العرب).

قد عرفتها المرأة وتقدَّمت على ذلك، ثمّ طلّقها[١] قبل أن يدخل بها؟

قال: فقال: أرى أن للمرأة نصف خدْمة المدبَّرة، يكون للمرأة من المدبّرة[٢] يوم في الخدمة ويكون لسيّدها الذي كان دَبَّرها يومٌ في الخدمة.

قيل له: فان ماتت المدبَّرة قبل المرأة والسيّد، لمن يكون الميراث؟

قال: يكون نصف ما تركتْ للمرأة والنصف الآخر لسيّدها الذي دبَّرها[٣].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[٤].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المهر)، عن معلّى بن خنيس قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) . . . وذكر نحوه[٥].

٢٦٤٦٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: من تزوّج امرأة على جارية له مدبّرة، وطلّقها قبل أن يدخل بها، فلها نصف خدمتها، تخدم المولى يوماً والمرأة يوماً، فإنْ مات الرجل عُتقت، وإنْ طلّقها بعد أن دخل بها فلها خدمتها، فإن مات المولى عُتقت[٦].

١ـ في التهذيب: وطلّقها.

٢ـ في التهذيب: فيكون للمرأة.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٣٨٠ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٧ ح١٤٨٦.

٥ـ مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٧٩.

٦ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٤ ح٨٤١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٨٠.

باب (٢٨)
حكم من تزوَّج امرأة وجعل مهرها بيتاً وخادماً

٢٦٤٦٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: مَن تزوّج [امرأة] على بيت وخادم فللمرأة بيت وخادم، ولا وكْسَ ولا شَطَط[١].

أقول: قوله (عليه السّلام): «ولا وكْسَ ولا شَطَط» أي لانقصان ولا زيادة ـ كما في أقرب الموارد ـ والمعنى أن مَن تزوَّج امرأة وجعل مهرها بيتاً وخادماً وجب عليه المتوسّط من البيت والخادم حسب شأنها، من غير إفراط أو تفريط.

٢٦٤٧٠ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السّلام) في الرجل يتزوّج المرأة على وصيفة[٢]؟

قال: لا وكْسَ ولا شَطَط[٣].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المهر) ـ روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) مثله[٤].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٤ ح٨٣٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٨١.

٢ـ في مستدرك الوسائل: وصيف.

٣ـ الجعفريات: ص١٠٢.

٤ـ مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٨١.

٢٦٤٧١ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) في الرجل يتزوّج المرأة على جهاز البيت؟

قال: لاوكْسَ ولاشَطَط[1].

باب (٢٩)
حكم من تزوّج امرأة على ألف درهم، فأعطاها عبداً آبقاً وبُرداً

٢٦٤٧٢ـ الكافي: محمّد، عن أحمد، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة بألف درهم فأعطاها عبداً له آبقاً وبُرداً حَبْرة، بالألف[2] الّتي أصدقها؟

فقال:[3] إذا رضيت بالعبد وكان[4] قد عرفته فلابأس إذا هي قبضت الثوب ورضيت بالعبد.

قلت: فإن طلّقها قبل أن يدخل بها؟

قال: لامهر لها وتردّ عليه خمسمائة درهم ويكون العبد لها[5].

١ـ الجعفريات: ص١٠١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٩٧.

٢ـ في الكافي ج٥ والتهذيب: بألف درهم.

٣ـ في الكافي ج٥ والتهذيب: قال.

٤ـ في الكافي ج٥ والتهذيب: وكانت.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٠٧ ح٦ وج٥ ص٣٨٠ ح٦.

التهذيب: علي بن اسماعيل، عن الحسن بن محبوب مثله[١].

مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المهر) ـ روي عن فضيل بن يسار قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام)... وذكر نحوه[٢].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) نحوه[٣].

باب (٣٠)
حكم من زوّج ابنه الصغير وضمن المهر

٢٦٤٧٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن عبدالله بن بكير، عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يزوّج ابنه وهو صغير؟

قال: ان كان لابنه مال فعليه المهر [الاّ أن يكون الأب ضَمِن المهر][٤] وان لم يكن للابن مال فالاب ضامن المهر[٥] ضمن أو لم يضمن[٦].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٦ ح١٤٨٤.

٢ـ مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٨٠.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٥ ح٨٤٣.

٤ـ مابين المعقوفتين من نوادر ابن عيسى.

٥ـ في التهذيب ونوادر ابن عيسى: للمهر.

٦ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٠ ح٢.

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[١].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: صفوان، عن عبداللّه بن بكير مثله[٢].

٢٦٤٧٤ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: صفوان، عن العلا، عن محمد، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: قلت: الرّجل يزوّج ابنه وهو صغير فيجوز طلاق أبيه؟

قال: لا.

قلت: فعلى من الصَّداق؟

قال: على أبيه إذا كان قد ضمنه لهم، فإن لم يكن ضمنه لهم فعلى الغلام إلاّ أن لايكون للغلام مال فعلى الأب، ضمن أو لم يضمن[٣].

٢٦٤٧٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن عبداللّه بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن الفضل بن عبدالملك قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يزوّج ابنه وهو صغير؟

قال: لابأس.

قلت: يجوز طلاق الأب؟

قال: لا.

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٨٩ ح١٥٥٨.

٢ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٣٦ ح٣٥٢.

٣ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٣٥ ح٣٤٩. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٤٠.

قلت: على من الصّداق؟

قال: على الأب إن كان ضمنه لهم وإن لم يكن ضمنه فهو على الغلام إلاّ أن لايكون للغلام مال فهو ضامن له وإن لم يكن ضمن، وقال: إذا زوّج الرجل ابنه فذلك إلى أبيه وإذا[1] زوّج الابنة جاز[2].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[3].

٢٦٤٧٦ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: صفوان، عن العلاء، عن محمد، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: قلت: الصبي يتزوّج الصبية، هل يتوارثان؟

فقال: إن كان أبواهما [اللذان] زوّجاهما، فنعم.

قلت: فهل يجوز طلاق الأب؟

قال: لا[4].

٢٦٤٧٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلا بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن رجل كان له ولد فزوّج منهم اثنين وفَرَض الصّداق ثم مات من أين يحسب[5] الصّداق من جملة المال

١ـ في التهذيب: الى ابنه فاذا. والظاهر انّه هو الصحيح. والمقصود من الابن والابنة هنا ما اذا كانا كبيرين، واللّه العالم.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٠ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٨٩ ح١٥٥٩.

٤ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٣٦ ح٣٥٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٣٠٦.

٥ـ في التهذيب ج٧: يحتسب.

أو من حصَّتهما؟[١].

قال: من جميع المال إنّما هو بمنزلة الدَّين[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب، عن العلا مثله[٤].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: صفوان، عن العلاء مثله[٥].

باب (٣١)
حكم من زوَّج ابنه يتيمةً غير مُدركة ثم مات الإبن

٢٦٤٧٨ـ من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن عبدالعزيز العبدي، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال في الرجل يزوّج ابنه يتيمة في حجره وابنُه مدرك واليتيمة غير مدركة؟

قال: نكاحه جائز على ابنه، فإن مات[٦] عُزل ميراثها منه حتى تدرك، فاذا أدركتْ حُلّفت بالله مادعاها إلى أخذ الميراث الاّ رضاها

١ـ في التهذيب ج٩: أو من حصصهم.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٠ ح٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٨٩ ح١٥٥٧.

٤ـ التهذيب: ج٩ ص١٦٩ ح٦٨٧.

٥ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٣٦ ح٣٥٤.

٦ـ أي مات الإبن.

بالنكاح، ثم يُدفع اليها الميراث ونصف المهر.

قال: فإن ماتت هي قبل أن تدرك وقبل أن يموت الزوج لم يرثها الزوج لأنّ لها الخيار عليه إذا أدركت ولاخيار له عليها[1].

باب (٣٢)

حكم مَن تزوّج امرأة ولم يُسمّ لها مهراً

٢٦٤٧٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سألته عن رجل تزوّج امرأة فدخل بها ولم يفرض لها مهراً ثم طلّقها؟

فقال: لها مهر مثل مهور نسائها، ويمتِّعها[2].

٢٦٤٨٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام) في رجل تزوّج امرأة ولم يفرض لها صداقاً[3] ثم دخل بها، قال: لها صداق نسائها[4].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٣٠٩ ح٥٦٦٤.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٢ ح١٤٦٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٥ ح٨١٤. متَّع المرأة المطلَّقة: أعطاها متعة، ومتعة المرأة: ما وُصلت به بعد الطلاق من نحو القميص والازار والملحفة وهي متعة الطلاق (أقرب الموارد).

٣ـ في التهذيب والاستبصار: صداقها.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٣٨١ ح١٠.

مثله[١].

٢٦٤٨١ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن العباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): [في] رجل يتزوّج[٢] امرأة ولم يفرض لها صداقاً؟

قال: لاشيء لها من الصداق، فإن كان دخل بها فلها مهر نسائها[٣].

باب (٣٣)
حكم المهر المجهول

٢٦٤٨٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: من تزوّج امرأة على مهر مجهول، لم يفسد النكاح، ولها مهر مثلها ما لم يجاوز مهر السنة وهو خمسمائة درهم[٤].

باب (٣٤)
حكم المهر اذا مات الزوج أو الزوجة قبل الدخول

٢٦٤٨٣ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٢ ح١٤٦٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٥ ح٨١٢.
٢ـ في الاستبصار: تزوج.
٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٢ ح١٤٦٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٥ ح٨١٣.
٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٤ ح٨٤٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٩٧.

ابن فضّال، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن امرأة هلك زوجها ولم يدخل بها؟

قال: لها الميراث وعليها العدّة كاملة، وإنْ سمّى لها مهراً فلها نصفه وإن لم يكن سمّى لها مهراً فلاشيء لها[١].

من لايحضره الفقيه: سأل عبيد بن زرارة أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن امرأة... وذكر مثله[٢].

٢٦٤٨٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة ولم يدخل بها؟

قال:[٣] إن هلكت أوهلك أو طلّقها فلها النصف[٤] وعليها العدّة كملاً[٥] ولها الميراث[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن عبداللّه بن بكير مثله[٧].

٢٦٤٨٥ـ الكافي: حميد، عن ابن سماعة، عن أحمد بن الحسن، عن معاوية بن وهب، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبداللّه

١ـ الكافي: ج٦ ص١٢٠ ح١١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٠٧ ح٤٧٨٠.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: فقال.

٤ـ في الاستبصار: فلها نصف المهر.

٥ـ في التهذيب والاستبصار: كاملة.

٦ـ الكافي: ج٦ ص١١٨ ح٢.

٧ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٤ ح٥٠٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٩ ح١٢٠٨.

(عليه السّلام) في المتوفّى عنها زوجها ولم يدخل بها.

قال: هي بمنزلة المطلّقة الّتي لم يدخل بها، إن كان سمّى لها مهراً فلها نصفه وهي ترثه، وإن لم يكن سمّى لها مهراً فلامهر لها وهي ترثه.

قلت: والعدّة؟

قال: كفّ عن هذا[1].

٢٦٤٨٦ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عبدالحميد، عن أبي جميلة، عن زيد الشحام، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل تزوّج امرأة ولم يسمّ لها مهراً فمات قبل أن يدخل بها؟

قال: هي بمنزلة المطلّقة[2].

أقول: قوله (عليه السّلام): «هي بمنزلة المطلَّقة» أي لا مهر لها، على ما في بعض الروايات وكما أُشير اليه في الرواية السابقة، ولكن في المتوفّى عنها زوجها ترثه ويرثها.

٢٦٤٨٧ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن أبان بن عثمان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل توفّي قبل أن يدخل بامرأته؟

فقال: إن كان فرض لها مهراً فلها النصف وهي ترثه، وإن لم يكن فرض لها مهراً فلامهر لها وهو يرثها[3].

١ـ الكافي: ج٦ ص١١٩ ح٩.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٥٨ ح١٨٣٤.

٣ـ الكافي: ج٧ ص١٣٣ ح٢.

٢٦٤٨٨ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن عليّ، ومحمّد بن يحيى، عن عبداللّه بن محمّد، عن عليّ ابن الحكم جميعاً، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل يتزوّج امرأة ولم يفرض لها صداقاً فمات عنها أو طلّقها قبل أن يدخل بها ما لها عليه؟

فقال: ليس لها صداق وهي ترثه ويرثها[1].

٢٦٤٨٩ـ الكافي: حميد، عن ابن سماعة، وأبو العبّاس الرزّاز، عن أيّوب بن نوح، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن الحسن الصيّقل، وأبي العبّاس، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في المرأة يموت عنها زوجها قبل أن يدخل بها؟

قال: لها نصف المهر ولها الميراث وعليها العدّة[2].

٢٦٤٩٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلا بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) في الرجل يموت وتحته امرأة[3] لم يدخل بها.

قال: لها نصف المهر ولها الميراث كاملا وعليها العدّة كاملة[4].

١ـ الكافي: ج٧ ص١٣٣ ح٤.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١١٩ ح١٠.

٣ـ في الكافي ج٧: وتحته المرأة.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١١٨ ح١ وج٧ ص١٣٣ ح٣ الى قوله: كاملاً.

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلاء بن رزين مثله[١].

٢٦٤٩١ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إن لم يكن قد دخل بها وقد فرض لها مهراً فلها نصف ما فرض لها ولها الميراث وعليها العدّة[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير مثله[٣].

٢٦٤٩٢ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الوشّاء، عن أبان بن عثمان، عن عبيد بن زرارة وفضل أبي العباس قالا: [٤] قلنا لأبي عبدالله (عليه السّلام): ما تقول في رجل تزوّج امرأة ثم مات عنها[٥] وقد فرض لها الصداق؟

فقال: [٦] لها نصف الصداق، وترثه من كلِّ شيء، وإن ماتت فهي كذلك[٧و٨].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٤ ح٤٩٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٩ ح١٢٠٧.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١١٨ ح٤.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٤ ح٥٠١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٩ ح١٢٠٩.

٤ـ في التهذيب: قال.

٥ـ في الاستبصار: عنها زوجها.

٦ـ في التهذيب والاستبصار: قال.

٧ـ في الاستبصار: هي فكذلك. وفي وسائل الشيعة ج١٥ ص٧٣: فهو كذلك. وهو الصحيح.

٨ـ الكافي: ج٦ ص١١٩ ح٧.

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن اسماعيل، عن فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان مثله[١].

٢٦٤٩٣ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الوشّاء، عن أبان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه قال في امرأة توفّيت قبل أن يدخل بها[٢] مالها من المهر وكيف ميراثها؟

فقال:[٣] إذا كان قد فرض لها صداقاً[٤] فلها نصف المهر وهو يرثها، وإن لم يكن فرض لها صداقاً [فهي ترثه][٥] فلاصداق لها.

وقال في رجل توفّي قبل أن يدخل بامرأته؟

قال: إن كان فرض لها مهراً فلها نصف المهر وهي ترثه، وإن لم يكن فرض لها مهراً فلامهر لها[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محبوب، عن فضالة، عن أبان، عن ابن أبي يعفور مثله الى قوله: ولاصداق لها[٧].

٢٦٤٩٤ـ الكافي: علي، عن أبيه، وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن زرارة قال:

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٧ ح٥١١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٢ ح١٢٢١.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: بها زوجها.

٣ـ في التهذيب: قال.

٤ـ في التهذيب: قد مهرها صداقاً، وفي الاستبصار: قد أمهرها صداقها.

٥ـ مابين المعقوفتين من التهذيب والاستبصار.

٦ـ الكافي: ج٦ ص١١٩ ح٦.

٧ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٧ ح٥١٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤١ ح١٢٢٠.

سألته عن المرأة تموت قبل أن يدخل بها[١] أو يموت الزوج قبل أن يدخل بها؟

فقال:[٢] أيّهما مات فللمرأة نصف ما فرض لها، وإن لم يكن فرض لها فلا مهر لها[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب مثله[٤].

٢٦٤٩٥ـ قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) إنّه قال في المرأة يتزوّجها الرّجل ثمّ يموت ولم يفرض لها صداقاً [إنّه كان يقول] حَسْبها الميراث[٥].

٢٦٤٩٦ـ قرب الاسناد: بهذا الاسناد انّ علياً (عليه السّلام) كان يقضي في الرّجل يتزوّج المرأة ولايفرض لها صداقاً ثمّ يموت قبل أن يدخل بها أنّ لها الميراث ولاصداق لها[٦].

٢٦٤٩٧ـ التهذيب ـ الاستبصار: سعد بن عبدالله، عن ابراهيم ابن مهزيار، عن علي أخيه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة وابن

١ـ في التهذيب: بها زوجها.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: قال.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١١٩ ح٥.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٦ ح٥٠٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤١ ح١٢١٩.

٥ـ قرب الاسناد: ص٩٥ ح٣٢٢ الطبعة الحديثة.

٦ـ قرب الاسناد: ص١٠٥ ح٣٥٤ الطبعة الحديثة. منهما وسائل الشيعة: ج١٥ ص٧٨.

مسكان، عن سليمان بن خالد قال: سألته عن المتوفّى عنها زوجها ولم يدخل بها؟

فقال: ان كان فرض لها مهراً فلها مهرها وعليها العدّة ولها الميراث وعدّتها أربعة أشهر وعشراً، وإن لم يكن [قد] فرض لها مهراً فليس لها مهر ولها الميراث وعليها العدّة[1].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن المتوفّى . . . وذكر مثله[2].

٢٦٤٩٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن محمد ابن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا توفّي الرجل عن امرأته ولم يدخل بها فلها المهر كلّه إن كان سَمّى لها مهراً وسهمُها من الميراث، وان لم يكن سمّى لها مهراً لم يكن لها مهر وكان لها الميراث[3].

٢٦٤٩٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قال في المتوفّى عنها زوجها إذا لم يدخل بها: إن كان فرض لها مهراً فلها مهرها الذي فرض لها ولها الميراث وعدّتها أربعة أشهر وعشراً كعدّة التي دُخل بها، وإن لم يكن فرض لها مهراً فلامهر لها وعليها العدّة

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٥ ح٥٠٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٠ ح١٢١٢.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٥ ح٥٠٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٠ ح١٢١٤.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٥ ح٥٠٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٠ ح١٢١٣.

ولها الميراث[١].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروة، عن ابن بكير، عن زرارة مثله[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي، عن أبي بصير نحوه[٣].

٢٦٥٠٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان، عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يتزوّج المرأة فيموت عنها قبل أن يدخل بها؟

قال: لها صداقها كاملاً وترثه وتعتدّ أربعة أشهر وعشراً كعدّة المتوفّى عنها زوجها[٤].

٢٦٥٠١ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن العباس بن عامر، عن داود بن الحصين، عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل تزوّج امرأة [و]سمّى لها صداقاً[٥] ثم مات عنها ولم يدخل بها؟

قال: لها المهر كاملاً ولها الميراث.

قلت: فإنّهم رووا عنك أن لها نصف المهر؟!

---

١ ـ ٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٦ ح٥٠٥ ـ ٥٠٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤١ ح١٢١٥ ـ ١٢١٧.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٦ ح٥٠٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤١ ح١٢١٨.

٥ـ في الاستبصار: صداقها.

قال: لايحفظون عنّي إنّما ذلك للمطلّقة[١و٢].

تفسير العياشي: عن منصور بن حازم قال: قلت: رجل تزوّج امرأة... وذكر مثله[٣].

٢٦٥٠٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام) أنّه قال في رجل تزوّج امرأة ولم يفرض لها صداقاً، فمات عنها أو طلّقها قبل أن يدخل بها، قال: إن طلّقها فليس لها صداق ولها المتعة ولاعدّة عليها، وإن مات قبل أن يدخل بها فلامهر لها وهي ترثه ويرثها وعليها العدّة، وإن كان قد فرض لها صداقاً ثم طلّقها قبل أن يدخل بها، فلها نصف الصداق، وإن مات عنها أو ماتت عنه، فلها الصداق كاملاً[٤].

أقول: إختلفت الأحاديث في أنّ المرأة هل تستحقّ المهر كلّه أو نصفه فيما اذا عقد عليها الزوج وسمّى لها مهراً ثم مات أو ماتت قبل أن يدخل بها، واختلفت أقوال الفقهاء تبعاً لهذا الاختلاف.

قال ابن ادريس الحلّي (قدّس سرّه) في السرائر: (والصحيح من الاقوال انّ بموت أحد الزوجين امّا المرأة أو الرجل يستقرّ جميع المهر كُمَّلاً سواء دخل بها الرجل أم لم يدخل)[٥].

وقال المجلسي الاول (طاب ثراه): (فيجب أن يُحمل أخبار التمام

١ـ في الاستبصار: في المطلّقة.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٧ ح٥١٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٢ ح١٢٢٣.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤٢ ح٥٠٦ الطبعة الحديثة.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٤ ح٨٣٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٧ ص١٩٨.

٥ـ السرائر: ج٢ ص٦١٧.

(تمام المهر) على الاستحباب على الورثة، أو يُحمل أخبار النقص على الاستحباب على المرأة)[1].

باب (٣٥)
حكم المهر اذا طلّق الزوج قبل الدخول

٢٦٥٠٣ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، وأبو العبّاس محمّد بن جعفر الرزّاز، عن أيّوب بن نوح، وحميد بن زياد، عن ابن سماعة جميعاً، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا طلّق الرّجل امرأته قبل أن يدخل بها فقد بانت منه، وتتزوّج إن شاءت من ساعتها، وإن كان فرض لها مهراً فلها نصف المهر، وإن لم يكن فرض لها مهراً فليمتّعها[2].

٢٦٥٠٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته قبل أن يدخل بها؟

قال: عليه نصف المهر ان كان فرض لها شيئاً، وان لم يكن فرض لها شيئاً فليمتّعها على نحو ما يمتّع به مثلها من النساء[3].

١ـ روضة المتقين: ج٩ ص٧٧.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٠٦ ح١. ومتعة المرأة: ما وُصِلَت به بعد الطلاق، . . . من ثوب يُلبسها أو خادم يخدمها أو دراهم أو طعام (لسان العرب).

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٠٨ ح١١.

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[١].

٢٦٥٠٥ـ من لايحضره الفقيه: روى محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا طلّق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها فلها نصف مهرها، وان لم يكن سمّى لها مهراً فمتاعٌ بالمعروف ﴿عَلَى الموسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى المقْتِرِ قَدَرُهُ﴾[٢]، وليس لها عدّة تتزوّج من شاءت من ساعتها[٣].

تفسير العياشي: عن أبي الصباح مثله وفيه: وتزوّج من شاءت في ساعتها[٤].

٢٦٥٠٦ـ تفسير العياشي: عن الحسن بن زياد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته قبل أن يدخل بها؟

قال: فقال (عليه السّلام): إن كان سمّى لها مهراً فلها نصف المهر ولاعدّة عليها، وإن لم يكن سمّى لها مهراً فلامهر لها، ولكن يمتّعها، فإنّ اللّه تعالى يقول في كتابه: ﴿وَلِلمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالمَعْروفِ حَقّاً عَلَى المُتَّقِينَ﴾[٥].

٢٦٥٠٧ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) انّ أمير المؤمنين (عليه

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٢ ح٤٩٤.

٢ـ البقرة ٢: ٢٣٦.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٠٥ ح٤٧٧٣.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤٠ ح٥٠٠ الطبعة الحديثة.

٥ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤٨ ح٥٣٥ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٥٨.

السّلام) قال في الرّجل يعتق أَمَته فيجعل عتقها مهرها، ثمّ يطلّقها قبل أن يدخل بها؟

قال: تردّ عليه نصف قيمتها تستسعى فيها[1].

باب (٣٦)

حكم نماء مهر الزوجة اذا طُلّقت قبل الدخول

٢٦٥٠٨ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن العباس بن عامر، عن عبدالله بن بكير، عن عبيد بن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل تزوّج امرأة ومهرها مهراً فساق اليها غنماً ورقيقاً فولدتْ عندها فطلّقها قبل أن يدخل بها؟

قال: إن كان ساق إليها ما ساق وقد حملن عنده فله نصفها ونصف ولدها، وان كان حملن عندها فلاشيء له من الاولاد[2].

٢٦٥٠٩ـ الكافي: علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): رجل تزوّج امرأة على مائة شاة ثم ساق إليها الغنم ثم طلّقها قبل أن يدخل بها وقد ولدت الغنم؟

قال: إن كانت الغنم حملتْ عنده رجع بنصفها ونصف أولادها، وإن لم يكن الحمل عنده رجع بنصفها ولم يرجع من الأولاد بشيء.

محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن ابن

١ـ الكافي: ج٦ ص١٠٨ ح١٤.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٨ ح١٤٩١.

بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله إلاّ أنّه قال: ساق إليها غنماً ورقيقاً فولدت الغنم والرّقيق[١].

٢٦٥١٠ـ مستدرك الوسائل: الشيخ المفيد في (رسالة المهر) ـ عن رفاعة بن موسى قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): إذا تزوّج الرجل المرأة على الجارية أو الغنم، فإن أعطاها الغنم وهي حوامل، أو الجارية وهي حبلى، فتوالدت عندها، فإن طلّقها قبل أن يدخل بها فله نصف الغنم والأولاد، وله نصف قيمة الجارية ونصف قيمة ولدها، فإن كان دفع إليها الغنم وليست بحوامل فحملن عندها وتوالدت، فإنّما له قيمة الغنم وليس له من الأولاد شيء، وإن كان دفع إليها الجارية وليس بها حبل وحبلت عندها فولدت، فإنّما له نصف قيمة الجارية ولاشيء له من ولدها[٢].

٢٦٥١١ـ مستدرك الوسائل: عن عبيد بن زرارة، عن الصادق (عليه السّلام)، في رجل تزوّج امرأة على رقيق أو غنم وساقهن إليها، فولدت الرقيق والغنم عندها، ثم طلّقها قبل أن يدخل بها.

قال: فقال: إن كان ساقهن إليها حين ساقهن وهن حوامل، فله نصف الحوامل[٣].

٢٦٥١٢ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن أحمد العلوي، عن العمركي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن

١ـ الكافي: ج٦ ص١٠٦ ح٤.

٢ـ مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٨٤.

٣ـ مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٨٥.

جعفر (عليه السّلام)، عن أبيه (عليه السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) قال: في الرجل يتزوّج المرأة على وصيف[1] فكبر عندها فيريد أن يطلّقها قبل أن يدخل بها، قال: عليه نصف قيمة يوم دفعه اليها، لاينظر في زيادة ولانقصان[2].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن علي (عليهم السّلام) نحوه[3].

٢٦٥١٣ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّ أمير المؤمنين (عليه السّلام) قال في المرأة تزوّج على الوصيف فيكبر عندها فيزيد أو ينقص، ثمّ يطلّقها قبل أن يدخل بها؟

قال: عليها نصف قيمته يوم دفع إليها، لاينظر في زيادة ولانقصان[4].

باب (٣٧)

حكم مَن جَعل مَهر زوجته أباها ثم طلّقها قبل الدخول

٢٦٥١٤ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبدالله

١ـ الوصيف: الغلام دون المراهق (أقرب الموارد).

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٩ ح١٤٩٤.

٣ـ الجعفريات: ص١١٢.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٠٨ ح١٣.

(عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة وجعل صداقها أباها على أن تردّ عليه ألف درهم، ثمّ طلّقها قبل أن يدخل بها ما ينبغي لها أن تردّ عليه، وإنّما لها نصف المهر وأبوها شيخ قيمته خمسمائة درهم، وهو[1] يقول: لولا أنتم لم أبعه بثلاثة آلاف درهم؟

فقال: لاينظر في قوله ولاتردّ عليه شيئاً[2].

٢٦٥١٥ـ الكافي: محمّد، عن أحمد، عن الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل تزوّج امرأة وأمهرها أباها وقيمة أبيها خمسمائة درهم على أن تعطيه ألف درهم، ثمّ طلّقها قبل أن يدخل بها؟

قال: ليس عليها شيء[3].

باب (٣٨)

حكم مَن جعل مهر زوجته بستاناً ثم طلّقها قبل الدخول

٢٦٥١٦ـ من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن حمّاد الناب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل تزوّج امرأة على بستان له معروف وله غلّة كثيرة ثم مكث سنين لم يدخل بها ثم طلّقها.

١ـ أي مالكُ الأب.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٠٧ ح٧.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٠٨ ح١٠.

قال: ينظر إلى ما صار إليه من غلّة البستان من يوم تزوّجها فيعطيها نصفه ويعطيها نصف البستان الاّ أن تعفو فتقبل منه ويصطلحان على شيء ترضى به منه فإنّه أقرب للتقوى[1].

باب (٣٩)

حكم من وَهَبَتْ مهرها لزوجها ثم طلّقها قبل الدخول

٢٦٥١٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن صالح بن رزين، عن شهاب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة بألف درهم فأدّاها إليها فوهبتْها له وقالت: أنا فيك أرغب، فطلّقها قبل أن يدخل بها؟

قال: يرجع عليها بخمسمائة درهم[2].

من لايحضره الفقيه: سأل شهاب أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل... وذكر مثله[3].

٢٦٥١٨ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن صالح بن رزين، عن شهاب بن عبد ربه قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة على ألف درهم فبعث بها إليها فردّتها عليه ووهبتها له وقالت: أنا فيك أرغب منّي في هذه الألف، هي لك، فقبلها منها ثم طلّقها قبل أن يدخل بها؟

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٣١ ح٤٤٩١.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٠٧ ح٨.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٠٧ ح٤٧٨١.

قال: لاشيء لها وتردّ عليه خمسمائة درهم[١].

٢٦٥١٩ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة، عن سماعة قال: سألته عن رجل تزوّج جارية أو تمتّع بها ثم جعلته من صداقها في حِلّ أيجوز له أن يدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً؟

قال: نعم إذا جعلته في حلّ فقد قبضته منه، فان خلاها قبل أن يدخل بها ردّت المرأة على الزوج نصف الصداق[٢].

٢٦٥٢٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن منصور بن يونس، عن ابن أذينة، عن محمد ابن مسلم قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة فأمهرها ألف درهم ودفعها إليها فوهبت له خمسمائة درهم وردّتها عليه ثم طلّقها قبل أن يدخل بها؟

قال: تردّ عليه الخمسمائة درهم[٣] الباقية لأنّها انما كانت لها خمسمائة درهم فهبتها إيّاها له[٤] ولغيره سواء[٥].

التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن اسماعيل، عن منصور بزرج، عن ابن اذينة مثله[٦].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧٤ ح١٥١١.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧٤ ح١٥١٣.

٣ـ في التهذيب: الخمسمائة الدرهم.

٤ـ في التهذيب: خمسمائة فوهبتها له وهِبتها له ايّاها.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٠٧ ح٩.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٨ ح١٤٩٢.

باب (٤٠)
استقرار المهر بالدخول

٢٦٥٢١ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل دخل بامرأة قال: إذا التقى الختانان وجب المهر والعدّة[١].

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن، عن الزيّات[٢]، عن ابن أبي عمير وأحمد بن الحسن، عن هارون بن مسلم، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٣].

٢٦٥٢٢ـ الكافي: عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا التقى الختانان وجب المهر والعدّة والغُسل[٤].

٢٦٥٢٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سأله أبي وأنا حاضر عن رجل تزوّج امرأة فأُدخلت عليه فلم يمسّها ولم يصل إليها حتّى طلّقها هل عليها عدّة منه؟

فقال: إنّما العدّة من الماء.

١ـ الكافي: ج٦ ص١٠٩ ح١.

٢ـ في الاستبصار: الريّان.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦٤ ح١٨٦١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٦ ح٨١٩.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٠٩ ح٢.

قيل له: فإن كان واقعها في الفَرْج ولم ينزل؟

فقال: إذا أدخله وجب الغُسل والمهر والعدّة[١].

٢٦٥٢٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وعليّ ابن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا أولجه فقد وجب الغُسل والجَلْد والرّجم ووجب المهر[٢].

٢٦٥٢٥ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن، عن علي بن أسباط، عن علا بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرجل والمرأة متى يجب عليهما الغسل؟

قال: إذا أدخله وجب الغُسل والمهر والرَّجم[٣].

٢٦٥٢٦ـ التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن، عن محمد بن الوليد، عن يونس بن يعقوب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: لايوجب المهر إلاّ الوقاع في الفرج[٤].

٢٦٥٢٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ملامسة النساء هو[٥] الإيقاع بهن[٦].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٠٩ ح٦.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٠٩ ح٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦٤ ح١٨٦٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٦ ح٨٢٠.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦٤ ح١٨٥٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٦ ح٨١٧.

٥ـ في التهذيب: هي.

٦ـ الكافي: ج٦ ص١٠٩ ح٤.

التهذيب: الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان مثله[١].

٢٦٥٢٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة فأغلق باباً وأرخى ستراً ولمس وقبّل ثمّ طلّقها أيوجب عليه الصّداق؟

قال: لايوجب عليه الصّداق إلاّ الوقاع[٢].

٢٦٥٢٩ـ التهذيب ـ الاستبصار: الصفّار، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن ظريف، عن ثعلبة، عن يونس بن يعقوب، قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة فادخلت عليه فأغلق الباب[٣] وأرخى الستر وقبّل ولمس من غير أن يكون وصل إليها بعد، ثم طلّقها على تلك الحال؟

قال: ليس عليه إلاّ نصف المهر[٤].

٢٦٥٣٠ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام)، عن علي (عليه السّلام) قال: إذا أرخى الستر فقد وجب المهر، جامع أو لم يجامع[٥].

أقول: قوله (عليه السّلام): «فقد وجب المهر» أي ثبت في ذمّة

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦١ ح١٨٤٩.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٠٩ ح٥.

٣ـ في الاستبصار: وأغلق الباب.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦٧ ح١٨٧٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٩ ح٨٢٨.

٥ـ الجعفريات: ص١٠٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٩٥.

الزوج فمع الجماع يجب عليه دفع المهر كلّه وبدون الجماع يجب عليه نصف المهر، وهكذا الكلام في الحديث التالي.

٢٦٥٣١ـ الجعفريات: بهذا الاسناد، عن علي بن الحسين (عليهما السّلام) قال: إذا أرخى السّتر فقد أوجب المهر[1].

٢٦٥٣٢ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن الرّجل يطلّق المرأة وقد مسّ كلّ شيء منها إلاّ أنّه لم يجامعها ألها عدّة؟

فقال: ابتلي أبو جعفر (عليه السّلام) بذلك فقال له أبوه عليّ بن الحسين (عليهما السّلام): إذا أغلق باباً وأرخى سِتراً وجب المهر والعدّة[2].

أقول: قوله (عليه السّلام): «اذا أغلق باباً وأرخى ستراً وجب المهر والعدّة» معناه انّ إرخاء الستر وإغلاق الباب يكشفان عن وقوع الجماع عادةً، فهما كناية عن تحقُّقه، ومن هنا وجب المهر والعدّة، وإلاّ فلاتستحق المرأة الاّ نصف المهر.

وهناك احتمال آخر وهو أن نحمل المهر على نصفه، فانّه قد تُطلق كلمة المهر ويراد منها النصف، كما احتمل ذلك بعض الفقهاء. واللّه العالم.

٢٦٥٣٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: الصفّار، عن الحسن بن موسى

١ـ الجعفريات: ص١٠٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٩٥.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٠٩ ح٧.

الخشّاب، عن غياث بن كلوب، عن اسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) كان يقول: من أجاف[١] من الرجال على أهله باباً أو أرخى[٢] ستراً فقد وجب عليه الصداق[٣].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (طاب ثراه) على أنّه إذا كان الرجل والمرأة متّهمَين بالجماع بعد خلوتهما، وانكرا ذلك فلايُصدَّقان ويلزم الرجل المهر كاملاً والمرأة العدّة بظاهر الحال، ومتى كانا صادقَين أو كان هناك طريق يمكن أن يُعرف به صدقهما فلايجب المهر الكامل إلاّ بالجماع.

٢٦٥٣٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن رئاب، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل يتزوّج المرأة فيُرخي عليه وعليها السّتر ويغلق الباب[٤] ثم يطلّقها فتُسأل المرأة[٥] هل اتاكِ؟ فتقول: ما اتاني، ويُسأل هو هل أتيتها؟ فيقول: لم آتها؟

[قال:] فقال: لايصدّقان وذلك أنّها[٦] تريد أن تدفع العدّة عن نفسها، ويريد هو أن يدفع المهر عن نفسه ـ يعني إذا كانا متّهمَين ـ[٧].

١ـ اجاف الباب: ردّه (أقرب الموارد). أي أغلقه.

٢ـ في الاستبصار: وأرخى.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦٤ ح١٨٦٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٧ ح٨٢٢.

٤ـ في التهذيب والاستبصار: أو يغلق الباب.

٥ـ في الاستبصار: فقيل للمرأة.

٦ـ في التهذيب: لانّها.

٧ـ الكافي: ج٦ ص١١٠ ح٨.

التهذيب ـ الاستبصار: علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن علي، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: الرجل يتزوّج... وذكر مثله الى قوله: يدفع المهر[1].

٢٦٥٣٥ـ علل الشرايع: أبي (رحمه الله)، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد وعبدالله ابني محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن جميل، عن أبي عبيدة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يتزوّج المرأة البكر أو الثيّب فيُرخى عليه وعليها السّتر أو يُغلق عليه وعليها الباب ثمّ يطلّقها، فتقول: لم يمسّني، ويقول هو: لم أمسّها.

قال: لايصدّقان، لأنّها تدفع عن نفسها العدّة، والرجل يدفع عن نفسه المهر[2].

باب (٤١)
متاع المطلَّقة

٢٦٥٣٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يطلّق امرأته أيمتّعها؟

قال: نعم، أما يحبّ أن يكون[3] من المحسنين؟ أما يحبّ أن يكون

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦٥ ح١٨٦٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٢٧ ح٨٢٣.

٢ـ علل الشرايع: ص٥١٧ ح٧. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٧٠.

٣ـ في التهذيب وتفسير العياشي: أما تحبّ أن تكون. وكذا في المورد التالي.

من المتقين[١]؟

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٢].

تفسير العياشي: عن حفص بن البختري مثله[٣].

٢٦٥٣٧ـ مجمع البيان: في قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾ قال: إنّما تجب المتعة للّتي لم يسمّ لها صداق خاصّة. وهو المرويّ عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام)[٤].

٢٦٥٣٨ـ مجمع البيان: والمتعة خادم أو كسوة أو رزق، وهو المرويّ عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام)[٥].

٢٦٥٣٩ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: انّ متعة المطلّقة فريضة[٦].

٢٦٥٤٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبدالكريم، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في قول الله (عزّوجلّ): ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[٧].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٠٤ ح١.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٠ ح٤٨٧.

٣ـ تفسير العيّاشي: ج١ ص٢٤٠ ح٤٩٩ الطبعة الحديثة.

٤ و٥ـ مجمع البيان: ج١ ص٣٤٠. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٥٦.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص١٤١ ح٤٩٠.

٧ـ البقرة ٢: ٢٤١.

قال: متاعها بعد ما تنقضي عدّتها، على الموسِع قَدَرُه وعلى المقتِر قدره، وكيف لا يمتّعها[1] وهي في عدّتها ترجوه ويرجوها؟! ويُحْدِثُ اللّه (عزّوجلّ) بينهما ما يشاء.

وقال (عليه السّلام): إذا كان الرجل مُوسَعاً عليه مَتَّع امرأته بالعبد والأمة، والمقتر يُمتِّع بالحنطة [والشعير] والزبيب والثوب والدّراهم، وإن الحسن بن علي (عليهما السّلام) مَتَّع امرأة له بأَمة، ولم يطلّق امرأة [له] إلاّ متّعها[2].

التهذيب: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي مثله[3].

٢٦٥٤١ـ تفسير العياشي: عن محمد بن مسلم قال: سألته عن الرجل يريد أن يطلّق امرأته؟

قال (عليه السّلام): يمتّعها قبل أن يطلّقها، قال اللّه تعالى في كتابه: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾[4].

٢٦٥٤٢ـ دعائم الإسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين (عليهم السّلام)، أنّه كان يقضي للمطلّقة بالمتعة ويقول: بيان ذلك من كتاب اللّه (عزّوجلّ) ثمّ ﴿عَلَى الْمُوسِعِ

١ـ في التهذيب: فكيف يمتّعها.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٠٥ ح٣.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٩ ح٤٨٤.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤١ ح٥٠٤ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٨٨.

قَدَرُهُ وَعَلَى المقْتِرِ قَدَرُهُ﴾[١].

٢٦٥٤٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليه السّلام)، أنّه قال: متعة النساء فريضة، وليس في المتعة شيء موقّت كما قال اللّه (عزّوجلّ): ﴿عَلَى المُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى المقْتِرِ قَدَرُهُ﴾[٢].

٢٦٥٤٤ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: كان الموسع يمتّع بالعبد والأمة، والمعسر يُمتّع بالثوب والحنطة والزبيب والدراهم، وأدنى ما يمتّع الرجل المرأة بالخمار وما أشبهه، وكان علي بن الحسين (عليهما السّلام) يمتّع بالرّاحلة[٣].

٢٦٥٤٥ـ تفسير العياشي: عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الموسع يمتّع بالعبد والأمة، ويمتّع المُعسر بالحنطة والزبيب والثوب والدراهم، وقال: إنّ الحسين بن علي (عليهما السّلام) متّع امرأة طلّقها أمة، ولم يكن يطلّق امرأة إلاّ متّعها بشيء[٤].

٢٦٥٤٦ـ تفسير العياشي: عن ابن بكير قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى المُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى المقْتِرِ قَدَرُهُ﴾ ما قدر الموسع والمقتر؟

قال: كان علي بن الحسين (عليهما السّلام) يمتّع براحلته، يعني

---

١ و٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٣ ح١١٠٠ و١١٠٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٨٨.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٣ ح١١٠٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٩٠.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤٠ ح٥٠١ و٥٠٢ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٨٩.

حَمْلها الذي عليها[١].

قرب الاسناد: محمد بن الوليد، عن عبداللّه بن بكير مثله. الى قوله: بالراحلة[٢].

٢٦٥٤٧ـ دعائم الاسلام: عن أبي جعفر (عليه السّلام) أنّه قال: إذا أراد الرجل أن يطلّق امرأته متّعها قبل أن يطلّقها إن شاء.

قال جعفر بن محمد (عليه السّلام): يمتّعها بعد الطلاق وبعد أن تنقضي العدّة[٣].

٢٦٥٤٨ـ تفسير العياشي: عن أبي عبداللّه وأبي الحسن موسى (عليهما السّلام) قال: سألت أحدهما (عليهما السّلام) عن المطلّقة مالها من المتعة؟

قال: على قدر مال زوجها[٤].

باب (٤٢)

جواز العفو عن بعض المهر عند الطلاق لمن بيده عقدة النكاح

٢٦٥٤٩ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤١ ح٥٠٣ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٨٩.

٢ـ قرب الاسناد: ص١٧٤ ح٦٣٧ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٥٨.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٣ ح١١٠٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٩١.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤٨ ح٥٣٤ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٥٨.

رجل طلّق[١] امرأته قبل أن يدخل بها؟

قال: عليه نصف المهر إن كان فرض لها شيئاً، وإن لم يكن فرض لها فليمتّعها على نحو ما يمتّع مثلها من النساء.

قال: وقال: في قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿أَوْ يَعْفُوَاْ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾[٢] قال: هو الأب والأخ والرجل يوصى اليه والرجل يجوز أمره في مال المرأة فيبيع لها ويشتري لها فاذا عفا فقد جاز[٣].

التهذيب: روى محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه مثله[٤].

٢٦٥٥٠ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار وأبو العباس محمد بن جعفر الرزّاز، عن أيوب بن نوح وحميد بن زياد، عن ابن سماعة جميعاً، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، وعليّ، عن أبيه، وعدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة جميعاً، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾.

قال: هو الأب أو الأخ أو الرّجل يوصى إليه والّذي يجوز أمره

١ـ في التهذيب: يطلّق.

٢ـ البقرة ٢: ٢٣٧.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٠٦ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٤٢ ح٤٩٣.

في مال المرأة فيبتاع لها فتجيز[١] فإذا عفى فقد جاز[٢].

من لايحضره الفقيه: روى الحلبي وأبو بصير وسماعة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٣].

٢٦٥٥١ـ تفسير العياشي: عن زرارة وحمران ومحمّد بن مسلم [جميعاً]، عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ الَّذي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾.

قال: هو الوليّ والّذين يعفون عن الصَّداق، أو يَحُطُّون عنه بعضَه أو كلّه[٤].

٢٦٥٥٢ـ تفسير العياشي: عن إسحاق بن عمّار قال: سألت جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) عن قول الله: ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ﴾؟

قال: المرأة تعفو عن نصف الصداق.

قلت: ﴿أَوْ يَعْفُوَاْ الَّذي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾؟

قال: أبوها إذا عفا جاز له، وأخوها إذا كان يقيم بها وهو القائم عليها فهو بمنزلة الأب يجوز له، وإذا كان الأخ لايقيم بها ولايقوم عليها لم يجز عليها أمره[٥].

١ـ في الفقيه: ويتجر.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٠٦ ح٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٠٦ ح٤٧٧٨.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤٢ ح٥٠٨ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٦٣.

٥ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤٣ ح٥١٣ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٦٣.

أقـــول: لا ولاية للأخ على أُخته إلاّ اذا كان وكيلاً عنها وكالة مطلقة، أو في خصوص العفو، ولعلّه يستحب لها أن ترضى بما فعله وتُمضيه.

٢٦٥٥٣ـ تفسير العياشي: عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الذي بيده عقدة النكاح، هو وليُّ أمره[١].

٢٦٥٥٤ـ تفسير العياشي: عن رفاعة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الذي بيده عقدة النكاح، هو الوليُّ الذي أنكح، يأخذ بعضاً ويَدَع بعضاً، وليس له أن يَدَع كلَّه[٢].

٢٦٥٥٥ـ تفسير العياشي: عن رفاعة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن الّذي بيده عقدة النكاح؟

فقال: هو الّذي يُزوِّج، يأخذ بعضاً ويترك بعضاً، وليس له أن يترك كلَّه[٣].

باب (٤٣)

استحباب تصدّق الزوجة بمهرها على زوجها

٢٦٥٥٦ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤٢ ح٥٠٧ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٩٣.

٢ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤٢ ح٥١٠ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٩٣.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٤٣ ح٥١٢ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٩٣.

السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال النبيّ (صلّى الله عليه وآله): أيّما امرأة تصدّقت على زوجها بمهرها قبل أن يدخل بها إلاّ كتب الله لها بكلّ دينار عتق رقبة.

قيل: يا رسول الله فكيف بالهبة بعد الدخول؟

قال: إنّما ذلك من المودّة والألفة[١].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) نحوه[٢].

نوادر الراوندي: باسناده عن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): ما من امرأة تصدّقت... وذكر نحوه[٣].

باب (٤٤)

جواز أن تُعطي المرأة مالاً لرجل ليتزوّجها

٢٦٥٥٧ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) قال في المرأة تعطي الرجل مالاً يتزوّجها فتزوّجها؟.

قال: المال هبة والفرج حلال[٤].

١ـ الكافي: ج٥ ص٣٨٢ ح١٥.

٢ـ الجعفريات: ص١٨٨.

٣ـ نوادر الراوندي: ص٦.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧٥ ح١٥١٩.

باب (٤٥)
حرمة نكاح المرأة بالاجارة

٢٦٥٥٨ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايحلّ النكاح اليوم في الاسلام بإجارة أن يقول[١] اعمل عندك كذا وكذا سنة على أن تزوّجني ابنتك أو اختك؟

قال: حرام[٢] لأنه ثمن رقبتها وهي أحقُّ بمهرها[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٤].

من لايحضره الفقيه: روى اسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) قال: لايحلّ... وذكر مثله[٥].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) نحوه[٦].

٢٦٥٥٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: في قول اللّه تعالى في قصّة موسى (عليه السّلام): ﴿قَالَ إنّي

١ـ في الفقيه: بأن يقول.

٢ـ في الفقيه: قال: هو حرام.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤١٤ ح٢.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٦٧ ح١٤٨٨.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٢٣ ح٤٤٧١.

٦ـ الجعفريات: ص١٠١.

أُريدُ أَنْ أُنكحَكَ إحْدَى ابْنَتَيّ هَاتَيْنِ عَلَى أن تَأجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإنْ أَتَمَمْتَ عَشْراً فَمِنْ عِندِكَ وَمَا أُريدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ﴾ الآية[1] فقال عليّ (عليه السّلام): عقد النكاح على أجرة سمّاها، ولايحلّ النكاح في الإسلام باجرة لوليّ المرأة لأنّ المرأة أحقّ بمهرها[2].

باب (٤٦)

وجوب المهر على من افتضّ جارية بيده

٢٦٥٦٠ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن ابن سنان وغيره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في امرأة افتضّت[3] جارية بيدها؟

قال: عليها المهر وتُضرَب الحد[4].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن أبي عمير، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[5].

٢٦٥٦١ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن محبوب، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّ أمير المؤمنين (عليه السّلام) قضى بذلك وقال: تُجلد ثمانين[6].

١ـ القصص ٢٨: ٢٧.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٤ ح٨٤٢.

٣ـ فضضت البكارة: أزلتها (مجمع البحرين).

٤ـ التهذيب: ج١٠ ص٤٧ ح١٧٢.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص٢٦ ح٥٠٠١.

٦ـ التهذيب: ج١٠ ص٤٧ ح١٧٣.

٢٦٥٦٢ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نجران، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في امرأة افتضّت جارية بيدها؟

قال: عليها مهرها وتُجلد ثمانين[1].

أقول: قوله (عليه السّلام): «عليها المهر وتُضرب الحدّ» معناه أن من افتضَّت جارية وجب عليها مَهر المِثل وتُعزَّر تأديباً لأنّها اعتدت عليها. وجاء التعبير ـ هنا ـ عن التعزير بالحدّ. وتعيين مقداره بيد الحاكم الشرعي.

ولانعرف وجهاً لتعيين الثمانين، ولم يقل به الفقهاء، والله العالِم.

باب (٤٧)
وجوب الغرامة الماليَّة على من افْتَضَّ أمَةً بكراً

٢٦٥٦٣ـ التهذيب: أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: إذا اغتصب [الرجل] أمَة فاقتضَّها[2] فعليه عُشر قيمتها[3]، وإن كانت حرَّة فعليه الصداق[4].

١ـ الكافي: ج٧ ص٢٠٣ ح٣ ـ التهذيب: ج١٠ ص٥٩ ح٢١٥.

٢ـ اقتضَّ الجارية: افترعها وأزال بكارتها، والافتضاض بالفاء بمعناه (مجمع البحرين).

٣ـ في التهذيب ج١٠: عشر ثمنها.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨١ ح١٩٣٥.

التهذيب: محمّد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد مثله[١].

٢٦٥٦٤ـ من لايحضره الفقيه: روى طلحة بن زيد، عن جعفر ابن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) قال: إذا اغتُصبت أمة فاقتُضّت فعليه عشر ثمنها، فإذا كانت حرّة فعليه الصداق[٢].

٢٦٥٦٥ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمّد ومحمد بن عبدالجبار، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن عبدالله بن أيوب، عن الحسين بن عثمان، عن أبي عمرو الطبيب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل اقتض جارية بإصبعه فخرق مثانتها فلاتملك بولها فجعل لها ثلثَ الدية ـ مائة وستة وستين ديناراً وثلثي دينار ـ وقضى لها عليه بصداق مِثل نساء قومها[٣].

٢٦٥٦٦ـ التهذيب: محمد بن الحسن الصفّار، عن ابراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) رُفع اليه جاريتان دخلتا الحمام فأفضت[٤] إحداهما الاخرى بإصبعها فقضى على التي فعلت عَقْلها[٥و٦].

١ـ التهذيب: ج١٠ ص٤٩ ح١٨٣.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٢١ ح٤٤٦٥.

٣ـ التهذيب: ج١٠ ص٢٦٢ ح١٠٣٧.

٤ـ في التهذيب ج٧: واقتضت.

٥ـ في التهذيب ج٧: فعلته عقرها. عُقْر المرأة: دية فرجها. والعَقْل: الدية (لسان العرب).

٦ـ التهذيب: ج١٠ ص٢٤٩ ح٩٨٧.

التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد البرقي، عن النوفلي مثله[١].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) نحوه بزيادة: ونالها بشيء من ضرب[٢].

٢٦٥٦٧ـ من لايحضره الفقيه: في نوادر الحكمة انّ الصادق (عليه السّلام) قال في رجل أفضت امرأته جاريته بيدها، فقضى أن تُقوَّم قيمة وهي صحيحة وقيمة وهي مفضاة فيغرّمها مابين الصحَّة والعيب وأجبرها على امساكها لانها لاتصلح للرجال[٣].

٢٦٥٦٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل كُسر بُعصوصه[٤] فلم يملك إسته فما فيه[٥] من الدِّية؟

فقال: الدِّية كاملة.

قال: وسألته عن رجل وَقع بجارية فافضاها، وكانت إذا نزلت[٦] بتلك المنزلة لم تلد؟

١ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧٥ ح١٥١٨.

٢ـ الجعفريات: ص١٣٧.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٤٩ ح٥٣٢٩.

٤ـ البعصوص ـ كالعصفور ـ: الورك وعظم دقيق حول الدبر وهو العصعص. (مجمع البحرين).

٥ـ في الفقيه: ما فيه.

٦ـ في الفقيه: وهي إذا نزلت.

قال: الدّية كاملة[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد مثله[٢].

من لايحضره الفقيه: روى هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد مثله[٣].

٢٦٥٦٩ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) في الرجل يغتصب البكر فيفتضها وهي أمة؟

قال: عليه الحدُّ، ويُغرم العُقْر[٤]، فإن كانت حرّة فلها مهر مثلها[٥].

باب (٤٨)
حكم مَن اعتق عبده وزوَّجه ابنته بشروط

٢٦٥٧٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن علاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) في الرجل يقول لعبده: أعتقك على أن ازوّجك ابنتي فإن تزوّجت أو تسرّيت عليها فعليك مائة دينار فأعتقه[٦] على ذلك

١ـ الكافي: ج٧ ص٣١٣ ح١١.

٢ـ التهذيب: ج١٠ ص٢٤٨ ح٩٨٠.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٤ ص١٣٤ ح٥٢٩٢.

٤ـ العُقْر: دية فرج المرأة اذا غُصبت على نفسها (مجمع البحرين).

٥ـ الجعفريات: ص١٠٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٨٧.

٦ـ في التهذيب: وأعتقه.

وتسرّى أو تزوّج[١]؟

قال: عليه شرطه[٢].

التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن الحسن، عن فضالة، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) في رجل يقول لعبده اعتقتك على أن ازوجك امتي فإن تزوجت . . . وذكر مثله[٣].

باب (٤٩)

حكم اشتراط الزوج على الزوجة أن يأتيها متى شاء أو يشترط لها نفقة معينة

٢٦٥٧١ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل يتزوّج المرأة فيشترط عليها أن يأتيها إذا شاء وينفق عليها شيئاً مسمّى؟

قال: لابأس[٤].

٢٦٥٧٢ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله،

١ـ في التهذيب: فتسرّى وتزوّج.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٣ ح٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧٠ ح١٤٩٩.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧٠ ح١٥٠١.

عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن رجل تزوّج امرأة وشرط عليها أن يأتيها إذا شاء وينفق عليها شيئاً مسمّى كلّ شهر؟

قال: لابأس به[١].

٢٦٥٧٣ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) أنّه قال: من تزوّج امرأة على أن يأتيها متى شاء ـ كلَّ شهر أو كلَّ جمعة ـ وعلى أن لاينفق عليها إلاّ شيئاً معلوماً، اتفقا عليه.

قال: الشرط باطل، ولها من النّفقة والقسمة ما للنساء، والنكاح جائز، فإن شاء أمسكها على الواجب، وإن شاء طلّقها، وإن رضيتْ هي بعد ذلك ما شرط عليها وكرهت الطلاق، فالأمر إليها إذا صالحته، قال اللّه (عزّوجلّ): ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلاَجُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾[٢] وهذا اذا كره الرجل المرأة وأراد أن يطلّقها، وكرهت هي الطلاق وصالحته على ترك حظّها من القسمة لها أو من النفقة عليها أو على بعض ذلك واتّفقا على ما اصطلحا عليه من ذلك، فالصّلح جائز[٣].

باب (٥٠)

حكم ما لو شرط لامرأة أن لايخرجها من بلدها

٢٦٥٧٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد وعبداللّه ابني

١ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٢ ح٣.

٢ـ النساء ٤: ١٢٨.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٨ ح٨٥٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٨٦.

محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي العباس، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل يتزوّج المرأة[1] ويشترط لها أن لايخرجها من بلدها.

قال: يفي لها بذلك، أو قال: يلزمه ذلك[2].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[3].

٢٦٥٧٥ـ التهذيب: علي بن اسماعيل الميثمي، عن ابن أبي عمير وعلي بن حديد، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السّلام) في الرجل يشتري الجارية فيشترط لأهلها ان لايبيع ولايهب ولايورث؟

قال: يفي بذلك إذا شرط لهم إلاّ الميراث.

قال محمّد: قلت لجميل: فرجل تزوّج امرأة وشرط لها المقام بها في أهلها أو بلد معلوم؟

فقال: فقد روى أصحابنا عنهم (عليهم السّلام) أنّ ذلك لها وأنّه لايخرجها إذا شرط ذلك لها[4].

٢٦٥٧٦ـ التهذيب: الصفّار، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلوب، عن اسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام) كان يقول: مَن شَرط

١ـ في التهذيب: امرأة.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٠٢ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧٢ ح١٥٠٦.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٣٧٣ ح١٥٠٩.

لامرأته شرطاً فليف لها به، فانّ المسلمين عند شروطهم الاّ شرط حرّم حلالاً أو أحلّ حراماً[1].

٢٦٥٧٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: مَن تزوّج امرأة وشرط المقام بها في أهلها أو [في] بلد معلوم، فذلك جائز لهما، والشرط جائز بين المسلمين، ما لم يُحلَّ حراماً أو يُحرِّم حلالاً[2].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦٧ ح١٨٧٢.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٢٨ ح٨٥٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٨٧.

أبواب القَسَم والنُّشوز والشِّقاق

باب (١)
جواز تفضيل زوجة على أُخرى في المبيت عندها

٢٦٥٧٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سُئل عن الرجل[١] يكون عنده امرأتان احداهما أحبُّ اليه من الاخرى أله أن يفضّل إحداهما على الاخرى؟

قال: نعم يفضّل بعضهن على بعض ما لم يكنّ أربعاً.

وقال: إذا تزوّج الرجل بكراًوعنده ثيّب فله أن يفضّل البكر بثلاثة أيام[٢].

٢٦٥٧٩ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه سُئل عن رجل

١ـ في الاستبصار: عن رجل.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٠ ح١٦٨١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٢ ح٨٦٥.

تكون عندهُ امرأتان إحداهما أحبّ إليه من الاخرى، أله أن يفضّل إحداهما؟

قال: نعم، له أن يأتي هذه ثلاث ليال وهذه ليلة، وذلك انّ له أن يتزوّج أربع نسوة ولكلّ امرأة ليلة، ولذلك كان له أن يفضّل إحداهنّ على الأُخرى ما لم يكنّ أربعاً.

قال: إذا تزوّج الرجل البكر وعنده امرأة ثيّب فله أن يفضّل البكر بثلاثة ايّام[1].

٢٦٥٨٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن صفوان ابن يحيى، عن عبداللّه بن مسكان، عن الحسن بن زياد قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): تتزوّج[2] الحرّة على الأمة ولاتتزوّج الأمة على الحرّة، ولا النصرانية ولا اليهودية على المسلمة، فمن فعل ذلك فنكاحه باطل.

[قال:] وسألته عن الرجل يكون له المرأتان[3] وإحداهما أحبُّ اليه من الاخرى أله أن يفضّلها بشيء؟

قال: نعم له أن يأتيها ثلاث ليال والأخرى ليلة، لأنّ له أن يتزوّج أربع نسوة فليلتيه يجعلهما حيث شاء.

قلت: فيكون[4] عنده المرأة فيتزوّج جارية بكراً؟

١ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١٢٠ ح٣٠٤. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٨٩.

٢ـ في الاستبصار: يتزوّج. وكذا في المورد التالي.

٣ـ في الاستبصار: الأمرأتان.

٤ـ في الاستبصار: فتكون.

قال: فليفضّلها حين يدخل بها بثلاث ليال، وللرجل أن يفضّل نساءه بعضهن على بعض ما لم يكنّ أربعاً[١].

نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: عن صفوان بن يحيى، عن عبداللّه بن مسكان، عن الحسن بن زياد قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل تكون له امرأتان... وذكر نحوه[٢].

علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا أحمد بن ادريس، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن عبداللّه بن مسكان، عن الحسن بن زياد قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرجل له امرأتان... وذكر نحوه الى قوله: حيث شاء[٣].

٢٦٥٨١ـ علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا أحمد بن ادريس، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبيه، عن صفوان ابن يحيى، عن عبداللّه بن مسكان، عن الحسن بن زياد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: للرجل أن يفضّل بعض نسائه على بعض ما لم يكن نساؤه أربع[٤].

٢٦٥٨٢ـ من لايحضره الفقيه: روى العلاء، عن محمد بن مسلم قال: سألته عن الرجل تكون عنده امرأتان إحداهما أحبّ اليه

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤١٩ ح١٦٧٩ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤٢ ح٨٦٦.

٢ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ص١١٧ ح٢٩٦.

٣ـ علل الشرايع: ص٥٠٣ ح١

٤ـ علل الشرايع: ص٥٠٣ ح٢.

من الأُخرى؟

قال: له ان يأتيها ثلاث ليال والأخرى ليلة، فإن شاء أن يتزوّج أربع نسوة كان لكلٍّ امرأة ليلة، فلذلك كان له أن يفضّل بعضهن على بعض ما لم يكنّ أربعاً[1].

٢٦٥٨٣ـ دعائم الإسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) أنّ علياً (صلوات اللّه عليه) قال: للرجل أن يتزوّج أربعاً، فإن لم يتزوّج غير واحدة فعليه أن يبيت عندها ليلة من أربع ليالٍ، وله أن يفعل في الثلاث ما أحبّ، ممّا أحلّه اللّه له.

قال جعفر بن محمّد (عليهما السّلام): وإن كان للرّجل امرأتان فله أن يخصّ احداهما بالثلاث الليالي التي هي له، ويقسّم للواحدة ليلتها، وكذلك إن كنّ ثلاثا قسّم لكل واحدة منهن ليلتها من الثلاث. ويخصّ بالرابعة من شاء منهنّ، وإن كنّ أربعة لم يفضّل واحدة منهنّ على الأُخرى[2].

٢٦٥٨٤ـ علل الشرايع: حدثنا محمد بن الحسن (رحمه اللّه) قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن عقبة، عن رجل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) عن الرّجل يكون له امرأتان أله أن يفضّل إحداهما بثلاث ليال؟

قال: نعم[3].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٢٨ ح٤٤٨٢.

٢ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٥٢ ح٩٥٥. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٠١.

٣ـ علل الشرايع: ص٥٠٣ ح٣. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٨١.

باب (٢)
حكم من تزوَّج بكراً وعنده غيرها

٢٦٥٨٥ـ من لايحضره الفقيه: روى ابن أبي عمير، عن غير واحد، عن محمد بن مسلم قال: قلت له: الرجل تكون عنده المرأة يتزوَّج اخرى أله أن يفضّلها؟

قال: نعم إن كانت بكراً فسبعة ايّام وان كانت ثيّباً فثلاثة أيّام[١].

٢٦٥٨٦ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرّجل يتزوّج البكر؟

قال: يقيم عندها سبعة أيّام[٢].

أقول: المشهور بين الفقهاء انّ البكر تختص بسبع ليالٍ عند الدخول، والثيّب بثلاث.

٢٦٥٨٧ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن أبان، عن عبدالرّحمن بن أبي عبدالله، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في الرجل تكون عنده المرأة فيتزوّج أُخرى كم يجعل للّتي يدخل بها؟

قال: ثلاثة أيّام ثمّ يقسّم[٣].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٢٧ ح٤٤٨٠.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٥٦٥ ح٣٩.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٥٦٥ ح٤٠.

٢٦٥٨٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: الحسين بن سعيد، عن عثمان ابن عيسى، عن سماعة بن مهران قال: سألته عن رجل كانت له امرأة فيتزوَّج عليها هل يحلّ له أن يفضّل واحدة على الأخرى؟

قال:[١] يفضِّل المُحْدَثة حدثان[٢] عرسِها ثلاثة أيّام إذا كانت بكراً، ثم يسوّي بينهما بطِيبة نفس احداهما للاخرى[٣].

باب (٣)

عدم وجوب العدالة بين الزوجات في الجماع

٢٦٥٨٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابراهيم الكرخي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل له أربع نسوة فهو يبيت عند ثلاث منهن في لياليهن ويمسّهن، فإذا بات[٤] عند الرابعة في ليلتها لم يمسّها فهل عليه في هذا إثم؟

فقال:[٥] إنّما عليه أن يبيت[٦] عندها في ليلتها ويظل عندها صبيحتها، وليس عليه إثم إن لم يجامعها[٧] إذا لم يرد ذلك[٨].

١ـ في الاستبصار: فقال.

٢ـ الحِدْثان: أول الامر وابتداؤه (أقرب الموارد).

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤١٩ ح١٦٨٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٢٤١ ح٨٦٣.

٤ـ في التهذيب: فاذا نام.

٥ـ في الفقيه: قال.

٦ـ في التهذيب: أن يكون.

٧ـ في التهذيب والفقيه: وليس عليه أن يجامعها.

٨ـ الكافي: ج٥ ص٥٦٤ ح٣٤.

التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: الحسن بن محبوب، عن إبراهيم الكرخي مثله[١].

٢٦٥٩٠ـ مجمع البيان: روي عن جعفر الصادق (عليه السّلام)، عن آبائه (عليهم السّلام) انّ النبي (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم) كان يقسّم بين نسائه في مرضه فيطاف به بينهنّ[٢].

٢٦٥٩١ـ دعائم الإسلام: عن جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) أنه سُئل عن الرجل تكون عنده النساء، يغشى بعضهن دون بعض؟

فقال: إنّما عليه أن يبيت عند كل واحدة في ليلتها ويقيل عندها في صحبتها[٣]، وليس عليه أن يجامعها ان لم ينشط لذلك[٤].

باب (٤)

عدم وجوب العدالة بين الزوجات في المودَّة

٢٦٥٩٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن نوح بن شعيب ومحمد بن الحسن قال: سأل ابن أبي العوجاء هشام بن الحكم فقال له: أليس اللّه حكيماً؟

قال: بلى وهو أحكم الحاكمين.

قال: فاخبرني عن قوله (عزّوجلّ): ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٢ ح١٦٨٩ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٢٧ ح٤٤٨١.

٢ـ مجمع البيان: ج٢ ص١٢١. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٨٤.

٣ـ في مستدرك الوسائل: ضحوتها.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٥٣ ح٩٥٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٠٢.

النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾[١] أليس هذا فرض؟[٢].

قال: بلى.

قال: فأخبرني عن قوله (عزّوجلّ): ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلاَتَمِيلُوا كُلَّ المَيلِ﴾[٣] أيُّ حكيم يتكلم بهذا!!؟ فلم يكن عنده جواب، فرحل الى المدينة الى أبي عبدالله (عليه السّلام) فقال: يا هشام في غير وقت حج ولاعمرة!؟

قال: نعم جعلت فداك لأمر أهمّني[٤] إنّ ابن أبي العوجاء سألني عن مسألة لم يكن عندي فيها شيء.

قال: وما هي[٥]؟

قال: فأخبره بالقصّة.

فقال له أبو عبدالله (عليه السّلام): أمّا قوله (عزّوجلّ): ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ يعني في النفقة، وأمّا قوله: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلاَتَمِيلُوا كُلَّ المَيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ يعني في المودَّة.

١ـ النساء ٤: ٣.

٢ـ في التهذيب: فرضاً.

٣ـ النساء ٤: ١٢٩.

٤ـ في التهذيب: لامر همّني.

٥ـ في التهذيب: وماهو.

قال: فلمّا قَدِم عليه هشام بهذا الجواب وأخبره قال: واللّه ما هذا من عندك[1].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[2].

٢٦٥٩٣ـ تفسير العياشي: عن هشام بن سالم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في قول اللّه تعالى: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَو حَرَصْتُمْ﴾.

قال (عليه السّلام): في المودَّة[3].

باب (٥)

جواز أن تتنازل المرأة عن حقوقها لكي لايطلّقها زوجُها

٢٦٥٩٤ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿وَإِنِ امْرأةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً﴾؟

فقال: هي المرأة [التي] تكون عند الرجل فيَكرهُها فيقول لها: إني أريد أن اطلّقك، فتقول له: لاتفعل إنّي اكره أن تشمت بي[4] ولكنْ

١ـ الكافي: ج٥ ص٣٦٢ ح١.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٢٠ ح١٦٨٣.

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٤٤٨ ح١١٣٠ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٠٣.

٤ـ في التهذيب: يشمت بي.

أُنظر في ليلتي فاصنع بها ما شئتَ، وما كان سوى ذلك من شيء فهو لك، ودَعْني على حالتي، فهو قوله تبارك وتعالى: ﴿فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾[١] وهو هذا الصلح[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٣].

تفسير العياشي: عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) نحوه[٤].

٢٦٥٩٥ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن الحسين ابن هاشم[٥]، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿وَإِنِ امْرأةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً﴾؟

قال: هذا تكون[٦] عنده المرأة لاتعجبه فيريد طلاقها فتقول له: أمسكني ولاتطلّقني وَاَدَعُ لك ما على ظَهرك وأُعطيك من مالي وأُحلّلك من يومي[٧] وليلتي، فقد طاب ذلك له كلّه[٨].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد مثله[٩].

١ـ النساء ٤: ١٢٨.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٤٥ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٣ ح٣٤٨.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٤٤٧ ح١١٢٩ الطبعة الحديثة.

٥ـ في التهذيب: الحسن بن هاشم.

٦ـ في التهذيب: يكون.

٧ـ في التهذيب: واحلّك من يومي، وفي الفقيه: واحلّ لك يومي.

٨ـ الكافي: ج٦ ص١٤٥ ح٣.

٩ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٣ ح٣٤٩.

من لايحضره الفقيه: روى المفضّل بن صالح، عن زيد الشحّام، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله الا أنّه اسقط قوله: وأعطيك من مالي[١].

باب (٦)

دَور الحَكمَين في الاصلاح بين الزوجين أو التفريق

٢٦٥٩٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن قول الله (عزّوجلّ): ﴿فَابْعَثُوا حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا﴾[٢]؟

قال: ليس للحَكَمين أن يفرّقا حتى يستأمرا الرّجل والمرأة ويشترطا عليهما إنْ شئنا جمعنا وإنْ شئنا فرّقنا[٣] فإنْ جَمَعا فجائز وإنْ فرّقا فجائز[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: روى حمّاد، عن الحلبي مثله[٦].

٢٦٥٩٧ـ تفسير العياشي: عن زيد الشحّام، عن أبي عبدالله

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٢٠.

٢ـ النساء ٤: ٣٥.

٣ـ في الفقيه: ويشترطان عليهما ان شاءا جمعا وان شاءا فرّقا.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٤٦ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٣ ح٣٥٠.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥٢١ ح٤٨١٧.

(عليه السّلام) عن قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿فَابْعَثُوا حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا﴾.

قال: ليس للحَكَمين أن يفرّقا حتى يستأمرا الرجل والمرأة[1].

٢٦٥٩٨ـ تفسير العياشي: وفي خبر آخر عن الحلبي، عنه (عليه السّلام) ويشترط عليهما إن شاءا جمعا وإن شاءا فرّقا، فإن جَمَعا فجائز وإن فرّقا فجائز[2].

٢٦٥٩٩ـ تفسير العياشي: وفي رواية فضالة: فإن رضيا وقلّداهما الفرقة ففرّقا فهو جائز[3].

٢٦٦٠٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن سماعة قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿فَابْعَثُوا حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا﴾ أرأيت ان استئذن الحَكَمان فقالا للرجل والمرأة: أليس قد جعلتما أمركما الينا في الاصلاح والتّفريق؟

فقال الرجل والمرأة: نعم فأشهدا[4] بذلك شهوداً عليهما أيجوز تفريقهما عليهما؟

قال: نعم ولكن لايكون إلاّ على طُهر من المرأة من غير جماع من الزوج.

قيل له: أرأيت إن قال أحد الحَكَمين: قد فرّقت بينهما وقال

---

١ ـ ٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٣٩٦ ح٩٦٧ ـ ٩٦٩ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٩٣ و٩٤.

٤ـ في التهذيب: فأشهدوا.

الآخر: لم افرّق بينهما؟

فقال: لايكون تفريق حتى يجتمعا جميعاً على التّفريق فإذا اجتمعا على التّفريق جاز تفريقهما[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

٢٦٦٠١ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عبدالله ابن جبلة، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في قول الله (عزّوجلّ): ﴿فَابْعَثُوا حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا﴾.

قال: الحَكَمان يشترطان إن شاءا فرّقا وإن شاءا جمعا، فإن جمعا فجائز وإن فرّقا فجائز[٣].

٢٦٦٠٢ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عبدالله ابن جبلة، وغيره، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن قول الله (عزّوجلّ): ﴿فَابْعَثُوا حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا﴾؟

قال: ليس للحَكَمين أن يفرّقا حتّى يستأمرا[٤].

٢٦٦٠٣ـ دعائم الاسلام: عن أبي جعفر محمد بن علي وأبي عبدالله (عليهما السّلام) أنّهما قالا في قول الله (عزّوجلّ): ﴿فَابْعَثُوا

١ـ الكافي: ج٦ ص١٤٦ ح٤.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٤ ح٣٥١.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٤٦ ح٣.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٤٧ ح٥.

حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا﴾.

قالا: ليس للحَكَمين أن يفرّقا، حتى يستأمرا الرجل والمرأة[1].

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٧١ ح١٠١٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٠٧.

أبواب أحكام الأولاد

باب (١)
أولاد المسلمين شافعون مُشفّعون

٢٦٦٠٤ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إنّ أولاد المسلمين [هم] موسومون عند اللّه شافع ومشفّع[1]، فإذا بلغوا اثنتي عشرة سنة كانت لهم الحسنات، فإذا[2] بلغوا الحلم كتبت عليهم السيّئات[3].

التوحيد: حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رحمه

١ـ قوله (عليه السّلام): «شافع» أي يشفعون لمن ربّاهم وأحبّهم أو اصيبت فيهم، والمشفَّع مَن «تُقبل شفاعته» ويدلّ على أنّ أفعال المميّز شرعيّة لاتمرينيّة، وأنّه يثاب عليها ولايعاقب بتركها (مرآة العقول).

٢ـ في التوحيد: كتبت لهم الحسنات، وإذا.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٣ ح٨.

اللّه) قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار، عن العبّاس بن معروف، عن محمد بن سنان، عن طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) مثله[١].

باب (٢)
استحباب تكثير الأولاد

٢٦٦٠٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): أكثروا الولد أُكاثر بكم الأُمم غداً[٢].

٢٦٦٠٦ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبدالجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إنّ فلاناً ـ رجلاً سمّاه ـ قال: إنّي كنت زاهداً في الولد حتّى وقفت بعرفة فإذا إلى جانبي غلام شابٌّ يدعو ويبكي ويقول: ياربّ والديّ والديّ، فرغّبني في الولد حين سمعت ذلك[٣].

١ـ التوحيد: ص٣٩٢ ح٣.
٢ـ الكافي: ج٦ ص٢ ح٣.
٣ـ الكافي: ج٦ ص٣ ح٥.

باب (٣)
استحباب حُبِّ الأطفال

٢٦٦٠٧ـ المحاسن: البرقي، عن بعض أصحابنا، عن عبّاد بن صهيب، عن يعقوب، عن يحيى بن المساور، عن أبيه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال موسى بن عمران (عليه السّلام): يارب أيّ الأعمال أفضل عندك؟

فقال: حبّ الأطفال، فإنّي فطرتُهم على توحيدي، فإن أُمِتهُم أدخلتهم برحمتي جنّتي[1].

باب (٤)
شَبَهُ الولد بأبيه نعمة

٢٦٦٠٨ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): من نعمة الله على الرّجل أن يشبهه ولده[2].

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): من نِعَم الله (عزّوجلّ)... وذكر مثله[3].

١ـ المحاسن: ج١ ص٤٥٧ ح١٠٥٧ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١١٤.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٤ ح١.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٤ ح٤٧٠٨.

الجعفريات: بإسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) مثله[١].

٢٦٦٠٩ـ مكارم الأخلاق: من كتاب (المحاسن) عن الصادق (عليه السّلام) قال: من سعادة الرجل أن يكون الولد يعرف بشبهه وخَلقه وخُلقه وشمائله[٢].

باب (٥)
من سعادة المرء رؤية خَلَفه

٢٦٦١٠ـ مكارم الأخلاق: عن أبي ابراهيم (عليه السّلام) قال: كان أبي (عليه السّلام) يقول: سعد امرؤ لم يمت حتى يرى خَلَفهُ من نفسه.

ثم قال [عليه السلام]: ها وقد أراني اللّه خلفي من نفسي، وأشار إلى أبي الحسن (عليه السّلام)[٣].

٢٦٦١١ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّ أمير المؤمنين (عليه السّلام) كان يقرء ﴿وَإِنِّي خِفْتُ المَوَالِيَ مِن وَرَآئِي﴾[٤] يعني أنّه لم يكن

١ـ الجعفريات: ص١٨٧.

٢ـ مكارم الأخلاق: ج١ ص٤٧٧ ح١٦٤٤ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١١٢.

٣ـ مكارم الأخلاق: ج١ ص٤٧٧ ح١٦٤٦ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١١٢.

٤ـ مريم ١٩: ٥.

له وارث حتّى وهب اللّه له بعد الكبر[١].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) نحوه[٢].

باب (٦)
خمسة من السعادة

٢٦٦١٢ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) عن رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أنّه قال: خمسة من السّعادة: الزوجة الصالحة، والبنون الأبرار، والخلطاء الصالحون، ورزق المرء في بلده، والحبّ لآل محمّد (عليهم السّلام)[٣].

باب (٧)
الولد الصالح ريحانة اللّه لعباده

٢٦٦١٣ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): الولد الصالح ريحانة من اللّه قسّمها بين عباده، وإنّ ريحانتيّ من الدّنيا الحسن والحسين، سمّيتهما باسم سبطين من بني

١ـ الكافي: ج٦ ص٣ ح٩.

٢ـ الجعفريات: ص١٧٧.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص١٩٥ ح٧٠٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١١٣.

إسرائيل شبّراً وشبيراً[١].

٢٦٦١٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): إنّ الولد الصالح ريحانة من رياحين الجنّة[٢].

٢٦٦١٥ـ الكافي: بهذا الإسناد قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): من سعادة الرّجل الولد الصالح[٣].

٢٦٦١٦ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): الولد الصالح ريحانة من ريحان الجنة[٤].

باب (٨)

عبادة الولد توجب المغفرة للوالدين

٢٦٦١٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن شريف بن سابق، عن الفضل بن أبي قرّة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): مرّ عيسى ابن مريم (عليه السّلام) بقبر يُعذَّب صاحبه، ثمّ مرّ به من قابل فإذا هو لايعذّب، فقال: ياربّ مررت بهذا القبر عام أوّل فكان يعذّب ومررت

١ـ الكافي: ج٦ ص٢ ح١.

٢ و٣ـ الكافي: ج٦ ص٣ ح١٠ و١١.

٤ـ الجعفريات: ص١٨٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١١٣.

به العام فإذا هو ليس يعذّب؟

فأوحى اللّه إليه أنّه أدرك له ولد صالح فأصلح طريقاً، وآوى يتيماً، فلهذا غفرت له بما فعل ابنه.

ثمّ قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): ميراث اللّه (عزّوجلّ) من عبده المؤمن ولد يعبده من بعده، ثمّ تلا أبو عبداللّه (عليه السّلام) آية زكريّا (عليه السّلام) [رَبِّ] ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً﴾[١و٢].

أقول: قوله (صلّى اللّه عليه وآله): «ميراث اللّه...» أي مايُبقيه اللّه للمؤمن بعد موته، فكأنَّ الولَد وَرِثَ العبادة من أبيه، وكأنَّ العبادة انتقلت اليه من والده فصار يعبد اللّه تعالى بعده.

٢٦٦١٨ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): ميراث اللّه من عبده المؤمن الولد الصالح يستغفر له[٣].

باب (٩)
عاطفة البنت على أبيها

٢٦٦١٩ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن محمّد الواسطيّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إنّ [أبي] إبراهيم (عليه

١ـ مريم ١٩: ٥ و٦.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٣ ح١٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨١ ح٤٦٨٩.

السّلام) سأل ربّه أن يرزقه ابنة تبكيه وتندبه بعد موته[١].

باب (١٠)
ثواب من تكفَّل بناته واخواته

٢٦٦٢٠ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن عمر بن يزيد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): من عال ثلاث بنات أو ثلاث أخوات وجبت له الجنة.

فقيل: يارسول اللّه واثنتين؟

فقال: واثنتين.

فقيل: يارسول اللّه وواحدة؟

فقال: وواحدة[٢].

٢٦٦٢١ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): من عال ابنتين أو أختين أو عمَّتين أو خالتين حجبتاه من النار[٣].

الخصال: حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار قال: حدثنا محمد بن عيسى ابن عبيد، عن زكريا المؤمن رفعه الى أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: من عال... وذكر مثله[٤].

١ـ الكافي: ج٦ ص٥ ح٣.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٦ ح١٠.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٢ ح٤٦٩٩.

٤ـ الخصال: ص٣٧ ح١٤.

٢٦٦٢٢ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): إذا أصاب الرجل ابنة بعث اللّه (عزّوجلّ) إليها ملكاً فامرّ جناحه على رأسها وصدرها وقال: ضعيفة خُلقَتْ من ضعف، المنفق عليها مُعان[1].

ثواب الأعمال: أبي ومحمد بن الحسن (رضي اللّه عنهما) قالا: حدثنا أحمد بن ادريس، ومحمد بن يحيى العطّار جميعاً، عن محمد ابن أحمد، عن يعقوب بن يزيد يرفعه الى أحد الامامين الباقر والصادق (عليهما السّلام) قال: إذا أصاب الرجل... وذكر مثله وزاد: الى يوم القيامة[2].

باب (١١)
من مزايا البنات

٢٦٦٢٣ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكونيّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): نعم الولد البنات مُلطّفات، مُجهّزات، مُونسات، مباركات، مفلّيات[3و4].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٢ ح٤٧٠٠. وقوله: «مُعان» أي: يُعينه اللّه تعالى ويُسهِّل له رزقها.

٢ـ ثواب الأعمال: ص٢٤٠ ح٤.

٣ـ قوله (صلّى اللّه عليه وآله): «مجهّزات» أي مهيّآت لامور الوالدين(مرآة العقول) و«مفلِّيات» أي باحثات عن القمل، يقال: فَلَأرأسه: بحثه عن القمل، والنساء يُقال لهنّ الفاليات والفَوالي ـ كما في لسان العرب ـ.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٥ ح٥.

باب (١٢)
البنتُ خيرة الله تعالى للوالدين

٢٦٦٢٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عدّة من أصحابه، عن الحسن بن عليّ بن يوسف، عن الحسن بن سعيد اللّخمي قال: وُلد لرجل من أصحابنا جارية فدخل على أبي عبدالله (عليه السّلام) فرآه متسخّطاً فقال له أبو عبدالله (عليه السّلام): أرأيت لو أنّ الله (تبارك وتعالى) أوحى إليك أن أختار لك أو تختار لنفسك ما كنت تقول؟

قال: كنت أقول: يا ربّ تختار لي.

قال: فإنّ الله قد اختار لك.

قال: ثمّ قال: إنّ الغلام الّذي قتله العالم الّذي كان مع موسى (عليه السّلام) وهو قول الله (عزّوجلّ): ﴿فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْراً مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْماً﴾[1] أبدلهما الله به جارية ولدت سبعين نبيّاً[2].

٢٦٦٢٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن إبراهيم بن مهزم، عن إبراهيم الكرخي، عن ثقة حدّثه من أصحابنا قال: تزوّجت بالمدينة فقال لي أبو عبدالله (عليه السّلام): كيف رأيت؟

١ـ الكهف ١٨: ٨١.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٦ ح١١.

قلت: مارأى رجل من خير في امرأة إلاّ وقد رأيته فيها ولكنْ خانتني.

فقال: وماهو؟

قلت: وُلدتْ جارية.

قال: لعلّك كرهتها، إنّ اللّه (عزّوجلّ) يقول: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لاَتَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُم نَفْعاً﴾[1و2].

٢٦٦٢٦ـ الكافي: أحمد بن محمّد العاصمي، عن عليّ بن الحسن التيمليّ، عن عليّ بن أسباط، عن أبيه، عن الجارود بن المنذر قال: قال لي أبو عبداللّه (عليه السّلام): بلغني أنّه وُلد لك ابنة فتسخطها وما عليك منها؟! ريحانة تشمّها وقد كُفيتَ رزقها و[قد] كان رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أبا بنات[3].

٢٦٦٢٧ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: كان رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أبا بنات[4].

١ـ النساء ٤: ١١.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٤ ح١.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٦ ح٩.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٥ ح٢.

باب (١٣)
البنات حسنات والبنون نعمة

٢٦٦٢٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن بعض من رواه، عن أحمد بن عبدالرحيم، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: البنات حسنات، والبنون نعمة، فإنّما يثاب على الحسنات، ويسأل عن النعمة[١].

٢٦٦٢٩ـ من لايحضره الفقيه: روى أبان بن تغلب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: البنات حسنات، والبنون نعمة، فالحسنات[٢] يثاب عليها، والنعمة يسأل عنها[٣].

ثواب الأعمال: حدثني محمد بن الحسن (رضي الله عنه) قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار، عن موسى بن عمر، عن أبي عبدالله، عن يحيى بن خاقان، عن رجل، عن أبان بن تغلب مثله[٤].

٢٦٦٣٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن موسى، عن أحمد بن الفضل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: البنون نعيم والبنات حسنات، والله يسأل عن النعيم ويثيب على الحسنات[٥].

١ـ الكافي: ج٦ ص٦ ح٨.
٢ـ في ثواب الأعمال: والحسنات.
٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨١ ح٤٦٩٢.
٤ـ ثواب الأعمال: ص٢٣٩.
٥ـ الكافي: ج٦ ص٧ ح١٢.

أقول: قوله (عليه السّلام): «واللّه يسأل عن النعيم» اشارة الى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَومئذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ ولاينافي هذا الحديث ماورد في الأحاديث من انّ النعيم هو ولاية أهل البيت (عليهم السلام) فهذا من مصاديق ذلك والولاية هي المصداق التام الكامل.

باب (١٤)
النهي عن تمنّي موت البنت

٢٦٦٣١ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن جارود قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): إنّ لي بنات.

فقال: لعلّك تتمنّى موتهنّ، أما إنّك إن تمنّيت موتهنّ فمتن[1] لم تؤجر [يوم القيامة] ولقيت اللّه (عزّوجلّ) يوم[2] تلقاه وأنت عاص[3].

من لايحضره الفقيه: قال عمر بن يزيد للصادق (عليه السّلام): انّ لي بنات... وذكر مثله[4].

١ـ في الفقيه: ومتن.

٢ـ في الفقيه: ولقيت ربك حين.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٥ ح٤.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٢ ح٤٦٩٦.

باب (١٥)
الدعاء لطلب الولد

٢٦٦٣٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن صالح بن السندي، عن جعفر بن بشير الخزّاز، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): إذا أبطأ على أحدكم الولد فليقل: «**اللهمّ لاتذرني فرداً وأنت خير الوارثين، وحيداً وَحشاً فيقصُر شُكري عن تفكّري، بل هب لي عاقبة صدقٍ ذكوراً وإناثاً آنسُ بهم من الوحشة، وأسكن إليهم من الوحدة، وأشكرك عند تمام النعمة، ياوهّاب ياعظيم يامعظّم، ثمّ أعطني في كلّ عافية شكراً حتى تبلّغني منها رضوانك في صدق الحديث، وأداء الأمانة، ووفاء بالعهد**»[1].

٢٦٦٣٣ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن إسماعيل بن عبدالخالق، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبيدة قال: أتت عليّ ستّون سنة لايولد لي فحججت فدخلت على أبي عبدالله (عليه السّلام) فشكوت إليه ذلك فقال لي: أو لم يولد لك؟

قلت: لا.

قال: إذا قدمت العراق فتزوّج امرأة ولاعليك أن تكون سوءاء.

قال: قلت: وما السوءاء؟

قال: امرأة فيها قبح، فإنّهنّ أكثر أولاداً، وادع بهذا الدّعاء فإني

١ـ الكافي: ج٦ ص٧ ح١.

أرجو أن يرزقك اللّه ذكوراً وإناثاً والدّعاء: «**اللهمّ لاتذرني فرداً وحيداً وَحِشاً فيقصر شكري عن تفكّري، بل هب لي أُنساً وعاقبة صدق ذكوراً وإناثاً أسكنُ إليهم من الوحشة، وآنسُ بهم من الوحدة، وأشكرك على تمام النعمة ياوهّاب ياعظيم يامُعطي أعطني في كلّ عاقبة خيراً حتّى تبلّغني منتهى رضاك عنّي في صدق الحديث وأداء الأمانة ووفاء العهد**»[1].

٢٦٦٣٤ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرميّ، عن الحارث النصري قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): إنّي من أهل بيت قد انقرضوا وليس لي ولد.

قال: ادع وأنت ساجد: «**[ربّ هب لي من لدنك وليّاً يرثني] ربّ هب لي من لدنك ذرّية طيّبة إنّك سميع الدّعاء، ربّ لاتذرني فرداً وأنت خير الوارثين**».

قال: ففعلتُ فوُلد لي عليّ والحسين[2].

٢٦٦٣٥ـ طب الأئمة (عليهم السّلام): عن الحارث بن المغيرة قال: قلت لأبي عبداللّه الصادق (عليه السّلام): إنّي من أهل بيت وقد انقرضوا وليس لي ولد.

قال: فادع اللّه تعالى وأنت ساجد، وقل: «**ربّ هب لي من لدنك ذرّية طيبة إنك سميع الدعاء، ربّ لاتذرني فرداًوأنت خير**

١ـ الكافي: ج٦ ص٩ ح٨.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٨ ح٢.

الوارثين» وليكن ذلك في الركعة الأخيرة من صلاة العتمة، ثم جامع أهلك من ليلتك.

قال الحارث بن المغيرة: ففعلت فولد لي علي والحسين[1].

٢٦٦٣٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن رجل، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من أراد أن يُحبَل له فليصلّ ركعتين بعد الجمعة، يطيل فيهما الركوع والسجود، ثمّ يقول: «**اللهمّ إنّي أسألك بما سألك به زكريّا ياربّ لاتذرني فرداًوأنت خير الوارثين، اللهمّ هب لي من لدنك ذرّيّة طيّبة إنّك سميع الدّعاء، اللهمّ باسمك استحللتُها وفي أمانتك أخذتُها فإن قضيت في رحمها ولداً فاجعله غلاماً مباركاً [زكيّاً] ولاتجعل للشّيطان فيه شركاً ولانصيباً**»[2].

٢٦٦٣٧ـ جمال الأسبوع: حدّث أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا أبو علي بن همام قال: حدثنا عبدالله بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن ابن بطّة، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: مَن أراد أن يُحبَل له، فليصلّ ركعتين بعد الجمعة يُطيل فيهما الركوع والسجود، ثم يقول: «**اللهم إنّي أسألك بما سألك به زكريا ربِّ لاتذرني فرداً وأنت خير الوارثين، اللّهم فهب لي ذرّيّة طيبة إنّك سميع الدعاء، اللّهم باسمك استحللتها، وفي أمانتك أخذتها،**

١ـ طب الأئمة: ص١٣٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١١٩.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٨ ح٣.

فإن قضيت في رحمها ولداً، فاجعله غلاماً زكيّاً، ولاتجعل للشيطان فيه نصيباً ولاشركاً»[١].

باب (١٦)
الاستغفار في السَّحر لطلب الولد

٢٦٦٣٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن شعيب، عن النّضر بن شعيب، عن سعيد بن يسار قال: قال رجل لأبي عبداللّه (عليه السّلام): لايولد لي، فقال: استغفر ربّك في السّحر مائة مرّة فإن نسيته فاقضه[٢].

باب (١٧)
آيات قرآنية تُقرأ لطلب الولد

٢٦٦٣٩ـ الكافي: أحمد بن محمد العاصمي، عن عليّ بن الحسن التيملي، عن عمرو بن عثمان، عن أبي جميلة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال له رجلٌ من أهل خراسان بالرّبذة: جعلت فداك لم أرزق ولداً.

فقال له: إذا رجعت إلى بلادك وأردت أن تأتي أهلك فاقرأ إذا أردت ذلك ﴿وَذَا النُّونِ إذ ذَّهَبَ مُغَاضِباً فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدرَ عَلَيْه فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لاَّ إلَهَ إلاّ أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمينَ﴾[٣] إلى

١ـ جمال الأسبوع: ص٢٧١ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٢٠.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٩ ح٦.

٣ـ الانبياء ٢١: ٨٧ ـ ٩٠.

ثلاث آيات فإنّك ستُرزق ولداً إن شاء اللّه[١].

٢٦٦٤٠ـ مكارم الأخلاق: من كتاب (نوادر الحكمة)، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: دخل رجل عليه، فقال: يابن رسول اللّه وُلد لي ثمان بنات رأس على رأس، ولم أر قطّ ذَكَراً فادع اللّه (عزّوجلّ) أن يرزقني ذكراً؟

فقال الصادق (عليه السّلام): إذا أردت المواقعة وقعدت مقعد الرّجل من المرأة فضع يدك اليمنى على يمين سرّة المرأة، واقرأ إنّا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرّات، ثمّ واقع أهلك فانّك ترى ما تحبّ، وإذا تبيّنت الحمل فمتى ما تقلّبت من اللّيل فضع يدك على يمنة سرّتها واقرأ إنّا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرّات.

قال الرجل: ففعلت ذلك فولد لي سبع ذكور رأس على رأس وقد فعل ذلك غير واحد فرزقوا ذكوراً[٢].

باب (١٨)
استحباب اكل النّفساء التّمر البرني

٢٦٦٤١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبدالعزيز بن حسّان، عن زرارة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): خير تموركم البرني،

١ـ الكافي: ج٦ ص١٠ ح١٠.

٢ـ مكارم الاخلاق: ج١ ص٤٨٣ ح١٦٧١ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١١٠.

فأطعموه نساءكم[١] في نفاسهنّ تخرج أولادكم زكيّاً حليماً[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله وفيه: يخرج أولادكم حكماء[٣].

أقول: الظاهر أن الأثَر ينتقل عن طريق الرضاع الى الولد، فيكون زكيّاً حليماً.

٢٦٦٤٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عليّ، عن أبي سعيد الشامي، عن صالح بن عقبة قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السّلام) يقول: أطعموا البرني نساءكم في نفاسهنّ تحلم أولادكم[٤].

المحاسن: البرقي، عن محمد بن عبدالله الهمداني، عن أبي سعيد الشامي مثله[٥].

مكارم الأخلاق: عن أبي عبدالله (عليه السّلام) نحوه[٦].

٢٦٦٤٣ـ المحاسن: البرقي، عن أبي القاسم ويعقوب[٧] بن يزيد، عن القنديّ، عن ابن سنان، عن أبي البختري، عن أبي عبدالله (عليه

١ـ في التهذيب: فأطعموها النساء.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٢٢ ح٣. والبرني: ضرب من التمر أحمر مُشرَب بصُفرة كثير اللحاء عَذْب الحلاوة، وهو أجود التمر (لسان العرب).

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٩ ح١٧٥٦.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٢٢ ح٥.

٥ـ المحاسن: ج٢ ص٣٤٥ ح٢١٩٠ الطبعة الحديثة.

٦ـ مكارم الأخلاق: ج١ ص٣٦٦ ح١٢٠٦ الطبعة الحديثة.

٧ـ في بحار الأنوار: ويونس.

السّلام) قال: ما استشفت نفساء بمثل الرّطب لأنّ اللّه أطعم مريم جنيّاً[١] في نفاسها[٢].

٢٦٦٤٤ـ المحاسن: البرقي، عن عدّة من أصحابنا، عن عليّ بن أسباط، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لو كان طعام أطيب من الرّطب لأطعمه اللّه مريم[٣].

باب (١٩)
اكْل السفرجل يحسِّن الولد

٢٦٦٤٥ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد رفعه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: من أكل سفرجلة على الرِّيق طاب ماؤه وحَسُن ولده[٤].

المحاسن: البرقي، عن سجادة رفعه إلى أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[٥].

٢٦٦٤٦ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن عليّ بن الحسن التيملي، عن الحسين بن هاشم، عن أبي أيّوب الخزّاز، عن محمد بن مسلم قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام) ونظر إلى غلام جميل:

١ـ رطباً جنيّاً: أي غضاً. ويقال: «جَنيّ» أي مجني طري (مجمع البحرين).
٢ـ المحاسن: ج٢ ص٣٤٦ ح٢١٩٣ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج٦٦ ص١٣٥.
٣ـ المحاسن: ج٢ ص٣٤٥ ح٢١٩٢ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج٦٦ ص١٣٥.
٤ـ الكافي: ج٦ ص٣٥٧ ح٣.
٥ـ المحاسن: ج٢ ص٣٦٥ ح٢٢٧٣ الطبعة الحديثة.

ينبغي أن يكون أبو هذا الغلام أكل السفرجل[١].

المحاسن: البرقي، عن بعض أصحابنا، عمّن ذكره، عن أبي أيّوب الخزّاز، عن محمد بن مسلم قال: نظر أبو عبدالله (عليه السّلام)... وذكر نحوه وزاد: وقال: السفرجل يحسّن الوجه ويجمّ الفؤاد[٢].

٢٦٦٤٧ـ مكارم الأخلاق: عن الصادق (عليه السّلام) أنّه نظر الى غلام جميل فقال: ينبغي أن يكون ابو هذا أكل سفرجلاً ليلة الجماع[٣].

٢٦٦٤٨ـ بحار الأنوار: كتاب الامامة والتبصرة ـ عن سهل بن أحمد، عن محمد بن محمد بن الأشعث، عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): رايحة الأنبياء رايحة السفرجل، ورايحة الحور العين رايحة الآس، ورايحة الملائكة رايحة الورد، ورائحة ابنتي فاطمة الزهراء رائحة السفرجل والآس والورد، ولابعث اللّه نبيّاً ولاوصيّاً إلاّ وجد منه رائحة السفرجل، فكلوها وأطعموا حبالاكم يحسّن أولادكم[٤].

١ـ الكافي: ج٦ ص٢٢ ح٢.

٢ـ المحاسن: ج٢ ص٣٦٥ ح٢٢٧٤ الطبعة الحديثة. يجمّ الفؤاد: أي يُريحه، وقيل: يجمعه ويكمّل صلاحه ونشاطه (لسان العرب).

٣ـ مكارم الاخلاق: ج١ ص٣٧٣ ح١٢٤١ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج٦٦ ص١٧٧.

٤ـ بحار الأنوار: ج٦٦ ص١٧٧ ح٣٩.

٢٦٦٤٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان جعفر بن أبي طالب عند النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) فأُهدي إلى النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) سفرجل فقطع منه النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) قطعة وناولها جعفراً فأبى أن يأكلها، فقال: خذها وكلها فإنّها تذكّي القلب[1] وتشجّع الجبان.

وفي رواية أُخرى: كُلْ فإنّه يصفّي اللّون ويحسّن الولد[2].

باب (٢٠)
أقلّ الحمل وأكثره

٢٦٦٥٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن وهب، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): يعيش الولد لستة أشهر ولسبعة أشهر ولتسعة أشهر[3] ولا يعيش لثمانية أشهر[4].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[5].

٢٦٦٥١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن

١ـ ذكْوَ قلبه: اذا حيَّ بعد بَلادَة، وقلبٌ ذكي: اذا كان سريع الفطنة (لسان العرب).

٢ـ الكافي: ج٦ ص٣٥٧ ح٢.

٣ـ في التهذيب: ولسبعة أو لتسعة.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٥٢ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١١٥ ح٣٩٨.

الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عمّن ذكره، عن أحدهما (عليهما السّلام) في قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾[1].

قال: الغيض كلّ حمل دون تسعة أشهر، وما تزداد كلّ شيء يزداد على تسعة أشهر فكلّما رأت المرأة الدّم الخالص في حملها فإنّها تزداد بعدد الأيّام الّتي رأت في حملها من الدّم[2].

تفسير العياشي: عن حريز رفعه إلى أحدهما (عليهما السّلام) نحوه[3].

٢٦٦٥٢ـ تفسير العياشي: عن زرارة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في قول اللّه: ﴿اللّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى﴾ قال: الذكر والأنثى ﴿وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ﴾ قال: ما كان دون التسعة فهو غيض ﴿وَمَا تَزْدَادُ﴾ قال: ما رأت الدّم في حال حملها ازداد به على التسعة الأشهر، إن كانت رأت الدّم خمسة أيام أو أقلّ أو أكثر زاد ذلك على التسعة الأشهر[4].

٢٦٦٥٣ـ الكافي: محمد بن يحيى رفعه عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): لاتلد المرأة لاقلّ من

١ـ الرعد ١٣: ٨.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٢ ح٢.

٣ـ تفسير العياشي: ج٢ ص٣٨٠ ح٢١٨٩ الطبعة الحديثة.

٤ـ تفسير العياشي: ج٢ ص٣٨١ ح٢١٩٣ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٢٥.

ستة أشهر[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى رفعه الى أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٢].

٢٦٦٥٤ـ التهذيب ـ من لايحضره الفقيه: الحسن بن محبوب، عن أبي جميلة، عن أبان بن تغلب قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة فلم تلبث بعد ما أُهديتْ اليه الاّ أربعة أشهر حتى ولدت جارية، فأنكر ولدها، وزعمت هي أنها حبلت منه؟

فقال: لايقبل ذلك منها، وإن ترافعا الى السلطان تلاعنا وفرّق بينهما ولم تحلّ له ابداً[٣].

٢٦٦٥٥ـ من لايحضره الفقيه: روى سلمة بن الخطّاب، عن اسماعيل بن [اسحاق، عن اسماعيل بن] أبان، عن غياث، عن جعفر ابن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ (عليهم السّلام) قال: أدنى ما تحمل المرأة لستة أشهر وأكثر ما تحمل لسنتين[٤].

أقول: أقَلُّ مدَّة الحمل ستة أشهر، وليس أقَلّ منها، وهذا من الامور الثابتة، واليه اشار القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاَثُونَ شَهْراً﴾[٥] حيث اعتبر أدنى مدَّة الحمل ستة أشهر وفترة الرضاع

١ـ الكافي: ج٥ ص٥٦٣ ح٣٢.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٨٦ ح١٩٥٥.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٦٧ ح٥٨٠ ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٧١ ح٤٦٤٢.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١١ ح٤٧٩٣.

٥ـ الاحقاف ٤٦: ١٥.

سنتين، بقوله سبحانه: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ..﴾[1].

والفترة المتعارَفة للحمل هي تسعة أشهر، وأكثرها سنة واحدة لا أكثر.

هذا.. وفي نسخة الوافي قوله (عليه السّلام): «وأكثر ما تحمل لسنة» بَدَل «لسنتين» وهو الصحيح.

باب (٢١)
أوعية الرَّحِم وسُبُلُه

٢٦٦٥٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، وغيره، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن إسماعيل بن عمر، عن شعيب العقرقوفي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إنّ للرّحم أربعة سبل في أيّ سبيل سلك فيه الماء كان منه الولد واحد واثنان وثلاثة وأربعة ولايكون إلى سبيل أكثر من واحد[2].

٢٦٦٥٧ـ الكافي: عليّ بن محمد رفعه، عن محمد بن حمران، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إنّ اللّه (عزّوجلّ) خلق للرّحم أربعة أوعية، فما كان في الأوّل فللأب[3] وما كان في الثاني فللأُمّ وما

١ـ البقرة ٢: ٢٣٣.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٦ ح١.

٣ـ لعل المراد ان النطفة ان استقرت في الوعاء الأول فالولد يشبه الاب وهكذا في البواقي (الوافي).

كان في الثالث فللعمومة وما كان في الرابع فللخؤولة[١].

باب (٢٢)
من هو الولد الأكبر من التوأمين

٢٦٦٥٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن أحمد بن اشيم، عن بعض أصحابه قال: أصاب رجل غلامين في بطن فهنّأهُ أبو عبدالله (عليه السّلام) [ثم] قال: أيّهما الاكبر؟

فقال:[٢] الذي خرج أوّلاً.

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): الّذي خرج آخراً هو أكبر[٣] أما تعلم أنّها حملت بذاك[٤] أوّلاً وانّ هذا دخل على ذاك[٥] فلم يمكنه أن يخرج حتى خرج هذا فالذي يخرج آخراً[٦] هو اكبرهما[٧].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٨].

أقول: الطفل الذي وُلد أولاً هو الأكبر، حَسَب الأدلَّة الشرعيَّة، وعليه فتوى المشهور من الفقهاء.

١ـ الكافي: ج٦ ص١٧ ح٢.
٢ـ في التهذيب: أيّهما أكبر؟ قال.
٣ـ في التهذيب: أخيراً هو الاكبر.
٤ـ في التهذيب: بذلك.
٥ـ في التهذيب: على ذلك.
٦ـ في التهذيب: أخيراً.
٧ـ الكافي: ج٦ ص٥٣ ح٨.
٨ـ التهذيب: ج٨ ص١١٤ ح٣٩٥.

باب (٢٣)
مراحل نموّ الصبيّ ونضجه وبلوغه

٢٦٦٥٩ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: الغلام لايلقح[١] حتّى يتفلّك[٢] ثدياه وتسطع ريح إبطيه[٣].

أقول: حينما يبلغ الصبيّ مرحلة المراهقة ويكون على اعتاب البلوغ تبدأ ثدياه بالاستدارة والبُروز قليلاً، وتفوح رائحة ابطيه وبعدها تظهر العلائم الشرعيَّة للبلوغ.

٢٦٦٦٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن موسى بن عمر، عن علي بن الحسين [بن الحسن] الضرير، عن حمّاد ابن عيسى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): يشبّ الصّبيّ كل سنة أربع أصابع بأصابع نفسه[٤].

٢٦٦٦١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، وعلي بن ابراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن خليل بن عمرو اليشكري، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)

١ـ ألقَح الفحل النّاقة: أحبلها. (اقرب الموارد).

٢ـ تفلّك ثدي الجارية: استدار. (أقرب الموارد).

٣ـ الكافي: ج٦ ص٤٦ ح٣. سطعت الرائحة: فاحَت وعَلَت وارتفعت (لسان العرب).

٤ـ الكافي: ج٦ ص٤٦ ح٢.

قال: كان أمير المؤمنين (عليه السّلام) يقول: إذا كان الغلام ملتاث الأدرة[١] صغير الذَّكَر ساكن النّظر فهو ممّن يُرجى خيره ويُؤمَن شرّه.

قال: وإذا كان[٢] الغلام شديد الأدرة كبير الذَّكَر حاد النّظر فهو ممّن لايُرجى خيره ولايؤمن شرّه[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد، عن ابن محبوب مثله[٤].

أقول: الظاهر أن هذه الأوصاف ـ المذكورة في الحديث ـ ليست حتميَّة ولا عامَّة للجميع، فليس كلُّ من كان ساكن النظر فهو ممّن يُرجى خيرُه، وليس كلُّ من كان حادَّ النظر فهو ممّن لايُرجى خيره، بل قد يكون ذلك وقد لايكون.. ولعلّ هذه الأوصاف ذُكرتْ لمصاديق خاصَّة، فهي قضيَّة خارجيَّة لا قضيّة حقيقية ـ على اصطلاح أهل المنطق ـ.

يضاف الى هذا.. أن الحديث ضعيف السَّنَد لجهالة بعض رواته. واللّه العالِم.

١ـ في التهذيب: ملثاث الأدرَة. اللُّوثة ـ بالضمّ ـ: الاسترخاء. والأُدرَةُ: نفخة في الخصية. (النهاية) والمراد هنا كون الغلام مسترخى الخصية.

٢ـ في التهذيب: وقال: اذا كان.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٥١ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١١٤ ح٣٩٣.

باب (٢٤)
ما يقال عند التهنئة بالولد

٢٦٦٦٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن الحسين، عن مرازم، عن أخيه قال: قال رجل لأبي عبدالله (عليه السّلام): ولد لي غلام.

فقال: رزقك الله شكر الواهب[١]، وبارك لك في الموهوب، وبلغ أشُدّه، ورزقك الله برّه[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله وفيه: ورزقك برّه[٣].

٢٦٦٦٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن بكر بن صالح، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: هنّأ رجل رجلاً أصاب إبناً فقال: يهنّئك الفارس.

فقال له الحسن (عليه السّلام): ما علمك يكون[٤] فارساً أو راجلا!!

قال[٥]: جعلت فداك فما أقول؟

قال: تقول: «شَكرتَ الواهب، وبورك لك في الموهوب، وبلغ

١ـ في التهذيب: شكرت الواهب.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٧ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٧ ح١٧٤٣.

٤ـ في الفقيه: أن يكون.

٥ـ في التهذيب: قال: قلت. وفي الفقيه: فقال له.

اشدّه، ورزقك[١] برّه»[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): رجل هنأ رجلاً أصاب ابناً... وذكر مثله[٤].

باب (٢٥)
استحباب تسمية الولد قبل الولادة

٢٦٦٦٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: حدّثني أبي عن جدّي قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): سمُّوا أولادكم قبل أن يولدوا، فإن لم تدروا أذكرٌ أم أُنثى فسمّوهم بالأسماء الّتي تكون للذَّكر والأُنثى، فإنّ أسقاطكم إذا لقوكم يوم القيامة ولم تسمّوهم يقول السِّقط لأبيه: ألاّ سمّيتني؟! وقد سمّى رسولُ الله (صلّى الله عليه وآله) محسناً قبل أن يولد[٥].

علل الشرايع: أبي (رحمه الله) قال: حدثنا سعد بن عبدالله،

١ـ في الفقيه: ورزقت.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٧ ح٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٧ ح١٧٤٤.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٠ ح٤٦٨٧.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٨ ح٢.

عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن ابن راشد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) نحوه بزيادة: وايّاكم وشرب الماء قياماً على أرجلكم فإنّه يورث الدّاء الذي لا دواء له الاّ أن يعافي اللّه (عزّوجلّ)[1].

٢٦٦٦٥ـ قرب الإسناد: السندي بن محمّد، عن أبي البختري، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): سمّوا أسقاطكم، فإنّ الناس إذا دُعوا يوم القيامة بأسمائهم تعلّق الأسقاط بآبائهم فيقولون: لِم لَم تسمّونا؟

قال: فقالوا: يارسول اللّه هذا من عرفنا أنه ذكر سمّيناه باسم الذُّكور، ومن عرفنا أنّها أُنثى سمّيناها باسماء الأُناث، أرأيت من لم يستبن خَلقه كيف نُسمّيه؟

قال: بالأسماء المشتركة مثل زائدة وطلحة وعنبسة وحمزة[2].

باب (٢٦)

استحباب التسمية يوم السابع

٢٦٦٦٦ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انه قال: يُسمَّى المولود [في] يوم سابعه، وقال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): اذا كان اسم بعض اهل البيت اسم نبيٍّ لم تزل البركة فيهم[3].

١ـ علل الشرايع: ص٤٦٤ ح١٤.

٢ـ قرب الاسناد: ص١٦٠ ح٥٨٤ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٢٢.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص١٨٨ ح٦٨٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٤٣.

باب (٢٧)
استحباب تسمية المولود بالاسماء الحسنة

٢٦٦٦٧ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن الحسين بن زيد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن أبي عبدالله (عليهم السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): استحسنوا أسماءكم فإنّكم تُدعَون بها يوم القيامة، قم يا فلان بن فلان إلى نورك، وقم يافلان بن فلان لانور لك[١].

٢٦٦٦٨ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): إنّ أوّل ما نحل أحدكم ولده الإسم الحَسَن، فليحسن أحدكم اسم ولده[٢].

٢٦٦٦٩ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن جعفر بن محمد الاشعري، عن ابن القدّاح، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: جاء رجل الى النبي (صلّى الله عليه وآله) فقال: يارسول الله ولد لي غلام فماذا أسمّيه؟

قال: سمّه بأحبّ الاسماء إلي: حمزة[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٤].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٩ ح١٠.

٢ـ الجعفريات: ص١٨٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٢٧.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٩ ح٩.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٨ ح١٧٤٩.

باب (٢٨)
استحباب تغيير الأسماء القبيحة

٢٦٦٧٠ـ قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: كان رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) يغيّر الأسماء القبيحة في الرّجال والبلدان[1].

باب (٢٩)
استحباب تسمية الحمل باسم محمد ليكون ذكراً

٢٦٦٧١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن الحسين بن أحمد المنقريّ، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إذا كان بامرأة أحدكم حبل فأتى عليها أربعة أشهر فليستقبل بها القبلة وليقرأ «آية الكرسي» وليضرب على جنبها وليقل: «اللهمّ إنّي قد سمّيته محمداً» فإنّه يجعله غلاماً، فإن وفا بالاسم بارك اللّه له فيه، وإن رجع عن الاسم كان للّه فيه الخيار إن شاء أخَذه وإن شاء تركه[2].

٢٦٦٧٢ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه قال: ما من رجل يحمل له حمل فينوي أن يسمّيه محمداً

١ـ قرب الاسناد: ص٩٣ ح٣١٠ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٢٤.
٢ـ الكافي: ج٦ ص١١ ح١.

إلاّ كان ذكراً إن شاء اللّه، وقال: هاهنا ثلاثة كلّهم محمّد محمّد محمّد.

وقال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام) في حديث آخر: يأخذ بيدها ويستقبل بها القبلة عند الأربعة الأشهر ويقول: «اللهمّ إنّي سمّيته محمداً» ولد له غلامٌ وإن حوّل اسمه أُخذ منه[1].

٢٦٦٧٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه شكا إليه رجلٌ أنّه لايولد له، فقال له أبو عبداللّه (عليه السّلام): إذا جامعت فقل: «اللّهمّ إنّك إن رزقتني ذكراً سمّيته محمّداً».

قال: ففعل ذلك فرزق[2].

باب (٣٠)

استحباب التسمية باسم محمد إلى اليوم السابع

٢٦٦٧٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن بعض أصحابنا، عمّن ذكره، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: لايولد لنا ولد إلاّ سمّيناه محمّداً فإذا مضى [لنا] سبعة[3] أيّام فإن شئنا غيّرنا وإن شئنا تركنا[4و5].

١ـ الكافي: ج٦ ص١١ ح٣.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٩ ح٧.

٣ـ في التهذيب: مضت سبعة.

٤ـ في التهذيب: والاّ تركنا.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٨ ح٤.

التهذيب: محمد بن يعقوب، (عن عدّة من أصحابنا) عن أحمد ابن محمد مثله[1].

باب (٣١)
استحباب احترام مَن اسمه محمد واكرامه

٢٦٦٧٥ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمد بن سنان، عن أبي هارون مولى آل جعدة قال: كنت جليساً لأبي عبدالله (عليه السّلام) بالمدينة ففقدني أيّاماً ثمّ إنّي جئت إليه فقال لي: لم أرك منذ أيّام يا أبا هارون.

فقلت: ولد لي غلام.

فقال: بارَكَ اللّه فيه فما سمّيته؟

قلت: سمّيتُه محمداً.

قال: فأقبل بخدّه نحو الأرض وهو يقول: محمّد محمّد محمّد حتّى كاد يلصق خدّه بالأرض ثمّ قال: بنفسي وبولدي وبأهلي وبأبويّ وبأهل الأرض كلّهم جميعاً الفداء لرسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)، لاتسبّهُ، ولاتضربه، ولاتُسيء إليه، واعلم أنّه ليس في الأرض دار فيها اسم محمّد، إلاّ وهي تقدّس كلّ يوم، ثمّ قال لي: عققت عنه.

قال: فأمسكت.

قال: وقد رآني حيث أمسكت ظنّ أنّي لم أفعل فقال: يا مصادف أُدن منّي، فواللّه ما علمت ما قال له إلاّ أنّي ظننت أنّه قد أمر

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٧ ح١٧٤٦.

لي بشيء فذهبت لأقوم فقال لي: كما أنت يا أبا هارون فجاءني مصادف بثلاثة دنانير، فوضعها في يدي فقال: يا أبا هارون اذهب فاشتر كبشين واستسمنهما واذبحهما وكل وأطعم[١].

٢٦٦٧٦ـ عيون أخبار الرضا (عليه السّلام): بالأسانيد الثلاثة قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم): إذا سميتم الولد محمّداً فأكرموه وأوسعوا له في المجالس، ولاتقبّحوا له وجهاً[٢].

صحيفة الامام الرضا (عليه السّلام): باسناده عن الرضا، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم): . . . وذكر مثله[٣].

باب (٣٢)
قُدسيَّة اسم احمد ومحمد

٢٦٦٧٧ـ عيون أخبار الرضا (عليه السّلام): بالأسانيد الثلاثة[٤] قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم): ما من مائدة وضعت وحضر عليها[٥] من اسمه أحمد أو محمّد الاّ قدّس ذلك المنزل في كل يوم مرّتين[٦].

١ـ الكافي: ج٦ ص٣٩ ح٢.
٢ـ عيون أخبار الرضا: ج٢ ص٢٩ ح٢٩.
٣ـ صحيفة الامام الرضا: ص٨٨ ح١٨. منهما وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٢٧.
٤ـ المذكورة في العيون: ج٢ ص٢٤ ح٤.
٥ـ في صحيفة الامام الرضا: فقعد عليها.
٦ـ عيون أخبار الرضا: ج٢ ص٢٩ ح٣١.

صحيفة الامام الرضا (عليه السّلام): باسناده عن الرضا، عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم): . . . وذكر مثله[١].

باب (٣٣)
إكرام مَن اسمه محمد يوم القيامة

٢٦٦٧٨ـ وسائل الشيعة: علي بن عيسى في كشف الغمّة نقلاً من كتاب (اليواقيت) لأبي عمر الزاهد، عن العطافيّ، عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام)، عن ابن عبّاس قال: إذا كان يوم القيامة نادى مناد: ألا ليقم كلّ من اسمه محمّد فليدخل الجنة لكرامة سميّه محمّد (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم)[٢].

باب (٣٤)
النهي عن جفاء رسول اللّه

٢٦٦٧٩ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن سليمان بن سماعة، عن عمّه عاصم الكوزيّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّ النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) قال: من ولد له أربعة أولاد لم يسمّ أحدهم باسمي فقد جفاني[٣].

١ـ صحيفة الامام الرضا: ص٨٨ ح٢٠. منهما وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٢٧.
٢ـ وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٢٧ ح١٠.
٣ـ الكافي: ج٦ ص١٩ ح٦.

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) نحوه[١].

٢٦٦٨٠ـ أمالي الطوسي: حدثنا الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن بن عليّ بن الحسن الطوسي (رضي اللّه عنه) قال: أخبرنا أبو الحسن قال: حدثني الخال أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه قال: حدثني حكيم بن داود القيّاف قال: حدثني سلمة بن الخطّاب قال: حدثني سليمان بن سماعة الحذّاء، عن عمّه عاصم، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم): من ولد له ثلاث بنين ولم يسمّ أحدهم محمّداً فقد جفاني[٢].

أقول: مَن رَزقه اللّه ثلاثة بنين ولم يُسمّ أحدهم محمداً فقد جفا رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) وأكثر جفاءاً مَن رُزق أربعاً ولم يُسمّ أحدهم محمداً، وبهذا نجمع بين هذين الحديثين. واللّه العالم.

باب (٣٥)

جواز التسمية بأسماء رسول اللّه إلاّ ما اُختصّ به

٢٦٦٨١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عيسى، عن صفوان رفعه إلى أبي جعفر أو أبي عبداللّه (عليهما السّلام) قال: هذا محمّد أُذن لهم في التسمية به،

١ـ الجعفريات: ص١٨٤.

٢ـ أمالي الطوسي: ص٦٨٢ ح١٤٥٣. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٢٧.

فمن أُذن لهم في «يس»؟ يعني التسمية وهو اسم النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله)[١].

أقول: الظاهر جواز التسمية بكل أسماء رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) الاّ ما كان خاصاً به مثل: رسول اللّه، نبيّ اللّه، و ما شابه. واللّه العالِم.

باب (٣٦)
استحباب التسمية بما دلَّ على العبوديّة

٢٦٦٨٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن ابن ميّاح، عن فلان بن حميد أنّه سأل أبا عبداللّه (عليه السّلام) وشاوره في اسم ولده.

فقال: سمّه بأسماء من العبوديّة.

فقال: أيّ الأسماء هو؟

فقال: عبدالرحمن[٢].

باب (٣٧)
استحباب التكنية باسم الأب

٢٦٦٨٣ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكونيّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: من السنّة والبرّ أن

١ـ الكافي: ج٦ ص٢٠ ح١٣.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٨ ح٥.

يكنّى الرّجل باسم أبيه[١].

بحار الأنوار: كتاب (الامامة والتبصرة) لعليّ بن بابويه ـ عن أحمد بن علي، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن ابراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): السنّة . . . وذكر مثله[٢].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) نحوه[٣].

باب (٣٨)
لا كنية في الجنة لأحد الاّ لآدم

٢٦٦٨٤ـ الجعفريات: بإسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): أهل الجنة ليس لهم كنى، إلاّ آدم (عليه السّلام) فإنّه يكنى بأبي محمد، توقيراً وتعظيماً[٤].

١ـ الكافي: ج٢ ص١٦٢ ح١٦.

٢ـ بحار الأنوار: ج١٠٤ ص١٣١ ح٣٠.

٣ـ الجعفريات: ص١٨٩.

٤ـ الجعفريات: ص١٩٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢١٣.

باب (٣٩)
النهي عن التسمّي بالأسماء المكروهة

٢٦٦٨٥ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، [عن الحلبي][1]، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) دعا بصحيفة حين حضره الموت يريد أن ينهى عن أسماء يتسمّى بها فقبض[2] ولم يسمّها، منها: الحكم، وحكيم، وخالد، ومالك، وذكر أنّها ستّة أو سبعة ممّا لايجوز أن يتسمى بها[3].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[4].

٢٦٦٨٦ـ اختيار معرفة الرجال: حمدويه قال: حدثني يعقوب ابن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عليّ بن عطية قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام) لعبدالملك بن أعين: كيف سمّيت ابنك ضُريساً؟

فقال: كيف سمّاك أبوك جعفراً؟

قال: إنّ جعفراً نهرٌ في الجنّة، وضُريس اسم شيطان[5].

٢٦٦٨٧ـ نوادر الراوندي: باسناده عن موسى بن جعفر، عن

١ـ مابين المعقوفتين من التهذيب.

٢ـ في التهذيب: وقبض.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٢٠ ح١٤.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٩ ح١٧٥١.

٥ـ اختيار معرفة الرجال: ج١ ص٤١٢ ح٣٠٢. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٣١.

آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): نعم الأسماء عبداللّه، وعبدالرحمن، الأسماء المعبّدة[١]، وشرّها همام والحارث، وأكره مبارك وبشير وميمون، لئلا يقال: ثَمّ مبارك، ثَمّ بشير، ثَمّ ميمون، فيقال: لا، ولاتسمّوا شهاب، فإنّ شهاب[٢] اسم من أسماء النار[٣].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)... وذكر مثله. وزاد: وكره الحاكم ومالكاً[٤].

باب (٤٠)
الكنى المكروهة

٢٦٦٨٨ـ الكافي ـ التهذيب: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّ النبي (صلّى اللّه عليه وآله) نهى عن أربع كنى: عن أبي عيسى، وعن أبي الحكم، وعن أبي مالك، وعن أبي القاسم إذا كان الاسم محمّداً[٥].

١ـ في الجعفريات: الاسماء المعتادة. ولعله تصحيف.

٢ـ أقول: هكذا في المصدر والصحيح أن يقال: «ولاتسمّوا شهاباً فانّ شهاباً...» ولعلّه وقع التصحيف من الراوي أو الناسخ.

٣ـ نوادر الراوندي: ص٩. منهما مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٣٢.

٤ـ الجعفريات: ص١٩٠.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٢١ ح١٥ ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٩ ح١٧٥٢.

الخصال: حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن عبداللّه بن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن عليّ (عليهم السّلام) أنّ النبي (صلّى اللّه عليه وآله) نهى... وذكر مثله[1].

٢٦٦٨٩ـ الجعفريات: بإسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): إنّي لا أحلّ لأحد أن يتسمّى باسمي ولا يتكنّى بكنيتي، إلاّ مولود لعليّ (عليه السّلام) من غير ابنتي فاطمة (عليها السّلام)، فقد نحلته اسمي وكنيتي، وهو محمد بن علي[2].

أقول: الظاهر أن النهي محمول على الكراهة، واللّه العالِم.

باب (٤١)
استحباب تحنيك المولود بالتمر

٢٦٦٩٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن القاسم ابن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): حنّكوا أولادكم[3]

١ـ الخصال: ص٢٥٠ ح١١٧.

٢ـ الجعفريات: ص١٨١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٣٣.

٣ـ الحَنَكُ من الانسان: باطن أعلى الفم من داخل. والتحنيك: أن تمضغ التمر ثم تدلكه بحنك الصبي داخل فمه (لسان العرب).

بالتّمر هكذا فعل النبيّ[١] (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم) بالحسن والحسين (عليهما السّلام)[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله إلاّ أنه أسقط: عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) من السند[٣].

باب (٤٢)

استحباب تحنيك المولود بتربة الامام الحسين (عليه السّلام)

٢٦٦٩١ـ التهذيب: أبو القاسم جعفر بن محمد، عن محمد بن جعفر الرزاز، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن موسى بن سعدان، عن عبداللّه بن القاسم، عن الحسين بن أبي العلاء قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: حنّكوا أولادكم بتربة الحسين (عليه السّلام) فإنّها أمان[٤و٥].

كامل الزيارات: حدثني محمد بن جعفر الرزّاز مثله[٦].

مصباح المتهجّد: روى الحسين بن أبي العلاء مثله[٧].

١ـ في التهذيب: فكذا فعل رسول اللّه.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٢٤ ح٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٦ ح١٧٤١.

٤ـ في كامل الزيارات: فانّه أمان.

٥ـ التهذيب: ج٦ ص٧٤ ح١٤٣.

٦ـ كامل الزيارات: ص٤٦٦ ح٧٠٨ الطبعة الحديثة.

٧ـ مصباح المتهجّد: ص٧٣٢ الطبعة الحديثة.

باب (٤٣)
استحباب الأذان في أُذن المولود اليمنى والاقامة في اليسرى والتقطير في أنفه

٢٦٦٩٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): من ولد له مولود فليؤذّن في أذنه اليمنى بأذان الصلاة وليقم في اليسرى[1] فإنّها عصمة من الشيطان الرّجيم[2].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي مثله[3].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): . . . وذكر نحوه[4].

٢٦٦٩٣ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن أبان، عن حفص الكناسيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: مُروا القابلة أو بعض من يليه أن تقيم الصلاة في أُذنه اليمنى فلايصيبه لَمَم ولاتابعة أبداً[5].

١ـ في التهذيب: في اذنه اليسرى.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٢٤ ح٦.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٧ ح١٧٤٢.

٤ـ الجعفريات: ص٣٢.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٢٣ ح٢. اللَمَم: جنون خفيف أو طرف من الجنون يلمُّ بالانسان. والتابع: الجنّي يتبع الانسان حيث ذهب، والتابعة: الجنيّة (أقرب الموارد).

٢٦٦٩٤ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): المولود إذا ولد يؤذّن في أُذنه اليمنى ويقام في اليسرى[١].

٢٦٦٩٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن أبي اسماعيل الصيقل، عن أبي يحيى الرازي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا وُلد لكم المولود أي شيء تصنعون به؟

قلت: لا أدري ما نصنع به[٢].

قال: خذ[٣] عدسة جاوشير فدقّه بماء ثمّ قطّر في أنفه في المنخر الأيمن قطرتين وفي الأيسر قطرة واحدة واذّن في أذنه اليمنى وأقم في اليسرى[٤] تفعل به ذلك قبل أن تقطع سرّته فإنّه لايفزع أبداً ولاتصيبه أمّ الصبيان[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٦].

باب (٤٤)
كراهة وضع الحديد عند المولود

٢٦٦٩٦ـ قرب الاسناد: السندي بن محمد، عن أبي البختري،

١ـ من لايحضره الفقيه: ج١ ص٢٩٩ ح٩١١.

٢ـ في التهذيب: مايصنع به.

٣ـ في التهذيب: فخذ.

٤ـ في التهذيب: اذنه الايمن وأقم في الأيسر.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٢٣ ح١.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٤٣٦ ح١٧٣٨.

عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) انّ علياً (عليه السّلام) رأى صبياً تحت رأسه موسى من حديد فأخذها فرمى بها، وكان يكره أن يلبس الصبيّ شيئاً من الحديد[1].

١ـ قرب الاسناد: ص١٤١ ح٥٠٥ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٥٧.

أبواب العقيقة

باب (١)
استحباب العقيقة عن المولود

٢٦٦٩٧ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار بن موسى الساباطيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كلُّ مولود مرتهنٌ بعقيقته[١].

٢٦٦٩٨ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن الوشّاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كلُّ مولود مرتهن بالعقيقة[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٣].

١ـ الكافي: ج٦ ص٢٥ ح٤.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٢٤ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤١ ح١٧٦٢.

٢٦٦٩٩ـ من لايحضره الفقيه: في رواية أبي خديجة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كلُّ إنسان مرتَهَن بالفطرة، وكلُّ مولود مرتهن بالعقيقة[١].

٢٦٧٠٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي المغرا، عن علي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: العقيقة واجبة[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٣].

٢٦٧٠١ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن اسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن العقيقة أواجبة[٤] هي؟

قال: نعم واجبة[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٦].

أقول: العقيقة ليست واجبة بل مستحبة استحباباً مؤكّداً، وعلى ذلك فتوى الفقهاء قديماً وحديثاً.

قال العلاّمة الحلّي في المختلف: (المراد ـ من الوجوب ـ شدّة

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٤ ح٤٧١١.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٢٥ ح٧.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤١ ح١٧٦١.

٤ـ في التهذيب: واجبة.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٢٥ ح٥.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٠ ح١٧٦٠.

الاستحباب)[١].

وقال الشهيد الثاني في المسالك: (هذه الأخبار ـ مع قطع النظر عن سندها ـ محمولة على تأكد الاستحباب أو ثبوته لأنّه معنى الوجوب لُغةً)[٢].

باب (٢)

استحباب العقيقة يوم السابع وبعض آداب الولادة

٢٦٧٠٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن زكريا بن آدم، عن الكاهلي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: العقيقة يوم السابع، ويُعطى[٣] القابلة الرِجل مع الورك[٤] ولا يكسر العظم[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٦].

٢٦٧٠٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا ولد لك غلامٌ أو جارية فعقّ عنه يوم السابع شاة أو جزوراً، وكُلْ منها، وأطعم وسمِّ، واحلق رأسه يوم

١ـ مختلف الشيعة: ج٧ ص٣٠٤.

٢ـ مسالك الافهام: ج٨ ص٤٠٧.

٣ـ في التهذيب: وتعطى.

٤ـ في التهذيب: والورك.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٢٩ ح١١.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٣ ح١٧٧٢.

السابع وتصدّق بوزن شعره ذهباً أو فضّة، وأعط القابلة طائفة[1] من ذلك فأيّ ذلك فعلت فقد أجزأك[2].

٢٦٧٠٤ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): الصبيّ يعقّ عنه، ويحلق رأسه وهو ابن سبعة أيّام، ويوزن شعره ويتصدّق عنه بوزن شعره ذهباً أو فضّة، ويطعم القابلة الرّجل والورك، وقال: العقيقة بدنة أو شاة[3].

٢٦٧٠٥ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، والحسين بن سعيد جميعاً، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الصبيّ المولود متى يُذبح عنه، ويحلق رأسه ويُتصدّق بوزن شَعره ويُسمّى؟

قال: كلّ ذلك في اليوم السابع[4].

٢٦٧٠٦ـ مكارم الأخلاق: نقلاً من كتاب (طب الأئمة)، عن الصادق (عليه السّلام) قال: يسمّى الصبي يوم السابع، ويحلق رأسه، ويتصدّق بزنة الشّعر فضة، ويعق عنه بكبش فحل، ويقطّع اعضاءاً ويطبخ، ويدعى عليه رهط من المسلمين، فان لم يطبخه فلابأس أن

١ـ الطائفة من الشيء: القطعة منه (مجمع البحرين).

٢ـ الكافي: ج٦ ص٢٨ ح٧.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٢٨ ح٦.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٢٨ ح٨.

يتصدّق به أعضاء، والغلام والجارية في ذلك سواء، ولايأكل من العقيقة الرجل ولا عياله، وللقابلة شطر العقيقة، وإن كانت القابلة أُمّ الرجل أو في عياله فليس لها منها شيء، فإن شاء قسّمها اعضاءاً، وإن شاء طبخها وقسّم معها خبزاًومرقاً، ولايعطيها الاّ لأهل الولاية[١].

٢٦٧٠٧ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن الوشّا، عن أحمد ابن عائذ، عن أبي خديجة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لايأكل هو ولا أحد من عياله من العقيقة، قال: وللقابلة الثلث من العقيقة[٢]، فإن كانت القابلة أُمّ الرجل أو في عياله فليس لها منها شيء، وتجعل اعضاء ثم يطبخها ويقسّمها ولايعطيها إلاّ لأهل الولاية[٣]، وقال: يأكل من العقيقة كل أحد إلا الأُمّ[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٥].

٢٦٧٠٨ـ الهداية: قال الصادق (عليه السّلام): يعقّ عن المولود، ويثقب أُذنه، ويوزن شعره بعد ما يجفّف بفضة ويتصدّق به، كل ذلك يوم السّابع[٦].

١ـ مكارم الأخلاق: ج١ ص٤٨٦ ح١٦٨٣ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٤٧. والمقصود من أهل الولاية: الشيعة.

٢ـ في التهذيب: وقال: للقابلة ثلث العقيقة.

٣ـ في التهذيب: ثم تطبخها وتقسّمها ولاتعطيها إلا أهل الولاية.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٣٢ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٤ ح١٧٧٥.

٦ـ الهداية: ص٧٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٤٥.

٢٦٧٠٩ـ من لايحضره الفقيه: في رواية محمد بن مارد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن العقيقة؟

فقال: شاة أو بقرة أو بدنة، ثمّ يسمّى ويحلق رأس المولود يوم السابع ويتصدّق بوزن شعره ذهباً أو فضةً، فإن كان ذكراً عقّ عنه ذكراً وإن كان أنثى عقّ عنها أنثى[١].

٢٦٧١٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن اسماعيل بن مرار، عن يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن العقيقة أواجبة هي[٢]؟

قال: نعم يعقّ عنه ويحلق رأسه وهو ابن سبعة ويوزن شعره فضة أو ذهباً يتصدّق به وتطعم القابلة[٣] ربع الشاة، والعقيقة شاة أو بدنة[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٥].

٢٦٧١١ـ الكافي: أبو علي الأشعريّ، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في المولود قال: يسمّى في اليوم السابع، ويعقّ عنه، ويحلق رأسه، ويتصدّق بوزن شعره فضّة، ويبعث إلى القابلة بالرِّجل مع الورك ويطعم منه

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٥ ح٤٧١٥.

٢ـ في التهذيب: واجبة هي. والوجوب بمعنى اللزوم وتأكد الاستحباب.

٣ـ في التهذيب: أو ذهباً وتطعم قابلته.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٢٧ ح٣.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٢ ح١٧٦٨.

ويتصدّق[١].

٢٦٧١٢ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمد، عن الوشّاء، عن أبان، عن حفص الكناسي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الصبيّ إذا ولد عقّ عنه، وحلق رأسه، ويتصدّق بوزن الشّعر[٢]، وأُهدي إلى القابلة الرّجل مع الورك، ويدعى نفر من المسلمين فيأكلون ويدعون للغلام، ويسمّى يوم السابع[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٤].

٢٦٧١٣ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن ابن جبلة، وعلي بن محمد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن عبدالله بن جبلة، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: عقّ عنه، واحلق رأسه يوم السابع، وتصدّق بوزن شعره فضّة، واقطع العقيقة جذاوى واطبخها وادع عليها رهطاً من المسلمين[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، وعلي بن محمد وصالح بن أبي حمّاد، عن عبدالله بن جبلة مثله[٦].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام):

١ـ الكافي: ج٦ ص٢٩ ح١٠.

٢ـ في التهذيب: وتصدّق بوزن شعره ورقاً. والورق: الفضة (مجمع البحرين).

٣ـ الكافي: ج٦ ص٢٩ ح١٢.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٢ ح١٧٧٠.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٢٧ ح١.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٢ ح١٧٦٦.

«جذاوى» جمع جذوة بالكسر: وهي القطعة من اللحم ـ كما في القاموس ـ وفي التهذيب: جداول، والظاهر أنه تصحيف جدولاً، ويحتمل أن يكون جمعاً له، أو يقال: أورده على سبيل الاستعارة كناية عن عدم كسر العظام والقطع طولاً كالجدول.

قال في النهاية: في حديث «العقيقة تُقطع جُدولاً لايكسر لها عظم» الجدول: جمع جدل وهو العضو)[1].

٢٦٧١٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن الحسن بن علي، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار بن موسى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن العقيقة عن المولود كيف هي؟

قال: إذا أتى للمولود سبعة أيّام يُسمّى بالاسم الذي سمّاه الله (عزّوجلّ) به[2]، ثم يحلق رأسه ويُتصدّق بوزن شعره[3] ذهباً أو فضة، ويُذبح عنه كبش، وإن لم يوجد كبش أجزأه ما يجزي في الأضحية، وإلاّ فحَمل اعظم ما يكون من حملان السنة، ويعطي القابلة ربعها، وان لم تكن[4] قابلة فلأُمّه تعطيها[5] من شاءت، وتطعم منه عشرة من

١ـ مرآة العقول: ج٢١ ص٤٨.

٢ـ أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «سمّاه الله (عزّوجلّ) به» أي قَدَّره الله (عزّوجلّ)، فانّ كلَّ ما يسمّى به فهو موافق لتقديره تعالى، ويحتمل أن يكون إشارة الى الاستخارة والقرعة في تعيين الاسم. (مرآة العقول: ج٢١ ص٥١).

٣ـ في التهذيب: بوزنه.

٤ـ في التهذيب: لم يكن.

٥ـ في التهذيب: تعطيه.

المسلمين[١] فإن زادوا فهو أفضل، وتأكل منه[٢]، والعقيقة لازمة ان كان غنيّاً أو فقيراً إذا أيسر، وإن لم يعقّ عنه حتى ضحّى عنه فقد أجزأته[٣] الأضحية، وقال: ان كانت القابلة يهودية لاتأكل من ذبيحة المسلمين أعطيت قيمة ربع الكبش[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد ابن أحمد، عن أحمد بن الحسن بن علي مثله[٥].

أقول: قوله (عليه السّلام): «وإن لم تكن قابلة فلأُمّه» قال الشهيد الثاني (طاب ثراه): (المراد انّ الاب يعطيها ـ أي يعطي لأُمّ المولود ـ حصّة القابلة إن كان هو الذابح للعقيقة، فتتصدّق به، لأنّه يُكره لها أن تأكل منها، وفي قوله (عليه السّلام): «تعطيها من شاءت» إشارة الى أنّ صدقتها به لاتختصّ بالفقراء)[٦].

٢٦٧١٥ـ من لايحضره الفقيه: في رواية عمّار الساباطي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ان كانت القابلة يهوديّة لاتأكل من ذبيحة المسلمين اعطيت ربع قيمة الكبش يشتري ذلك منها[٧].

٢٦٧١٦ـ من لايحضره الفقيه: في رواية عمّار أيضاً أنّه يُعطى

١ـ في التهذيب: ويطعم منه عشرة مساكين.

٢ـ في التهذيب: ولايأكل منه.

٣ـ في التهذيب: فقد أجزأه.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٢٨ ح٩.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٣ ح١٧٧١.

٦ـ مسالك الافهام: ج٨ ص٤٠٩.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٦ ح٤٧١٧.

القابلة ربعها فإن لم تكن قابلة فلامّه تعطيها من شاءت وتُطعم منها عشرة من المسلمين فإن زاد فهو أفضل[١].

٢٦٧١٧ـ من لايحضره الفقيه: روى عمّار الساباطي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: العقيقة لازمة لمن كان غنيّاً، ومن كان فقيراً اذا أيسر فعل فان لم يقدر على ذلك فليس عليه شيء وان لم يعقّ عنه حتى ضحّى عنه فقد أجزأته الأضحيّة وكل مولود مرتهن بعقيقته.

وقال في العقيقة: يذبح عنه كبش فإن لم يوجد كبش اجزأه ما يجزى في الأضحية والاّ فحمل أعظم ما يكون من حملان السنة[٢].

٢٦٧١٨ـ الكافي: علي بن محمد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن علي بن الحسن بن رباط، عن ذريح المحاربي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في العقيقة قال: إذا جاوزت[٣] سبعة أيّام فلاعقيقة له[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد مثله[٥].

٢٦٧١٩ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أمر بحلق الشعر[٦] الّذي يولد به المولود عن رأسه يوم سابعه، وقال: كلُّ مولود

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٦ ح ٤٧١٨.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٥ ح٤٧١٤.

٣ـ في التهذيب: اذا جاز.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٣٨ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٦ ح١٧٨٧.

٦ـ في مستدرك الوسائل: شعر الصبي.

مرتَهن بعقيقته، فكّهُ والداه أو تركاه[١].

٢٦٧٢٠ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن الحسن ابن حمّاد بن عديس[٢] عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: بأي ذلك[٣] نبدأ؟

قال: تحلق رأسه، وتعقّ عنه، وتصدّق بوزن شعره فضّة، ويكون ذلك في مكان واحد[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن حميد مثله[٥].

٢٦٧٢١ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن العقيقة والحلق والتسمية بأيّها يبدء؟

قال: يصنع ذلك كلّه في ساعة واحدة، يحلق ويذبح ويسمّى، ثمّ ذكر ما صنعت فاطمة (عليها السّلام) لولدها، ثمّ قال: يوزن الشعر ويتصدّق بوزنه فضّة[٦].

٢٦٧٢٢ـ الكافي: الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمد، عن الوشّاء، عن عبدالله بن سنان، عن معاذ الفرّاء، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الغلام رهن بسابعه بكبش، يسمّى فيه ويعقّ عنه وقال:

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص١٨٧ ح٦٧٧. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٤٢.

٢ـ في التهذيب: عن الحسين بن حماد، عن ابن عديس. والصحيح ما في الكافي.

٣ـ في التهذيب: قال: قلت: بأي شيء

٤ـ الكافي: ج٦ ص٢٧ ح٢.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٢ ح١٧٦٧.

٦ـ الكافي: ج٦ ص٣٣ ح٤.

إنّ فاطمة (عليها السّلام) حلقت ابنيها وتصدّقت بوزن شعرهما فضّة[١].

باب (٣)
استحباب العقيقة عن الذكر والانثى

٢٦٧٢٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن العقيقة؟

فقال: في الذكر والأنثى سواء[٢].

٢٦٧٢٤ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن صفوان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: العقيقة في الغلام والجارية سواء[٣].

٢٦٧٢٥ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن ابن مسكان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن العقيقة؟

فقال: عقيقة الغلام والجارية كبش كبش[٤].

٢٦٧٢٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: عقيقة الغلام والجارية كبش[٥].

١ـ الكافي: ج٦ ص٢٥ ح٩.

٢ ـ ٥ـ الكافي: ج٦ ص٢٦ ح١ ـ ٤.

باب (٤)
استحباب العقيقة حتى في الكِبَر

٢٦٧٢٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن عبداللّه بن القاسم، عن عبداللّه بن سنان، عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): إنّي واللّه ما أدري كان أبي عقّ عني أم لا؟

قال: فأمرني أبو عبداللّه (عليه السّلام) فعققتُ عن نفسي وأنا شيخ.

وقال عمر: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: كلُّ امرىء مرتهن بعقيقته[١] والعقيقة أوجب من الأضحية[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روي عن عمربن يزيد قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): واللّه ماأدري أكان أبي... وذكر مثله[٤].

١ـ في الفقيه: مرتهن يوم القيامة بعقيقته.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٢٥ ح٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤١ ح١٧٦٣.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٤ ح٤٧١٢ و٤٧١٠.

باب (٥)
كفاية العقيقة بما تيسَّر

٢٦٧٢٨ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجّاج، عن منهال القمّاط قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): إنّ أصحابنا يطلبون العقيقة إذا كان إبّان تقدّم الأعراب فيجدون الفحولة، وإذا كان غير ذلك الابّان لم توجد، فتعزّ عليهم[١].

فقال: إنّما هي شاة لحم، ليست بمنزلة الأضحية، يجزىء[٢] منها كلّ شيء[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٤].

٢٦٧٢٩ـ الكافي: علي بن محمد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن محمد بن زياد، عن الكاهليّ، عن مرازم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: العقيقة ليست بمنزلة الهدي خيرُها أسمنُها[٥].

١ـ في التهذيب: الابّان يعزّ أن يوجد عليهم.

٢ـ في التهذيب: يجوز.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٢٩ ح١.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٣ ح١٧٧٣.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٣٠ ح٢.

باب (٦)
كفاية الأضحية عن العقيقة

٢٦٧٣٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد وعلي بن ابراهيم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن رجل لم يعقّ عن ولده[١] حتى كبر، وكان[٢] غلاماً شاباً أو رجلاً قد بلغ؟

قال: إذا ضحّي عنه أو ضحّى الولد عن نفسه فقد أجزأت عنه عقيقته[٣].

وقال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): المولود[٤] مرتهن بعقيقته، فَكَّه أبواه أو تركاه[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٦].

باب (٧)
الصدقة لاتكفي عن العقيقة

٢٦٧٣١ـ الكافي: أبو علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار،

١ـ في التهذيب: عنه والده.

٢ـ في التهذيب: فكان.

٣ـ في التهذيب: فقد أجزأ عن عقيقته.

٤ـ في التهذيب: الولد.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٣٩ ح٣.

٦ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٧ ح١٧٨٩.

عن صفوان، عن عبدالله بن بكير قال: كنت عند أبي عبدالله (عليه السّلام) فجاءه[١] رسول عمه عبدالله بن علي فقال له: يقول لك عمك: إنّا طلبنا العقيقة فلم نجدها فما ترى نتصدّق بثمنها؟

فقال:[٢] لا، إنّ الله تعالى يحبُّ إطعام الطعام[٣] وإراقة الدّماء[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري مثله[٥].

باب (٨)

عقيقة أبي طالب عن رسول الله

٢٦٧٣٢ـ الكافي: عليّ بن محمّد بن بندار، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، عن أحمد بن الحسن، عن أبي العبّاس، عن جعفر ابن إسماعيل، عن إدريس، عن أبي السائب، عن أبي عبدالله، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: عقّ أبو طالب عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) يوم السّابع ودعا آل أبي طالب فقالوا: ما هذه؟

فقال: عقيقة أحمد.

قالوا: لأيّ شيء سمّيته أحمد؟

قال: سمّيته أحمد لمحمدة أهل السماء والأرض[٦].

١ـ في التهذيب: فجاء.

٢ـ في التهذيب: قال.

٣ـ في التهذيب: يحب الاطعام.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٢٥ ح٦.

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤١ ح١٧٦٤.

٦ـ الكافي: ج٦ ص٣٤ ح١.

باب (٩)
سقوط استحباب العقيقة عمّن مات يوم السابع قبل الظُهر

٢٦٧٣٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن سعد بن سعد، عن ادريس بن عبداللّه قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن مولود يولد فيموت يوم السابع هل يعقّ عنه؟

قال: [١] إن كان مات قبل الظهر لم يعقّ عنه، وإن مات بعد الظهر عقّ عنه[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد بن خالد، عن سعد بن سعد مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: سأل ادريس بن عبداللّه القميّ أبا عبداللّه (عليه السّلام)... وذكر مثله[٤].

باب (١٠)
جواز كسر عظم العقيقة

٢٦٧٣٤ـ من لايحضره الفقيه: قال عمّار الساباطي وسُئل (أبو

١ـ في التهذيب: فقال.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٣٩ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٧ ح١٧٨٨.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٧ ح٤٧٢١.

عبدالله (عليه السّلام)) عن العقيقة إذا ذبحت هل يكسر عظمها؟

قال: نعم يكسر عظمها ويقطع لحمها وتصنع بها بعد الذبح ما شئت[١].

باب (١١)
كراهة أكل الأم من العقيقة

٢٦٧٣٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن زكريّا بن آدم، عن الكاهليّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في العقيقة قال: لاتطعم الأمّ منها شيئاً[٢].

٢٦٧٣٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن ابن مسكان، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاتأكل المرأة من عقيقة ولدها ولابأس بأن تعطيها الجار المحتاج من اللّحم[٣].

باب (١٢)
دعاء العقيقة

٢٦٧٣٧ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، وعليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد جميعاً، عن ابن أبي عمير، وصفوان، عن

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٦ ح٤٧٢٠.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٣٢ ح٣.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٣٢ ح١.

إبراهيم الكرخيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: تقول على العقيقة إذا عققت: «**بسم اللّه وباللّه اللهمّ عقيقة عن فلان، لحمها بلحمه ودمها بدمه وعظمها بعظمه، اللهمّ اجعله وقاءً لآل محمّد صلّى اللّه عليه وعليهم**»[١].

٢٦٧٣٨ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار بن موسى، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا أردت أن تذبح العقيقة قلت: «**ياقوم إنّي بريء ممّا تشركون إنّي وجّهت وجهي للّذي فطر السماوات والأرض حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين إنّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي للّه ربّ العالمين لاشريك له وبذلك أُمرت وأنا من المسلمين، اللهمّ منك ولك بسم اللّه واللّه أكبر، اللهمّ [صلّ على محمّد وآل محمّد و]تقبّل من فلان بن فلان**» وتسمّى المولود باسمه، ثمّ تذبح[٢].

من لايحضره الفقيه: روى عمّار الساباطي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٣].

٢٦٧٣٩ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن زكريّا بن آدم، عن الكاهلي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: في العقيقة إذا ذبحت تقول: «**وجّهت وجهي**

١ـ الكافي: ج٦ ص٣٠ ح١.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٣١ ح٤.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٧ ح٤٧٢٢.

للّذي فطر السماوات والأرض حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين إنّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي للّه ربّ العالمين لاشريك له، اللهمّ منك ولك اللهمّ هذا عن فلان بن فلان»[1].

٢٦٧٤٠ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن عليّ بن سليمان بن رشيد، عن الحسن بن عليّ بن يقطين، عن محمّد ابن هاشم، عن محمّد بن مارد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: يقال عند العقيقة: «**اللهمّ منك ولك ما وهبت وأنت أعطيت اللهمّ فتقبّل**[2] **منّا على سنّة نبيّك (صلّى اللّه عليه وآله)**» ونستعيذ[3] باللّه من الشيطان الرّجيم وتسمّي وتذبح، وتقول: «**لك سفكت الدّماء لاشريك لك، والحمد للّه ربّ العالمين، اللهمّ اخسأ [عنّا] الشيطان الرجيم**»[4].

من لايحضره الفقيه: عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) مثله[5].

٢٦٧٤١ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن اسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن بعض أصحابه، عن أبي جعفر (عليه السّلام) قال: إذا ذبحت فقل: «**بسم اللّه وباللّه، والحمد للّه، واللّه اكبر، ايماناً باللّه، وثناءً على رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله)، والعصمة لامره،**

١ـ الكافي: ج٦ ص٣١ ح٦.

٢ـ في الفقيه: فتقبله.

٣ـ في الفقيه: وتستعيذ. والظاهر أنّه هو الصحيح.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٣١ ح٥.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٧ ح٤٧٢٣.

والشّكر لرزقه، والمعرفة بفضله علينا اهل البيت»، فإن كان ذكراً فقل: **«اللهم إنّك وهبت لنا ذكراً وأنت أعلم بما وهبت، ومنك ما اعطيت، وكل ما صنعنا فتقبّله منّا على سنّتك وسنّة نبيّك ورسولك (صلّى اللّه عليه وآله)، واخسأ عنّا الشيطان الرجيم، لك سفكت الدّماء لاشريك لك والحمد للّه رب العالمين»**[1].

الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن بعض أصحابه يرفعه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: تقول على العقيقة وذكر مثله وزاد فيه: **«اللهمّ لحمها بلحمه، ودمها بدمه، وعظمها بعظمه، وشعرها بشعره، وجلدها بجلده، اللهمّ اجعله وقاءً لفلان بن فلان»**[2].

١و٢ـ الكافي: ج٦ ص٣٠ و٣١ ح٢ و٣.

أبواب الختان والحلق

باب (١)
وجوب ختان الصبيّ واستحبابه يوم سابع الولادة

٢٦٧٤٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن القاسم بن بريد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) [قال:] قال: من سنن المرسلين الاستنجاء، والختان[١].

التهذيب: الحسين بن سعيد مثله[٢].

٢٦٧٤٣ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اختنوا أولادكم لسبعة أيام فإنّه أطهر وأسرع لنبات اللّحم، وإنّ الأرض لتكره بول الأغلف[٣].

١ـ الكافي: ج٦ ص٣٦ ح٦.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٥ ح١٧٧٩.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٣٤ ح١.

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[١].

٢٦٧٤٤ـ عيون أخبار الرضا (عليه السّلام): بالأسانيد الثلاثة[٢] عن الرضا (عليه السّلام)، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): اختنوا أولادكم يوم السابع فإنّه أطهر وأسرع لنبات اللّحم[٣].

٢٦٧٤٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، ومحمّد بن عبداللّه، عن عبداللّه بن جعفر أنّه كتب إلى أبي محمّد (عليه السّلام) أنّه روي عن الصادقَين (عليهما السّلام) أن اختنوا أولادكم يوم السابع يطَّهَّروا، وإنّ[٤] الأرض تضجّ إلى اللّه من بول الأغلف، وليس ـ جُعلت فداك[٥] ـ لحجّامي بلدنا حذق بذلك ولايختنونه يوم السابع، وعندنا حجام [من] اليهود فهل يجوز لليهود أن يختنوا أولاد المسلمين أم لا إن شاء اللّه؟.

فوقّع (عليه السّلام): السّنّة يوم السابع فلاتخالفوا السنن إن شاء اللّه[٦].

من لايحضره الفقيه: كتب عبداللّه بن جعفر الحميري الى أبي محمد الحسن بن علي (عليهما السّلام) أنّه روي عن الصالحين (عليهما السّلام)... وذكر مثله[٧].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٤ ح١٧٧٧.

٢ـ المذكورة في العيون: ج٢ ص٢٤ ح٤.

٣ـ عيون أخبار الرضا: ج٢ ص٢٨ ح١٩. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٦٥.

٤ـ في الفقيه: فان.

٥ـ في الفقيه: جعلني اللّه فداك.

٦ـ الكافي: ج٦ ص٣٥ ح٣.

٧ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٨ ح٤٧٢٥.

٢٦٧٤٦ـ الكافي: علي، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): طهّروا أولادكم يوم السّابع فإنّه أطيب وأطهر وأسرع لنبات اللّحم، وإنّ الأرض[1] تَنْجَس من بول الأغلف أربعين صباحاً[2].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي، عن أبيه مثله[3].

الخصال: حدثنا أبي (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا علي بن ابراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن اسماعيل بن مسلم السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) ختّنوا أولادكم... وذكر مثله[4].

قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): اختتنوا أولادكم لسبعة ايّام فإنّه أنظف وأطهر فإنّ الارض... وذكر مثله[5].

٢٦٧٤٧ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: من

١ـ في التهذيب: فان الارض

٢ـ الكافي: ج٦ ص٣٥ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٥ ح١٧٧٨.

٤ـ الخصال: ص٥٣٨ ح٦.

٥ـ قرب الاسناد: ص١٢٢ ح٤٢٩ الطبعة الحديثة.

الحنيفيّة الختان[١].

٢٦٧٤٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبداللّه، عن أبيه، عن عبداللّه بن المغيرة، عمّن ذكره، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: المولود يعقّ عنه ويختن لسبعة أيّام[٢].

٢٦٧٤٩ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): إنّ ثقب أُذن الغلام من السنّة وختانه لسبعة أيّام من السنّة[٣].

٢٦٧٥٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: ثقب أُذن الغلام من السنّة وختان الغلام من السنّة[٤].

باب (٢)

وجوب الختان على من اسلم في الكِبَر

٢٦٧٥١ـ الكافي: عليّ بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): إذا أسلم الرجل اختتن ولو بلغ ثمانين [سنة][٥].

---

١ و٢ـ الكافي: ج٦ ص٣٦ ح٨ و٩. والحنيفية: ملّة الاسلام (لسان العرب).

٣ـ الكافي: ج٦ ص٣٥ ضمن حديث ١.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٣٦ ح٥.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٣٧ ح١٠.

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي، عن أبيه مثله[١].

٢٦٧٥٢ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: وجدنا في قائم سيف رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) في صحيفة: أن الأغلف لايترك في الاسلام حتى يختن، ولو بلغ ثمانين سنة[٢].

باب (٣)
الختان للمرأة مَكرُمة

٢٦٧٥٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن بعض أصحابه، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الختان في الرجل سُنّة[٣] ومَكرُمة في النساء[٤].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٥].

مستدرك الوسائل: القطب الراوندي في دعواته ـ عن الصادق (عليه السّلام) مثله الاّ أن فيه: للنساء[٦].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٥ ح١٧٨١.

٢ـ الجعفريات: ص٢٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٥٠.

٣ـ في التهذيب: الختان سُنّة في الرجال.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٣٧ ح٤. ومكرمة في النساء: أي محل لكرمهنّ أي بسببه يصرن كرائم عند أزواجهن (أقرب الموارد).

٥ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٥ ح١٧٨٣.

٦ـ مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٩٤.

الهداية: قال الصادق (عليه السّلام): . . . وذكر نحوه[١].

٢٦٧٥٤ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: خفض الجارية[٢] مَكرُمة وليست من السُنّة ولاشيئاً واجباً، وأي شيء أفضل من المكرمة[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٤].

٢٦٧٥٥ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: ختان الغلام من السنّة وخفض الجواري ليس من السنّة[٥].

٢٦٧٥٦ـ من لايحضره الفقيه: روى غياث بن ابراهيم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام): لابأس أن لاتختتن المرأة، فأمّا الرجل فلابدّ منه[٦].

٢٦٧٥٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن هارون بن الجهم، عن

١ـ الهداية: ص٧٠.

٢ـ في التهذيب: الجواري.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٣٧ ح٣.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٥ ح١٧٨٢.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٣٧ ح٢.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٧ ح٤٧٢٤.

محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لما هاجرت[١] النساء الى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) هاجرت فيهن امرأة يقال لها: أُمّ حبيب وكانت خافضة تخفض الجواري فلمّا رآها رسول الله (صلّى الله عليه وآله) قال لها: يا أُمَّ حبيب العمل الذي كان في يدك هو في يدك اليوم؟

قالت: نعم يا رسول الله إلا أن يكون حراماً فتنهاني عنه.

فقال:[٢] لا بل حلال، فأُدني منّي حتى أعلّمك.

قالت: فدنوت[٣] منه فقال: يا أُمَّ حبيب إذا أنت فعلت فلاتنهكي[٤] ـ أي لاتستأصلي ـ واشمّي فإنّه اشرق للوجه وأحظى عند الزّوج.

قال: وكان لأمّ حبيب أُخت يقال لها: أُمّ عطية وكانت مقيّنة ـ يعني ماشطة ـ فلمّا انصرفت أُمّ حبيب الى أُختها أخبرتها[٥] بما قال لها رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، فأقبلت أم عطية الى النّبيّ (صلّى الله عليه وآله) فأخبرته بما قالت لها أُختها.

فقال لها رسول الله (صلّى الله عليه وآله): أُدني منّي يا أُمَّ عطية إذا أنت قينت الجارية فلاتغسلي وجهها بالخرقة فإنّ الخرقة تشرب ماء

١ـ في التهذيب والكافي ج٦: هاجرن.

٢ـ في التهذيب والكافي ج٦: قال.

٣ـ في التهذيب: قال: فدنت.

٤ـ النَّهك: المبالغة في كل شيء. وقوله: «فلاتنهكي وأشمّي» أي لاتستأصلي وأبقي شيئاً فانه أشرق للوجه (مجمع البحرين).

٥ـ في التهذيب: فأخبرتها.

الوجه[١و٢].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر مثله[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر مثله الى قوله: عند الزوج[٤].

٢٦٧٥٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط، عن خلف بن حمّاد، عن عمرو بن ثابت، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كانت امرأة يقال لها: أُمّ طيّبة تخفض الجواري فدعاها رسول اللّه[٥] (صلّى اللّه عليه وآله) فقال لها: يا أُمّ طيّبة إذا أنت خفضت امرأة[٦] فأشمّي ولاتجحفي فإنّه أصفى للّون[٧] وأحظى عند البعل[٨].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٩].

٢٦٧٥٩ـ علل الشرايع: أبي (رحمه اللّه) قال: حدثنا عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار، عن

١ـ في التهذيب: تذهب بماء الوجه.

٢ـ الكافي: ج٥ ص١١٨ ح١ وج٦ ص٣٨ ح٦ إلى قوله: عند الزوج.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٣٦٠ ح١٠٣٥.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٦ ح١٧٨٥.

٥ـ في التهذيب والكافي ج٥: النبي.

٦ـ في التهذيب: اذا خفضت، وفي الكافي ج٥: إذا خفضت الجواري.

٧ـ في الكافي ج٥: للون الوجه.

٨ـ الكافي: ج٦ ص٣٨ ح٥ وج٥ ص١١٩ ح٤.

٩ـ التهذيب: ج٦ ص٣٦٠ ح١٠٣٤.

أبي عبدالله (عليه السّلام) في قول سارة: «اللهمّ لاتؤاخذني بما صنعت بهاجر» إنّها كانت خَفَضَتْها [لتخرج من يمينها بذلك][1] فجرت السنّة بذلك[2].

٢٦٧٦٠ـ التهذيب: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن وهب، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: لاتخفض الجارية حتى تبلغ سبع سنين[3].

باب (٤)
استحباب اجابة وليمة الختان

٢٦٧٦١ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: اجب في الوليمة والختان، ولاتجب في خفض الجواري[4].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[5].

أقول: يكره إجابة الوليمة في خفض الجواري والفتيات، ويكره الإعلام عن ذلك فهناك بعض المحاذير الاجتماعية والتي يصعب قبولها على كثير من الناس ومن هنا جاء النهي عنه.

١ـ ما بين المعقوفتين من وسائل الشيعة.

٢ـ علل الشرايع: ص٥٠٦ ح٢. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٦٨.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٣٦٠ ح١٠٣٣.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٢٧٥ ح٦.

٥ـ التهذيب: ج٩ ص٩٤ ح٤٠٨.

باب (٥)
دعاء الختان

٢٦٧٦٢ـ من لايحضره الفقيه: روي عن مرازم بن حكيم الأزدي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الصبيّ إذا ختن قال يقول: «**اللهم هذه سنّتك وسنّة نبيّك صلواتك عليه وآله، واتّباع منّا لك ولنبيّك بمشيّتك وبإرادتك وقضائك، لامر أنت أردته، وقضاء حتمته، وأمر أنفذته، فأذقته حرّ الحديد في ختانه وحجامته، لأمر أنت أعرف به منّي، اللهم فطهّره من الذنوب، وزد في عمره، وادفع الآفات عن بدنه، والأوجاع عن جسمه، وزده من الغنى، وادفع عنه الفقر، فإنّك تعلم ولانعلم**».

وقال أبو عبداللّه (عليه السّلام): أيّ رجل لم يقلها عند ختان ولده فليقلها عليه من قبل أن يحتلم، فإن قالها كُفِيَ حرّ الحديد من قَتْلٍ أو غيره[1].

باب (٦)
العلّة في استحباب حلق رأس المولود

٢٦٧٦٣ـ من لايحضره الفقيه: سُئل أبو عبداللّه (عليه السّلام) ما العلّة في حلق رأس المولود؟

قال: تطهيره من شعر الرحم[2].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٨ ح٤٧٢٦.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٩ ح٤٧٢٨.

٢٦٧٦٤ـ علل الشرايع: حدثنا أبي (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا محمد بن يحيى العطّار، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الاشعري، عن العبّاس بن معروف، عن صفوان بن يحيى، عمّن حدّثه، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سُئل ما العلّة في حلق [شعر] رأس المولود؟

قال: تطهيره من شعر الرحم[1].

أقول: قوله (عليه السّلام): «تطهيره من شَعر الرّحم» أي تطهير الطفل من الشعر الذي نبت على رأسه حال كونه في الرحم، وهناك أسرار وحكم مكتومة في هذه الأحكام لايعلمها إلاّ اللّه تعالى والراسخون في العِلم.

باب (٧)

كراهة حلق موضع من رأس الصبي وترك موضع منه

٢٦٧٦٥ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): لاتحلقوا الصّبيان القزع ـ والقزع أن يحلق موضعاً ويدع موضعاً ـ[2].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه مثله[3].

١ـ علل الشرايع: ص٥٠٥. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٥٣.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٤٠ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٧ ح١٧٩٠.

٢٦٧٦٦ـ الكافي: عليّ بن ابراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: أتي النبيّ (صلّى اللّه عليه وآله) بصبي يدعو له وله قنازع فأبى أن يدعو له وأمر[1] بحلق رأسه، وأمر رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) بحلق شعر البطن[2].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه مثله[3].

أقول: المقصود من قوله: «شعر البطن» هو الشعر الذي نبت على رأس الطفل وهو في بطن امّه.

٢٦٧٦٧ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن ابن القدّاح، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه كان يكره القزع في رؤوس الصبيان، وذكر أنّ القزع أن يحلق الرأس إلاّ قليلاً ويترك وسط الرّأس يسمّى القزعة[4].

١ـ في التهذيب: فأمر.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٤٠ ح٣.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٤٧ ح١٧٩١.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٤٠ ح٢. والقزع: هو أن يُحلَق رأس الصبي ويُترك منه مواضع متفرقة غير محلوقة. والقنازع كذلك (النهاية).

وفي (مجمع البحرين): القُنزُعة: هي أن يحلق الرأس إلاّ قليلاً ويترك وسط الرأس.

أبواب الرِّضاع

باب (١)
النهي عن إجبار الحرَّة على إرضاع وَلدها

٢٦٧٦٨ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، وعلي بن محمد القاساني، عن القاسم بن محمد الجوهري، عن سليمان بن داود المنقري قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن الرضاع؟

فقال: لاتجبر الحرّة على رضاع الولد وتجبر أمّ الولد[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم، عن أبيه مثله[٢].

من لايحضره الفقيه: روى سليمان بن داود المنقري، عن عبدالعزيز بن محمد قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) ـ أو سمعته يقول ـ: لاتجبر... وذكر مثله[٣].

١ـ الكافي: ج٦ ص٤٠ ح٤.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٧ ح٣٦٢.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٣٩ ح٣٥١٠.

من لايحضره الفقيه: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): لاتجبر الحرّة على إرضاع الولد... وذكر مثله[1].

٢٦٧٦٩ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السّلام) قال: يُجبر الرجل على النّفقة على امرأته، فإن لم يفعل حُبس، وتُجبر المرأة على أن ترضع ولدها وتُجبر على أن تخبز له وتخدمه داخل بيتها[2].

أقول: النفقة على الزوجة واجبة على الزوج، وأمّا قيام الزوجة بالامور العائليَّة والمنزليَّة ـ كالرضاع والطبخ والخدمة وغيرها ـ فليست واجبة عليها.

هذا هو المتَّفق عليه بين الفقهاء، أمّا هذا الحديث ـ فبالاضافة الى ضَعف سَنَده ـ يمكن حملُه على الضرورة أو تكون المرأة مملوكة للرجل وأُمَّ وَلده ... ـ كما احتمله الشيخ النوري في مستدرك الوسائل ـ.

ويحتمل سقوط كلمة: «لا» من الحديث الشريف، بأن كان: «ولاتُجبر المرأة...» واللّه العالِم.

باب (٢)
البركة في لبن الأُمّ

٢٦٧٧٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله (عليه السّلام)

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٠ ح٤٦٨٤.

٢ـ الجعفريات: ص١٠٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٥٧.

قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): ما من لبن يرضع به الصبي أعظم بركة عليه من لبن امه[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

٢٦٧٧١ـ صحيفة الامام الرضا (عليه السّلام): بإسناده (عن الرضا، عن آبائه (عليهم السّلام)) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): ليس للصّبيّ لبن خير من لبن أُمه[٣].

عيون أخبار الرضا (عليه السّلام): بالاسانيد الثلاثة[٤] عن جعفر ابن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) مثله[٥].

باب (٣)
ثواب الحمل والولادة والرّضاع

٢٦٧٧٢ـ أمالي الصدوق: حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفّار قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحكم بن مسكين قال: حدثني أبو خالد الكعبيّ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) قال: أيّما امرأة رفعت من بيت زوجها شيئاً من موضع إلى

١ـ الكافي: ج٦ ص٤٠ ح١.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٨ ح٣٦٥.
٣ـ صحيفة الامام الرضا: ص١٠١ ح٤٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٥٦.
٤ـ المذكورة في العيون: ج٢ ص٢٤ ح٤.
٥ـ عيون أخبار الرضا: ج٢ ص٣٤ ح٦٩. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٨٨.

موضع تريد به صلاحاً نظر اللّه إليها، ومن نظر اللّه إليه لم يعذّبه.

فقالت أُمّ سلمة: يارسول اللّه ذهب الرّجال بكلِّ خير فأيّ شيء للنساء المساكين؟

فقال (صلّى اللّه عليه وآله): بلى إذا حَملتْ المرأة كانت بمنزلة الصائم القائم المجاهد بنفسه وماله في سبيل اللّه، فإذا وضعتْ كان لها من الأجر ما لاتدري[1] ماهو لعِظَمه، فإذا أرضعتْ كان لها بكلّ مصّة كعدْل عتقِ مُحرّر من وُلد إسماعيل، فإذا فرغتْ من رضاعه ضَرب مَلَكٌ [كريمٌ] على جنبها وقال: استأنفي العمل فقد غفر لك[2].

باب (٤)

استحباب ارضاع الطفل من الثديين

٢٦٧٧٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن سلمة بن الخطّاب، عن محمد بن موسى، عن محمد بن العباس بن الوليد، عن أبيه، عن أُمّه أمّ إسحاق بنت سليمان قالت: نظر اليّ أبو عبداللّه (عليه السّلام) وأنا أرضع أحد ابنيّ محمد أو إسحاق فقال: يا أُمَّ اسحاق لاترضعيه من ثدي واحد وأرضعيه من كليهما يكون أحدهما طعاماً والآخر شراباً[3].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[4].

١ـ في وسائل الشيعة: ما لايدري أحد.

٢ـ أمالي الصدوق: ص٣٣٥ ح٧. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٧٤.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٤٠ ح٢.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٨ ح٣٦٦.

من لايحضره الفقيه: نظر الصادق (عليه السّلام) الى امّ إسحاق بنت سليمان وهي ترضع أحد ابنيها محمداً أو إسحاق فقال: يا امّ اسحاق لاترضعيه من ثدي واحد... وذكر مثله[1].

باب (٥)
اقلُّ مدَّة الرّضاع وأكثرُه

٢٦٧٧٤ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن أبي المعزا، عن الحلبي قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ليس للمرأة أن تأخذ في رضاع ولدها أكثر من حولين كاملين، فإن أرادا الفصال قبل ذلك عن تراض منهما فهو حسن، والفصال الفطام[2].

٢٦٧٧٥ـ التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن عبدالوهاب بن الصباح قال: قال أبو عبدالله (عليه السّلام): الفرض في الرضاع أحد وعشرون شهراًفما نقص عن أحد وعشرين شهراً فقد نقص المرضع، وان أراد أن يتمّ الرضاع فحولين كاملين[3].

٢٦٧٧٦ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن عمّار بن مروان، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الرضاع واحد[4] وعشرون

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٧٥ ح٤٦٦٤.
٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٥ ح٣٥٥.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٦ ح٣٥٨.
٤ـ في التهذيب: أحد.

شهراً فما نقص[١] فهو جور على الصّبي[٢].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى مثله[٣].

من لايحضره الفقيه: روي عن سماعة بن مهران مثله[٤].

باب (٦)

جواز الجماع في فترة الرّضاع

٢٦٧٧٧ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمّد بن إسماعيل، والحسين بن سعيد جميعاً، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن قول الله (عزّوجلّ): ﴿لاَتُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ﴾[٥]؟

فقال: كانت المراضع ممّا يدفع[٦] إحداهنّ الرّجل إذا أراد الجماع تقول: لا أدعك إنّي أخاف أن أُحبل فأقتل ولدي هذا الّذي أُرضعه، وكان الرّجل تدعوه المرأة[٧] فيقول: أخاف أن أُجامعك فأقتل ولدي فيدعها ولايجامعها[٨] فنهى الله (عزّوجلّ) عن ذلك أن يضارّ الرّجل

١ـ في التهذيب: فان نقص.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٤٠ ح٣.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٦ ح٣٥٧.

٤ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٧٤ ح٤٦٦١.

٥ـ البقرة ٢: ٢٣٣.

٦ـ في التهذيب ج٨: تدفع.

٧ـ في التهذيب ج٧: تدعوه امرأته.

٨ـ في التهذيب ج٨: فلايجامعها.

المرأة، والمرأة الرّجل[١].

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) نحوه [وزاد]:

وأمّا قوله: ﴿وَعَلَى الوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ فإنّه نهى أن يضارّ بالصّبيّ أو يضارّ أُمّه في رضاعه وليس لها أن تأخذ في رضاعه فوق حولين كاملين ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ﴾ قبل ذلك كان حسناً، والفصال هو الفطام[٢].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل مثله الى قوله: والمرأة بالرجل[٣].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن قول الله (عزّوجلّ): ﴿لاَتُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ﴾؟

قال: كانت المراضع تدفع احداهن الرجل إذا أراد الرجل الجماع فتقول: لا ادعك . . . وذكر مثله الى قوله: والمرأة الرجل[٤].

٢٦٧٧٨ـ تفسير القمي: حدثني أبي، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكنانيّ، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاينبغي للرّجل أن يمتنع من جماع المرأة فيضارّ بها إذا كان لها ولد مرضع

١ـ في التهذيب ج٨: الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٤١ ح٦.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٧ ح٣٦٤.

٤ـ التهذيب: ج٧ ص٤١٨ ح١٦٧٣.

ويقول لها: لا أقربك فانّي أخاف عليك الحبل فتقتلين ولدي، وكذا المرأة لايحلُّ لها أن تمتنع عن الرّجل فتقول: إنّي أخاف أن أحبل فأقتل ولدي فهذه المضارَّة في الجماع على الرّجل والمرأة[1].

٢٦٧٧٩ـ تفسير العياشي: عن الحلبي قال أبو عبدالله (عليه السّلام): ﴿لاَتُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَمَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِه﴾ قال: كانت المرأة ممّن ترفع يدها إلى الرجل إذا أراد مجامعتها فتقول: لا أدعك إنّي أخاف أن أحمل على ولدي، ويقول الرجل للمرأة: لا أجامعك إنّي أخاف أن تعلقي[2] فأقتل ولدي فنهى اللّه عن ان يضارّ الرّجل المرأة والمرأة الرجل[3].

٢٦٧٨٠ـ تفسير العياشي: عن جميل بن درّاج قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿لاَتُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَمَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِه﴾؟

قال: الجماع[4].

باب (٧)

جواز طلب المرأة الأجرة على الارضاع

٢٦٧٨١ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن

١ـ تفسير القمي: ج١ ص٧٦. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٨٠.

٢ـ علقت المرأة بالولد: حبلت (أقرب الموارد).

٣ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٦ ح٤٨٥ الطبعة الحديثة.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٦ ح٤٨٤ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٨١.

الحسن بن محبوب، عن ابن سنان، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل مات وترك امرأة ومعها منه ولد فألقته على خادم[1] لها فأرضعته، ثمّ جاءت تطلب رضاع الغلام من الوصيّ؟

فقال: لها أجر مثلها، وليس للوصيّ أن يخرجه من حجرها حتّى يدرك ويدفع إليه ماله[2].

دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) انه سُئل عن رجل... وذكر مثله الى قوله: من حجرها[3].

٢٦٧٨٢ـ الكافي: عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قضى أمير المؤمنين (عليه السّلام) في رجل توفّي وترك صبيّاً [فاسترضع له][4].

فقال: [5] أجر رضاع الصبيّ ممّا يرث[6] من أبيه وأمّه[7].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن عبدالله بن أبي خلف، عن بعض أصحابنا، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله بزيادة: وأنّه حظّه[8].

١ـ في دعائم الاسلام: خادمة.
٢ـ الكافي: ج٦ ص٤١ ح٧.
٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٥٦ ح٩٧٧.
٤ـ مابين المعقوفتين ليس في التهذيب ج٩.
٥ـ في التهذيب: قال.
٦ـ في التهذيب ج٩: يورث.
٧ـ الكافي: ج٦ ص٤١ ح٥.
٨ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٦ ح٣٥٩.

التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن السندي، عن ابن أبي عمير، عن إسحاق بن عمّار، عن ابن أبي يعفور مثله، وزاد: من حظّه[١].

٢٦٧٨٣ـ التهذيب: علي بن الحسن بن فضّال، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قضى علي (عليه السّلام) في صبيّ مولود مات أبوه: أنّ رضاعه من حظّه ممّا ورث من أبيه[٢].

باب (٨)
حكم استرضاع الأَمَة الزانية

٢٦٧٨٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، وجميل بن درّاج، وسعد بن أبي خلف، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في المرأة يكون[٣] لها الخادم قد فجرت فنحتاج[٤] إلى لبنها.

قال: مُرْها فلتُحلّلها يطيب[٥] اللّبن[٦].

١ـ التهذيب: ج٩ ص٢٤٤ ح٩٤٧.

٢ـ التهذيب: ج٩ ص٢٤٤ ح٩٤٦.

٣ـ في التهذيب: في المرأة تكون، وفي الاستبصار: في امرأة يكون.

٤ـ في التهذيب: تحتاج، وفي الاستبصار: يحتاج.

٥ـ في الاستبصار: ليطيب.

٦ـ الكافي: ج٦ ص٤٣ ح٧.

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم مثله[١].

٢٦٧٨٥ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، وجميل بن درّاج، وسعد بن أبي خلف، عن محمّد بن مسلم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في امرأة الرّجل يكون لها الخادم قد فجرت فيحتاج إلى لبنها.

قال: مُرها فتحلّلها يطيب اللّبن[٢].

٢٦٧٨٦ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في رجل كانت له مملوكة فولدت من الفجور فكره مولاها أن ترضع له مخافة ألاّ يكون ذلك جائزاً له.

فقال أبو عبدالله (عليه السّلام): فحلّل خادمك من ذلك حتّى يطيب اللّبن[٣].

٢٦٧٨٧ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه سئل عن غلام لرجل وقع على جارية له فولدت، فاحتاج المولى الى لبنها؟

قال: إنْ أحلَّ لهما ما صنعا فلابأس[٤].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٩ ح٣٧٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٢ ح١١٤٦.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٠ ح١٢.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٤٧٠ ح١٣.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٤٣ ح٩١٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٦١.

٢٦٧٨٨ـ نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: أحمد بن محمد، عن حمّاد بن عثمان، عن إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام): عن غلام لي وثب على جارية فأحبلها، فاحتجنا إلى لبنها؟

فقال: إن أحللت لهما ما صنعا، فطيّب لبنها[1].

أقول: دلّت الأحاديث الصحيحة و الصريحة على أنّ المولى لو أحلّ لعبده وأمَته ما فَعلا من الحرام طاب لبن الجارية، فلا كراهة في أن ترضع طفلاً غير طفلها من لبنها.

٢٦٧٨٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن عبيدالله الحلبي قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): امرأة ولدت من الزنا أتَّخذها ظئراً؟

قال: لاتسترضعها ولا ابنتها[2].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[3].

٢٦٧٩٠ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: إذا ولدت الجارية من الزنا، لم تُتَّخذ ظئراً، أي مرضعةً[4و5].

١ـ نوادر احمد بن محمد بن عيسى: ص٩١ ح٢١٣. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٤.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٤٢ ح١.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٨ ح٣٦٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢١ ح١١٤٣.

٤ـ في مستدرك الوسائل: مرضعاً.

٥ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٤٣ ضمن حديث٩١١. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٦١.

أقول: ينبغي حمل النهي في هذين الحديثين على الكراهة، كما هو المشهور بين الفقهاء، والله العالم.

باب (٩)
حكم استرضاع أهل الكتاب

٢٦٧٩١ـ الكافي: أبو علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن سعيد بن يسار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: لاتسترضعوا[١] للصبي المجوسيَّة واسترضع[٢] له اليهوديَّة والنصرانيَّة، ولايشربن الخمر، ويمنعن من ذلك[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري مثله[٤].

٢٦٧٩٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبدالله بن يحيى الكاهلي، عن عبدالله بن هلال، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: سألته عن مظائرة المجوسية؟

فقال: لا، ولكن أهل الكتاب[٥].

التهذيب: روى محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٦].

١ـ في التهذيب: لاتسترضع.
٢ـ في التهذيب: وتسترضع.
٣ـ الكافي: ج٦ ص٤٤ ح١٤.
٤ـ التهذيب: ج٨ ص١١٠ ح٣٧٤.
٥ـ الكافي: ج٦ ص٤٢ ح٢.
٦ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٩ ح٣٧٢.

أقول: المعروف أنّ المجوس أشدّ قذارة من اليهود والنصارى، من هنا فان استرضاع المجوسية أشدُّ كراهة من غيرها، وعلى الانسان المؤمن أن يبذل قصارى جهده في البحث عن مرضعة مسلمة مؤمنة ملتزمة بالدين لترضع أولاده، فانّ اللبن يعدي، وتؤثّر نفسيَّة المرأة على نفسيّة الطفل إنْ خيراً فخير وانْ شراً فشرّ. واللّه العالم.

٢٦٧٩٣ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الكاهلي، عن عبداللّه بن هلال قال: قال أبو عبداللّه (عليه السّلام): إذا أرضعن لكم فامنعوهنّ من شرب الخمر[1].

٢٦٧٩٤ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبداللّه قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) هل يصلح للرجل أن ترضع له اليهوديّة والنصرانيّة والمشركة؟

قال: لابأس.

وقال: امنعوهنّ من شرب الخمر[2].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد مثله[3].

٢٦٧٩٥ـ التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن الحسن بن زياد، عن ابن مسكان، عن الحلبي قال: سألته عن رجل دفع ولده الى ظئر يهوديّة أو نصرانيّة أو مجوسيّة ترضعه في بيتها أو

١ـ الكافي: ج٦ ص٤٢ ح٣.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٤٣ ح٤.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٩ ح٣٧٣.

ترضعه في بيته؟

قال: ترضعه لك اليهوديّة أو النصرانية في بيتك وتمنعها[1] من شرب الخمر وما لايحلّ مثل لحم الخنزير، ولايذهبن بولدك الى بيوتهن، والزّانية لاترضع ولدك فإنّه لايحلّ لك، والمجوسية لاترضع لك ولدك إلاّ أن تضطرّ إليها[2].

من لايحضره الفقيه: روى ابن مسكان، عن الحلبي قال: . . . وذكر مثله[3].

باب (١٠)
حكم استرضاع الناصبيَّة

٢٦٧٩٦ـ رجال النجاشي: أخبرنا علي بن بلال، عن محمد بن عمرو، عن عبدالعزيز بن محمد، عن عصمة بن عبيدالله السدوسي قال: حدثنا الحسين بن اسماعيل بن صبيح قال: حدثنا هارون بن عيسى، عن أبي مِسوَر الفضيل بن يسار قال: قال لي جعفر بن محمد (عليهما السّلام): رضاع اليهوديّة والنصرانيّة خير من رضاع الناصبة[4].

٢٦٧٩٧ـ المقنع: قال الصادق (عليه السّلام): رضاع اليهوديّة والنصرانيّة أحبّ اليّ من رضاع الناصبيّة[5].

١ـ في الفقيه: والنصرانية وتمنعها.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١١٦ ح٤٠١.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٧٩ ح٤٦٨٠.

٤ـ رجال النجاشي: ص٢١٩. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٨٧.

٥ـ المقنع: ص١١١. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٨٧.

٢٦٧٩٨ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: رضاع اليهوديّة والنصرانيّة أحبُّ إليَّ من رضاع الناصبيّة، فاحذروا الناصبيّة أن تظائروهم، ولاتناكحوهم ولاتوادّوهم[١].

باب (١١)
النهي عن استرضاع الحمقاء والعمشاء

٢٦٧٩٩ـ الكافي: عليّ، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: كان أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) يقول: لاتسترضعوا الحمقاء فإنّ اللّبن يغلب الطباع.

وقال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): لاتسترضعوا الحمقاء، فإنّ الولد يشبُّ عليه[٢و٣].

٢٦٨٠٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن ابراهيم، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): انظروا من ترضع أولادكم فإنّ الولد يشبُّ عليه[٤].

٢٦٨٠١ـ عيون أخبار الرضا (عليه السّلام): بالأسانيد الثلاثة[٥]

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٤٣ ح٩١٤. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٦١.

٢ـ شبَّ الغلام: صار فتيّاً، وشبَّ الشيء: ارتفع ونما (أقرب الموارد). أي الولد يصير شاباً على الرضاع فاللبن يؤثر في اخلاقه. (الوافي).

٣ـ الكافي: ج٦ ص٤٣ ح٩.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٤٤ ح١٠.

٥ـ المذكورة في العيون: ج٢ ص٢٤ ح٤.

عن جعفربن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): لاتسترضعوا الحمقاء ولا العمشاء[1] فإنَّ اللبن يعدى[2].

٢٦٨٠٢ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): إيّاكم أن تسترضعوا الحمقاء، فان اللّبن ينشئه عليه[3].

٢٦٨٠٣ـ قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) أنّ علياً (عليه السّلام) كان يقول: تخيّروا للرّضاع كما تتخيّرون للنكاح، فإن الرّضاع يغيّر الطّباع[4].

باب (١٢)

لا ضمان على المرضعة الاّ مع التفريط

٢٦٨٠٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن جميل بن درّاج وحمّاد، عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن رجل استأجر ظئراً فدفع اليها ولده فانطلقت الظّئر فدفعت ولده الى ظئر اخرى فغابت به حيناً، ثمّ إنّ

١ـ العَمَش: ضعف البصر مع سيلان الدمع في أكثر الأوقات (القاموس).

٢ـ عيون أخبار الرضا: ج٢ ص٣٤ ح٦٧. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٨٨.

٣ـ الجعفريات: ص٩٢. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٦٢.

٤ـ قرب الاسناد: ص٩٣ ح٣١٢ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٨٨.

الرجل طلب ولده من الظّئر الّتي كان اعطاها إيّاه[١] فأقرت أنّها استأجرته وأقرّت بقبضها ولده وأنّها كانت دفعته الى ظئر اخرى؟

فقال: عليها الدّية أو تأتي به[٢].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[٣].

باب (١٣)
المرضعة مأمونة

٢٦٨٠٥ـ التهذيب: الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في رجل استأجر ظئراً فغابت بولده سنين ثمّ إنّها جاءت به فأنكرته أمّه وزعم أهلها أنّهم لايعرفونه.

قال: ليس عليها شيء، الظّئر مأمونة، يقبلونه[٤].

الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب مثله الى قوله: مأمونة[٥].

٢٦٨٠٦ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن الحجّال، عن ثعلبة، عن زرارة، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: القابلة مأمونة[٦].

١ـ في التهذيب: أعطاها ابنه اياها.
٢ـ الكافي: ج٦ ص٤٢ ح١.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص١١٥ ح٣٩٩.
٤ـ التهذيب: ج٨ ص١١٥ ح٤٠٠.
٥ـ الكافي: ج٦ ص٤٢ ح٢.
٦ـ الكافي: ج٦ ص٥٢ ح٤.

أبواب حقوق الأولاد

باب (١)

استحباب تخفيف الصلاة حين بكاء الطفل

٢٦٨٠٧ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبداللّه بن المغيرة، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: صلّى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) بالناس الظّهر فخفّف في الركعتين الأخيرتين فلمّا انصرف قال له النّاس: هل حَدَث في الصلاة حَدث؟

قال: وما ذاك؟

قالوا: خفّفتَ في الركعتين الأخيرتين.

فقال لهم: أما سمعتم صراخ الصبي[١]؟

١ـ الكافي: ج٦ ص٤٨ ح٤.

باب (٢)
استحباب المعاشرة الطيِّبة مع الأولاد

٢٦٨٠٨ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن الحسن بن رباط، عن يونس بن رباط، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): رَحم الله من أعان وَلده على بِرّه.

قال: قلت: كيف يعينه على برّه؟

قال: يقبل ميسوره، ويتجاوز عن معسوره، ولايرهقه، ولايخرق به[1] فليس بينه وبين أن يصير في حدّ من حدود الكفر الاّ أن يدخل في عقوق، أو قطيعة رحم.

ثم [قال:] قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): الجنّة طيّبة طيّبها الله وطيّب ريحها يوجد ريحها من مسيرة الفي عام ولايجد ريح الجنّة عاق، ولاقاطع رحم، ولا مرخي الازار خيلاء[2] و[3].

التهذيب: الحسن بن محبوب مثله[4].

مستطرفات السرائر: نقلاً من مشيخة الحسن بن محبوب ـ علي

١ـ الرَهَق: حمل الانسان على ما لايطيقه. والخُرْق: ضد الرّفق. (أقرب الموارد).

٢ـ في التهذيب: ولا مرخٍ ازاره خيلاء. أرخى الشيء بين كتفيه: سَدَله وأرسله. والخُيلاء: التكبّر (مجمع البحرين).

٣ـ الكافي: ج٦ ص٥٠ ح٦.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١١٣ ح٣٩٠.

ابن الحسن، عن يونس بن رباط، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال... وذكر نحوه[١].

باب (٣)
التربية الصالحة والأسماء المقدَّسة

٢٦٨٠٩ـ الكافي: علي بن محمد، عن ابن جمهور، عن أبيه، عن فضالة بن أيوب، عن السكوني قال: دخلت على أبي عبدالله (عليه السّلام) وأنا مغموم مكروب، فقال لي: ياسكوني مما غمّك؟[٢]

قلت: ولدت لي ابنة[٣].

فقال [لي]: يا سكوني على الأرض ثقلها، وعلى اللّه رزقها، تعيش في غير أجلك[٤] وتأكل من غير رزقك، فسرى ـ واللّه ـ عني[٥].

فقال لي: ما سمّيتها؟

قلت:[٦] فاطمة.

قال[٧]: آه، آه ثمّ وضع يده على جبهته فقال: قال رسول اللّه

١ـ مستطرفات السرائر: ص٨٥ ح٣٠.

٢ـ في التهذيب: ما غمّك.

٣ـ في التهذيب: فقلت له: ولدت لي بنت.

٤ـ قوله (عليه السّلام): «تعيش في غير أجلك» أي لاينقص من عمرك ولا من رزقك لأجلها شيء (مرآة العقول).

٥ـ سرَّ فلاناً: أعجبه وأفرحه (أقرب الموارد).

٦ـ في التهذيب: فقلت.

٧ـ في التهذيب: فقال.

(صلّى اللّه عليه وآله): حقّ الولد على والده إذا كان ذَكَراً أن يستفره أمَّه ويستحسن اسمه، ويعلّمه كتاب اللّه (عزّوجلّ)، ويطهّره[١] ويعلّمه السِّباحة، وإذا كانت أُنثى أن يستفره أمّها، ويستحسن اسمها، ويعلّمها سورة النور ولايعلّمها سورة يوسف (عليه السّلام)، ولاينزلها الغرف ويعجِّل سراحها الى بيت زوجها، أما إذا سمّيتها فاطمة فلاتسبّها ولاتلعنها ولاتضربها[٢].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد مثله[٣].

باب (٤)
عقوق الوالدين والأولاد

٢٦٨١٠ـ الخصال: حدثنا أبي (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا علي ابن ابراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن عليّ (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): يلزم الوالدين من العقوق لولدهما ـ إذا كان الولد صالحاً ـ ما يلزم الولد لهما[٤].

الجعفريات: بإسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه (عليهم السّلام) نحوه[٥].

١ـ طهَّر فلان ولده: إذا أقام سُنَّة ختانه (لسان العرب).

٢ـ الكافي: ج٦ ص٤٨ ح٦.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١١٢ ح٣٨٧.

٤ـ الخصال: ص٥٥ ح٧٧. منه بحار الأنوار: ج٧٤ ص٧٠.

٥ـ الجعفريات: ص١٨٧.

٢٦٨١١ـ الخصال: حدثنا أبي (رضي اللّه عنه) قال: حدثنا محمد بن يحيى العطّار قال: حدثني أيوب بن نوح، عن محمد بن سنان، عن موسى بن بكر الواسطي قال: قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السّلام): الرّجل يقول لابنه أو لابنته: بأبي أنت وأمّي أو بأبويّ، أترى بذلك بأساً؟

فقال: إن كان أبواه حيين فأرى ذلك عقوقاً، وإن كانا قد ماتا فلابأس.

قال: ثمّ قال: كان جعفر (عليه السّلام) يقول: سعد امرء لم يمت حتّى يرى خلفه من بعده وقد واللّه اراني اللّه خلفي من بعدي[1].

باب (٥)
بكاء الطفل ومعناه

٢٦٨١٢ـ الكافي: محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن مسلم قال: كنت جالساً عند أبي عبداللّه (عليه السّلام) إذ دخل يونس بن يعقوب فرأيته يإنُّ.

فقال له أبو عبداللّه (عليه السّلام): مالي أراك تإنّ؟

قال: طفل لي تأذّيت به اللّيل أجمع.

فقال له أبو عبداللّه (عليه السّلام): يايونس حدّثني أبي محمّد ابن عليّ، عن آبائه (عليهم السّلام)، عن جدّي رسول اللّه (صلّى اللّه

١ـ الخصال: ص٢٦ ح٩٤.

عليه وآله) أنّ جبرئيل نزل عليه ورسول اللّه وعليّ (صلوات اللّه عليهما) يإنّان فقال جبرئيل (عليه السّلام): ياحبيب اللّه مالي أراك تإنّ؟

فقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): طفلان لنا تأذّينا ببكائهما.

فقال جبرئيل: مه[1] يا محمّد فإنّه سيبعث لهؤلاء القوم شيعة إذا بكى أحدهم فبكاؤه لا إله إلاّ اللّه إلى أن يأتي عليه سبع سنين، فإذا جاز السّبع فبكاؤه استغفار لوالديه إلى أن يأتي على الحدّ، فإذا جاز الحدّ فما أتى من حسنة فلوالديه وما أتى من سيّئة فلاعليهما[2].

باب (٦)
حقّ الحضانة للأبوين

٢٦٨١٣ـ الكافي: أبو علي الاشعري، عن الحسن بن علي، عن العبّاس بن عامر، عن داود بن الحصين، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: ﴿وَالوالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ﴾[3].

قال: ما دام الولد في الرّضاع فهو بين الأبوين بالسّويّة، فاذا فُطم فالأب أحقُّ به من الأُم، فاذا مات الأب فالأمّ أحقّ به من العُصْبة، فإن

١ـ مَهْ: معناه أكفف (مجمع البحرين).

٢ـ الكافي: ج٦ ص٥٢ ح٥.

٣ـ البقرة ٢: ٢٣٣.

وَجَد[١] الأب من يرضعه بأربعة دراهم وقالت[٢] الأمّ: لا أرضعه إلاّ بخمسة دراهم، فإنّ له أن ينزعه منها، إلاّ أن ذلك خيرٌ له وارفق به أن يترك مع أمّه[٣و٤].

التهذيب ـ الاستبصار: روى محمد بن يعقوب، عن أبي علي الاشعري مثله[٥].

من لايحضره الفقيه: روى العبّاس بن عامر القصباني، عن داود ابن الحصين، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في قول اللّه (عزّوجلّ) . . . وذكر مثله الاّ أنّ فيه: إلاّ أنَّ خيراً له وأرفق به أن يذره مع امّه[٦].

تفسير العياشي: عن داود بن الحصين، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٧].

٢٦٨١٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا طلّق الرجل امرأته[٨] وهي

١ـ في التهذيب والفقيه وتفسير العياشي: وإن وجد، وفي الاستبصار: فان أوجد.

٢ـ في الفقيه: فقالت.

٣ـ في التهذيب: الا إن رأى ذلك خيراً له وأرفق به يتركه مع امه، وفي الاستبصار: إلا أن يكون ذلك خيراً له وأرفق به أن يتركه مع امه.

٤ـ الكافي: ج٦ ص٤٥ ح٤.

٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٤ ح٣٥٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٠ ح١١٣٨.

٦ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٣٤ ح٤٥٠١.

٧ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٦ ح٤٨٣ الطبعة الحديثة.

٨ـ في الاستبصار: المرأة.

حبلى أنفق عليها حتّى تضع حملها، وإذا وضعته أعطاها أجرها، ولايضارّها إلاّ أن يجد من هو أرخص أجراً منها فإن هي رضيت بذلك الأجرفهي أحقُّ بابنها حتى تفطمه[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

٢٦٨١٥ـ الكافي: الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن عليّ الوشّاء، عن ابان، عن فضل أبي العباس [البقباق] قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): الرجل أحقُّ بولده أم المرأة؟

قال:[٣] لا بل الرجل، فإن قالت[٤] المرأة لزوجها الّذي طلّقها: أنا أرضع ابني بمثل ما تجد من ترضعه[٥]، فهي أحقُّ به[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد مثله[٧].

٢٦٨١٦ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن علي بن محمد القاساني، عن القاسم بن محمد، عن المنقري، عمّن ذكره قال: سُئل أبو عبدالله (عليه السّلام) عن الرجل يطلّق امرأته وبينهما ولد أيُّهما

١ـ الكافي: ج٦ ص٤٥ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٦ ح٣٦٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٠ ح١١٤١.

٣ـ في التهذيب والاستبصار: فقال.

٤ـ في التهذيب: وإن قالت، وفي الاستبصار: فاذا قالت.

٥ـ في التهذيب: بمثل من يرضعه، وفي الاستبصار: بمثل ما تجد من يرضعه.

٦ـ الكافي: ج٦ ص٤٤ ح١.

٧ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٥ ح٣٥٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٠ ح١١٤٠.

أحقُّ بالولد؟

قال: المرأة أحقُ بالولد ما لم تتزوَّج[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٢].

٢٦٨١٧ـ من لايحضره الفقيه: روى سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث أو غيره قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن رجل طلّق امرأته وبينهما ولد أيّهما أحقُّ به؟

قال: المرأة ما لم تتزوّج[٣].

أقول: حَمَله الشيخ الطوسي (رحمه الله) على ما إذا رضيتْ بمثل الاجرة التي يأخذها الغير في رضاع الولد.

باب (٧)
الخالة تقوم مقام الوالدة في الحضانة

٢٦٨١٨ـ أمالي الطوسي: أخبرنا ابن الصلت قال: أخبرنا ابن عقدة قال: أخبرني عبيدالله بن علي قال: هذا كتاب جدّي عبيدالله بن علي فقرأت فيه: أخبرني علي بن موسى أبو الحسن، عن أبيه، عن جدّه جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) أنّ النبيّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم) قضى بابنة حمزة لخالتها وقال: الخالة والدة[٤].

١ـ الكافي: ج٦ ص٤٥ ح٣.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٥ ح٣٥٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢٠ ح١١٣٩.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٣٥ ح٤٥٠٢.

٤ـ أمالي الطوسي: ص٣٤٢ ح٧٠٠. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص١٨٢.

باب (٨)
الحرّة أحقّ باولادها من الاب المملوك حتى يُعتق

٢٦٨١٩ـ من لايحضره الفقيه: روى الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قال: ايّما امرأة حُرّة تزوّجت عبداً فولدت منه أولاداً فهي أحقّ بولدها منه وهم أحرار، فإذا أُعتق الرجل فهو أحقُّ بولده منها لموضع الأب[١].

٢٦٨٢٠ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن داود الرقي قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن امرأة حُرَّة نكحت عبداً فأولدها [أولاداً ثمّ إنّه طلّقها فلم تقم مع ولدها وتزوّجت، فلمّا بلغ العبد انّها تزوّجت أراد أن يأخذ ولده منها][٢] وقال: [٣] أنا أحقُّ بهم منكِ إن تزوّجتِ[٤]؟

فقال: ليس للعبد أن يأخذ منها ولدها وإن تزوّجت حتى يُعتَق، هي أحقّ بولدها منه ما دام مملوكاً، فإذا أُعتق فهو أحقّ بهم منها[٥].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٦].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٣٥ ح٤٥٠٣.
٢ـ ما بين المعقوفتين ليس في الاستبصار.
٣ـ في التهذيب: قال.
٤ـ في التهذيب: إذ تزوّجت.
٥ـ الكافي: ج٦ ص٤٥ ح٥.
٦ـ التهذيب: ج٨ ص١٠٧ ح٣٦١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٢١ ح١١٤٢.

أبواب تربية الأولاد ومعاشرتهم

باب (١)
المراحل التربويَّة للصبي

٢٦٨٢١ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن رجل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: دَعْ ابنك يلعب سبع سنين، وألزمه نفسك سبعاً، فإن أفلح وإلاّ فإنّه ممّن لاخير فيه[1].

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): دع ابنك يلعب سبع سنين، ويؤدّب سبع سنين، وألزمه نفسك سبع سنين... وذكر مثله[2].

٢٦٨٢٢ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عدّة من أصحابنا، عن علي بن اسباط، عن يونس بن

١ـ الكافي: ج٦ ص٤٦ ح١.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٩٢ ح٤٧٤٣.

يعقوب، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: أَمهِلْ صبيك حتى يأتي له ستّ سنين، ثمّ ضمّه إليك سبع سنين فادّبه بأدبك فإن قبل وصلح وإلاّ فخلّ عنه[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله[٢].

٢٦٨٢٣ـ نوادر علي بن أسباط: إسماعيل، عن عمّه، عن رجل، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الغلام يلعب سبع سنين، ويتعلّم سبع سنين، ويتعلّم الحلال والحرام سبع سنين[٣].

٢٦٨٢٤ـ الكافي: أحمد بن محمد العاصمي، عن علي بن الحسن، عن علي بن اسباط، عن عمّه يعقوب بن سالم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: الغلام يلعب سبع سنين، ويتعلّم الكتاب[٤] سبع سنين، ويتعلم الحلال والحرام سبع سنين[٥].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن أحمد بن محمد العاصمي مثله[٦].

١ـ الكافي: ج٦ ص٤٦ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١١١ ح٣٧٩.

٣ـ الاصول الستة عشر: ص٣٤٢ ح٥٧٠ الطبعة الحديثة. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٦٥.

٤ـ في التهذيب: ويتعلّم في الكتّاب.

٥ـ الكافي: ج٦ ص٤٧ ح٣.

٦ـ التهذيب: ج٨ ص١١١ ح٣٨٠.

باب (٢)
التربية الدينيَّة أمان من الانحراف

٢٦٨٢٥ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن علي، عن عمر بن عبدالعزيز، عن رجل، عن جميل بن درّاج وغيره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: بادروا أولادكم[١] بالحديث قبل أن يسبقكم[٢] اليهم المرجئة[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، بهذا الاسناد، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٤].

أقول: قال العلاّمة المجلسي (طاب ثراه): (قوله (عليه السّلام): «بادروا» أي علّموهم ـ في بدو شبابهم وعند بلوغهم التميّز ـ من الحديث مايهتدون به الى معرفة الائمة (عليهم السّلام) ومذهب التشيّع قبل أن يُغويهم المخالفون ويُدخلوهم في ضلالتهم ويتعسّر بعد ذلك صرفهم عنه. والمرجئة ـ في مقابلة الشيعة ـ من الارجاء بمعنى التأخير لتأخيرهم علياً (عليه السّلام) عن مرتبته)[٥].

وقال (طاب ثراه) في كتابه (ملاذ الأخيار): (يُطلَق المرجئة على

١ـ بادر اليه: أسرع (مجمع البحرين) وفي التهذيب: بادروا أحداثكم.
٢ـ في التهذيب: تسبقكم.
٣ـ الكافي: ج٦ ص٤٧ ح٥.
٤ـ التهذيب: ج٨ ص١١١ ح٣٨١.
٥ـ مرآة العقول: ج٢١ ص٨٢.

جميع المخالفين لانّهم يؤخرون أمير المؤمنين (صلوات اللّه عليه) الى الدرجة الرابعة)[1].

وقال الطريحي في (مجمع البحرين): (وقد اختلف في المرجئة فقيل: هم فرقة من فرق الاسلام يعتقدون انّه لايضرُّ مع الايمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، سُمّوا مُرجئة لاعتقادهم انّ اللّه تعالى أرجأ تعذيبهم عن المعاصي، أي أخَّره عنهم. وعن ابن قتيبة انه قال: هم الذين يقولون: الايمان قول بلا عمل، لأنهم يُقدّمون القول ويؤخّرون العمل).

وأقول: اذا ذُكر المرجئة في مقابل الشيعة انصرف المعنى الى المخالفين المنحرفين عن إمامة الأئمة الطاهرين (عليهم السلام) ـ كما ذكره العلاّمة المجلسي ـ واذا ذُكروا في عداد الفرق والطوائف كان معناه ما ذكره الشيخ الطريحي.

باب (٣)
العاطفة الى جانب التعليم

٢٦٨٢٦ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن شريف بن سابق، عن الفضل بن أبي قرّة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): مَن قَبَّل ولده كتب اللّه (عزّوجلّ) له حسنة، ومن فرّحه فرّحه اللّه يوم القيامة، ومن علّمه القرآن دُعي بالأبوين فيُكسَيان حُلّتين يُضيىء من نورهما

١ـ ملاذ الاخيار: ج١٣ ص٢٢١.

وجوهُ أهل الجنّة[١].

٢٦٨٢٧ـ الكافي: علي بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن عدّة من أصحابنا، عن الحسن بن علي بن يوسف الأزدي، عن رجل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: جاء رجل الى النبي (صلّى اللّه عليه وآله) فقال [له]: ما قبّلت صبياً قط؟

فلمّا ولّى قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): هذا رجل عندي[٢] أنّه من أهل النار[٣].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد بن بندار مثله[٤].

باب (٤)
استحباب حُبّ الأولاد والبرِّ بهم

٢٦٨٢٨ـ الكافي: أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان، عن ذريح، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الولد فتنة[٥و٦].

٢٦٨٢٩ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي

١ـ الكافي: ج٦ ص٤٩ ح١.

٢ـ في التهذيب: عندنا.

٣ـ الكافي: ج٦ ص٥٠ ح٧.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١١٣ ح٣٩١.

٥ـ قوله (عليه السّلام): «فتنة» أي امتحان وتفتين الناس بحبّهم، كما قال اللّه تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ (مرآة العقول). والآية في سورة التغابن ٦٤: ١٥.

٦ـ الكافي: ج٦ ص٥٠ ح٩.

عمير، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إنّ الله ليرحم العبد[١] لشدّة حبّه لولده[٢].

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): إنّ الله (عزّوجلّ) ليرحم الرجل... وذكر مثله[٣].

ثواب الأعمال: أبي (رحمه الله) قال: حدثني محمد بن يحيى العطّار، عن محمد بن أحمد، عن العبيدي، عن ابن أبي عمير، عن رجل، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[٤].

٢٦٨٣٠ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): برّ الرجل بولده برّه بوالديه[٥].

باب (٥)

استحباب الوفاء بالوعد للاولاد

٢٦٨٣١ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن فضّال، عن عبدالله بن محمد البجلي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): أحبّوا[٦] الصبيان

١ـ في ثواب الاعمال: يرحم الرجل.

٢ـ الكافي: ج٦ ص٥٠ ح٥.

٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٢ ح٤٦٩٥.

٤ـ ثواب الاعمال: ص٢٣٨ ح١.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٣ ح٤٧٠٦.

٦ـ في التهذيب: اختنوا.

وارحموهم، وإذا وعدتموهم شيئاً ففوا لهم، فإنّهم لايدرون[١] إلاّ أنّكم ترزقونهم[٢].

التهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن فضّال مثله[٣].

٢٦٨٣٢ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): اذا واعد أحدكم صبيّه فلينْجِز[٤].

باب (٦)
استحباب المساواة بين الاولاد في المحبّة

٢٦٨٣٣ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليهم السّلام): أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) أبصر رجلاً له ولدان، فقبّل أحدهما وترك الآخر.

فقال له رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): فهلاّ واسيت بينهما[٥].

١ـ في التهذيب: لايرون.
٢ـ الكافي: ج٦ ص٤٩ ح٣.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص١١٣ ح٣٨٩.
٤ـ الجعفريات: ص١٦٦. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٧٠.
٥ـ الجعفريات: ص١٨٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٧٢.

بحار الأنوار: كتاب (الإمامة والتبصرة) لعلي بن بابويه، عن سهل بن أحمد، عن محمد بن محمد بن الأشعث، عن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال علي (عليه السّلام): أبصر رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) رجلاً... وذكر مثله[1].

أقول: قوله (صلّى الله عليه وآله): «فهلاّ واسيتَ بينهما» لعلّه بمعنى المساواة، أي: هلاّ ساويتَ بينهما، بقرينة قوله: «بينهما» ولعلّه تصحيف وقع من النسّاخ.

وعلى كلّ حال.. فالمعنى واضح، وهو أنَّ على الوالد أن يساوي بين أولاده في المحبَّة والعاطفة والتقبيل والعطاء والاحترام وغير ذلك، وأن لايفضّل أحدَهما على الآخر بما يوجب الحسد أو الحقد والبغضاء بينهم.

نعم.. لامانع من أن يُفضِّل أحدهما على الآخر خُفية، بشرط أن لايطّلع الآخر على ذلك، والله العالِم.

باب (٧)
تحريم الانتفاء من النّسب الثّابت

٢٦٨٣٤ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: كفر باللّه

١ـ بحار الانوار: ج٧٤ ص٨٤.

من تبرّأ من نسب وإن دقّ[1و2].

الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن أبي المغرا، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) مثله[3].

٢٦٨٣٥ـ الكافي: عليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن ابن أبي عمير، وابن فضّال، عن رجال شتّى، عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السّلام) أنّهما قالا: كفر باللّه العظيم الانتفاء من حسب وإن دقّ[4].

باب (٨)
فلسفة الشَّبَه بالوالدين وغيرهما

٢٦٨٣٦ـ من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): إنّ اللّه (تبارك وتعالى) إذا أراد أن يخلق خلقاً جمع كل صورة بينه وبين آدم ثم خلقه على صورة إحداهن، فلايقولنّ أحد لولده: هذا لايشبهني ولايشبه شيئاً من آبائي[5].

٢٦٨٣٧ـ الجعفريات: بإسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: أقبل رجل من الأنصار الى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) فقال:

١ـ قوله (عليه السّلام): «وإن دقّ» أي بعد، أو وإن كان خسيساً دنيّاً (مرآة العقول).

٢ ـ ٤ـ الكافي: ج٢ ص٣٥٠ ح١ ـ ٣.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٨٤ ح٤٧٠٩.

يارسول اللّه، هذه بنت عمّي وأنا فلان بن فلان حتى عدّ عشرة آباء، وهي فلانة بنت فلان حتى عدّ عشرة آباء، ليس في حسبي ولا[في] حسبها حبشي، وإنّها وضعت هذا الحبشي.

فأطرق رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) طويلاً، ثم رفع رأسه فقال: إنَّ لك تسعة وتسعين عِرْقاً، ولها تسعة وتسعين عرقاً، فإذا اشتملتْ اضطربت العروق، وسأل اللّه (عزّوجلّ) كلُّ عِرق منها أن يذهب الشَّبَه إليه، قم فإنّه ولدك، ولم يأتك الاّ من عِرقٍ منك أو عرقٍ منها.

قال: فقام الرّجل وأخذ بيد امرأته، وازداد بها وبولدها عَجَباً[1].

أقول: قوله (صلّى اللّه عليه وآله وسلّم): «اشتملتْ..» أي: حملت.

يقال: شملت الناقة لقاحاً من فحل فلان: اذا لقحت (لسان العرب).

١ـ الجعفريات: ص٩٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص١٩٦.

أبواب النفقات

باب (١)
وجوب نفقة الزّوجة الدّائمة

٢٦٨٣٨ـ الكافي: أبو علي الاشعري، عن محمد بن عبدالجبّار أو غيره، عن ابن فضّال، عن غالب بن عثمان، عن روح بن عبدالرحيم قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السّلام): قوله عزّوجلّ: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللّهُ﴾[١].

قال: إذا[٢] أنفق عليها ما يقيم ظهرها[٣] مع كسوة، وإلاّ فُرّق بينهما[٤].

التهذيب: أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن

١ـ الطلاق ٦٥: ٧.

٢ـ في التهذيب والفقيه: إن.

٣ـ في التهذيب: صلبها.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٥١٢ ح٧.

حمّاد بن عثمان وخلف بن حمّاد، عن ربعي بن عبداللّه والفضيل بن يسار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في قوله تعالى... وذكر مثله[١].

من لايحضره الفقيه: روى ربعي بن عبداللّه والفضيل بن يسار، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في قوله (عزّوجلّ): ... وذكر مثله[٢].

تفسير القمي: أخبرنا أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النّضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) نحوه[٣].

باب (٢)
وجوب نفقة الأبوين والولَد

٢٦٨٣٩ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج قال: لايجبر الرجل إلاّ على نفقة الأبوين والولد.

قال ابن أبي عمير: قلت لجميل: والمرأة؟

قال: قد روي عن عنبسة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: إذا كساها ما يواري عورتها، ويُطعمها ما يقيم صُلبها، أقامت معه، وإلاّ طلّقها[٤].

١ـ التهذيب: ج٧ ص٤٦٢ ح١٨٥٣.

٢ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٤١ ح٤٥٣٠.

٣ـ تفسير القمي: ج٢ ص٣٧٥.

٤ـ الكافي: ج٥ ص٥١٢ ح٨.

٢٦٨٤٠ـ التهذيب ـ الاستبصار: ابن قولويه، عن جعفر بن محمد، عن عبدالله[١] بن نهيك، عن ابن أبي عمير، عن علي، عن جميل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السّلام) أنّه قال: لايجبر الرجل إلاّ على نفقة الأبوين والولد.

[قال:] قلت لجميل: فالمرأة؟

قال: قد روى أصحابنا عن أحدهما (عليهما السّلام) أنه [قال:] إذا كساها ما يواري عورتها، وأطعمها ما يقيم صلبها، أقامت[٢] معه وإلاّ طلّقها.

قال: قلت لجميل: فهل يجبر على نفقة الأخت؟

قال: إنْ أُجبر[٣] على نفقة الأخت كان[٤] ذلك خلاف الرّواية[٥].

التهذيب: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل مثله[٦].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن جميل مثله غير أنّه قال: قلت لجميل: فالمرأة؟

قال: قد روى أصحابنا وهو عنبسة بن مصعب وسورة بن كليب

١ـ في الاستبصار: عبيدالله.

٢ـ في التهذيب ح٩٧٧: قامت.

٣ـ في الاستبصار ح١٤٥: لو أجبر.

٤ـ في الاستبصار ح١٤٥: لكان.

٥ـ التهذيب: ج٦ ص٢٩٣ ح٨١٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٤٣ ح١٤٥.

٦ـ التهذيب: ج٦ ص٣٤٧ ح٩٧٧.

عن أحدهما (عليهما السّلام)[١].

٢٦٨٤١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن علي بن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: من يلزم الرجل من قرابته ممّن ينفق عليه؟

قال: الوالدان والولد والزّوجة[٢].

٢٦٨٤٢ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن عبداللّه بن المغيرة، عن حريز، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قلت له: من الّذي أحتنُّ عليه وتلزمني[٣] نفقته؟

قال: الوالدان والولد والزّوجة[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد بن يحيى، عن موسى ابن عمر، عن عبداللّه بن المغيرة مثله[٥].

الخصال: حدثنا أبي ومحمد بن الحسن (رضي اللّه عنهما) قالا: حدثنا محمد بن يحيى العطّار، وأحمد بن إدريس جميعاً، عن محمد ابن أحمد، عن موسى بن عمر مثله[٦].

١ـ التهذيب: ج٦ ص٢٩٤ ح٨١٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٤٤ ح١٤٦.

٢ـ الكافي: ج٤ ص١٣ ح٣.

٣ـ في التهذيب: أُجبَر عليه ويلزمني، وفي الاستبصار: أُجبَر على نفقته وتلزمني.

٤ـ الكافي: ج٤ ص١٣ ح١.

٥ـ التهذيب: ج٦ ص٢٩٣ ح٨١٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٤٣ ح١٤٤.

٦ـ الخصال: ص٢٤٧ ح١٠٩.

باب (٣)
وجوب نفقة الوارث الصغير

٢٦٨٤٣ـ من لايحضره الفقيه: روى محمد بن علي الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قلت له: من الّذي أُجبَر على نفقته؟

قال: الوالدان والولد والزوجة، والوارث الصغير يعني الأخ وابن الأخ وغيره[١].

٢٦٨٤٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجّاج، عن محمد الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: والوارث الصغير يعني الأخ وابن الأخ ونحوه[٢].

باب (٤)
عدم وجوب نفقة الزوجة الناشز

٢٦٨٤٥ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): أيّما امرأة خرجت من بيتها بغير إذن زوجها فلانفقة لها حتّى ترجع[٣].

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٠٥ ح٣٤٢٤.

٢ـ التهذيب: ج٦ ص٢٩٣ ح٨١٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٤٤ ح١٤٨.

٣ـ الكافي: ج٥ ص٥١٤ ح٥.

من لايحضره الفقيه: روى السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السّلام) قال: قال... وذكر مثله[1].

الجعفريات: بإسناده عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) نحوه[2].

٢٦٨٤٦ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السّلام) أنّه قال: إذا جاء النشوز من قبل المرأة ولم يجيء من قبل الزوج، فقد حلّ للزوج أن يأخذ كلّ شيء ساقه إليها[3].

أقول: قوله (عليه السّلام): «فقد حلّ للزوج...» لعلّ معناه انّ النشوز اذا حصل من جهة الزوجة واستمرّ حتى صار الطلاق هو الخيار الاخير فللزوج أن يأخذ ما أعطاه لزوجته من المهر وغيره، ويتمّ الطلاق الخُلعي حينئذٍ. واللّه العالم.

باب (٥)

حقوق الزوجة على الزوج

٢٦٨٤٧ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبداللّه، عن محمد بن عيسى، عمّن حدّثه، عن شهاب بن عبد ربّه قال: قلت لأبي عبداللّه (عليه السّلام): ما حقّ المرأة على زوجها؟

١ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٤٣٩ ح٤٥٢٠.

٢ـ الجعفريات: ص١٠٨.

٣ـ الجعفريات: ص١٠٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢١٩.

قال: يسدُّ جَوعتها، ويستر عورتها، ولايقبّح لها وجهاً، فإذا فعل ذلك فقد واللّه أدّى حقّها[١].

قلت: فالدّهن؟

قال: غبّاً يوم ويوم لا.

قلت[٢]: فاللّحم؟

قال: في كلّ ثلاثة فيكون[٣] في الشهر عشر مرّات لا أكثر من ذلك.

قلت: فالصّبغ؟

قال: والصّبغ في كلّ ستّة أشهر، ويكسوها في كلّ سنة أربعة أثواب ثوبين للشّتاء وثوبين للصّيف، ولاينبغي أن يفقر بيته[٤] من ثلاثة أشياء: دهن الرأس، والخلّ، والزّيت، ويقوتهن[٥] بالمدّ فإنّي أقوت به نفسي وعيالي[٦] وليُقدّر لكل[٧] انسان منهم قوته فإن شاء أكله، وإن شاء وهبه، وان شاء تصدّق به، ولاتكون[٨] فاكهة عامة إلاّ أطعم عياله منها، ولايَدَع أن يكون للعيد عندهم فضل في الطّعام أن يسنّي من

١ـ في التهذيب: أدى إليها حقّها.

٢ـ في التهذيب: قال: قلت.

٣ـ في التهذيب: في كلّ ثلاثة أيام مرة.

٤ـ في التهذيب: أن تقفر بيتك. والقَفْر: الخلاء (أقرب الموارد).

٥ـ في التهذيب: وقوّتهن.

٦ـ في التهذيب: أقوت عيالي بالمد.

٧ـ في التهذيب: كلّ.

٨ـ في التهذيب: ولايكون.

ذلك شيئاً لايسنّي لهم[١] في سائر الأيّام[٢].

التهذيب: محمد بن الحسن، عن ابراهيم بن هاشم، عن نوح بن شعيب، عن شهاب بن عبد ربّه قال: قلت له: ما حق المرأة... وذكر مثله[٣].

أقول: ما ذُكر في هذا الحديث ـ من حقوق الزوجة على الزوج ـ هو أقلُّ الواجب، ويتناسَب مع ذلك الزمان، وقد ذكر الفقهاء أنَّ النفقة الواجبة على الزوج للزوجة يجب أن تكون مناسِبة لشأنها. واللّه العالم.

٢٦٨٤٨ـ دعائم الإسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السّلام) أنّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) خطب في حجَّة الوداع، فذكر النساء فقال: ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف[٤].

باب (٦)
استحباب التوسعة على العيال عند السَّعة والإمساك عند الضيق

٢٦٨٤٩ـ الكافي: علي بن محمد بن بندار، عن أحمد بن أبي

١ـ في التهذيب: أن يكون للعيدين من عيدهم فضلاً من الطعام أن ينيلهم من ذلك شيئاً لاينيلهم.

٢ـ الكافي: ج٥ ص٥١١ ح٥.

٣ـ التهذيب: ج٧ ص٤٥٧ ح١٨٣٠.

٤ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٥٤ ح٩٦٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢١٧.

عبداللّه، عن محمد بن عيسى، عن أبي محمد الأنصاريّ، عن عمر ابن يزيد، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): إنّ المؤمن يأخذ بأدب اللّه (عزّوجلّ) إذا وسّع عليه اتّسع، وإذا أمسك عليه أمسك[1].

٢٦٨٥٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط، عن أبيه أنّ أبا عبداللّه (عليه السّلام) سُئل أكان رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) يقوت عياله قوتاً معروفاً؟

قال: نعم إنّ النفس إذا عرفتْ قُوتها قنعتْ به ونبت عليه اللّحم[2].

باب (٧)
استحباب البدء بالعيال

٢٦٨٥١ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الرّبيع بن يزيد قال: سمعت أبا عبداللّه (عليه السّلام) يقول: اليد العليا خيرٌ من اليد السفلى، وابدء بمن تعول[3].

٢٦٨٥٢ـ الكافي: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبدالجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالأعلى، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)

١ـ الكافي: ج٤ ص١٢ ح١٢.
٢ـ الكافي: ج٤ ص١٢ ح٧.
٣ـ الكافي: ج٤ ص١١ ح٤.

قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): كلُّ معروف صَدَقة، وأفضل الصّدقة صدقةٌ عن ظَهر غنى، وابدء بمن تعول، واليد العليا خير من اليد السّفلى، ولايلوم اللّه على الكفاف[1].

أقول: قوله (صلّى اللّه عليه وآله): «وأفضل الصدقة...» أي انّ أفضل مايتصدّق به الأنسان هو ما يكون زائداً عن مؤنته ومستغنياً عنه فلايتعلّق قلبه بما أعطاه، وحتى لايحصل تقتير وتضييق على من تجب نفقتهم عليه من أهله وعياله.

وقوله (صلّى اللّه عليه وآله): «ولايلوم اللّه...» أي: لايلوم اللّه تعالى عبداً اقتصد في الانفاق ليعيش حالة الكفاف والعفاف، لئلاّ يحتاج الى الآخرين، ويؤيد هذا المعنى الحديثُ القادم، واللّه العالِم.

٢٦٨٥٣ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن الرّجل ليس عنده إلاّ قوت يومه أيعطف من عنده قوت يومه على من ليس عنده شيء، ويعطف من عنده قوت شهر على من دونه، والسنة على نحو ذلك أم ذلك كلّه الكفاف الّذي لايلام عليه؟

فقال: هو أمران، أفضلُكم فيه أحرصُكم على الرّغبة والأثرة على نفسه، فإنّ اللّه (عزّوجلّ) يقول: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[2] والأمر الآخر لايلام على الكفاف، واليد العليا

١ـ الكافي: ج٤ ص٢٦ ح١.

٢ـ الحشر ٥٩: ٩.

خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول[1].

باب (٨)
استحباب القيمومة على العيال

٢٦٨٥٤ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن مرازم، عن معاذ بن كثير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: من سعادة الرّجل أن يكون القيّم على عياله[2].

من لايحضره الفقيه: قال الصادق (عليه السّلام): من سعادة المرء... وذكر مثله[3].

أقول: أي يتولّى امورهم بنفسه ويتعهّد أحوالهم ولايفوّض ذلك الى غيره ولايُضيِّعهم ولايقصِّر في شأنهم.

باب (٩)
استحباب الإحسان الى الناس

٢٦٨٥٥ـ قرب الاسناد: الحسن بن ظريف، عن [illegible] علوان، عن جعفر، عن أبيه (عليهما السّلام) (صلّى اللّه عليه وآله): الخلق كلُّهم عيا[illegible]

١ـ الكافي: ج٤ ص١٨ ح١.
٢ـ الكافي: ج٤ ص١٣ ح١٣.
٣ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص١٦٨ ح٣٦٢٨.

(عزّوجلّ) أنفعُهم[١] لعياله[٢].

باب (١٠)
استحباب أن يأكل المؤمن بشهوة أهله

٢٦٨٥٦ـ الكافي: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله، عن آبائه (عليهم السّلام) قال: قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله): المؤمن يأكل بشهوة أهله، والمنافق يأكل أهله بشهوته[٣].

أقول: في معنى الحديث احتمالان:

الأول: ما ذكره الشيخ البهائي ـ في كتابه: مفتاح الفلاح ـ حيث قال: (وينبغي أن يكون ما تأكله مُوافقاً لما تشتهيه عيالك، لا ما تشتهيه أنت دونهم) فهو يترك انتخاب الطعام الى أهله، ولايفرض طعاماً معيَّناً عليهم، وخاصَّة اذا كانوا لايرغبون الى ذلك الطعام.

وهذا يدلّ على تواضع المؤمن ومعاشرته الطيّبة المقرونة بالتفاهم والحبّ والوئام.

الثاني: انّ المؤمن يأكل طعامه مع أهله، على مائدة واحدة، وبهذا يرغب في الأكل أكثر، ويعيش لحظات سعيدة الى جانب أهله. على عكس ما اذا كان يأكل وحده ويحرم أهله من لذّة مشاركتهم ايّاه

١ـ في بحار الأنوار: انفقهم.

٢ـ قرب الاسناد: ص١٢٠ ح٤٢١ الطبعة الحديثة. منه بحار الأنوار: ج٩٦ ص١١٨.

٣ـ الكافي: ج٤ ص١٢ ح٦.

على المائدة.

وكلا الاحتمالين واردان.. واللّه العالِم.

باب (١١)
استحباب الرِّفق بالزوج المُعسِر

٢٦٨٥٧ـ التهذيب: محمد بن علي بن محبوب، عن بنان، عن أبيه، عن عبداللّه، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) انّ امرأة استعدتْ على زوجها انه لاينفق عليها ـ وكان زوجها مُعسراً ـ فأبى [علي (عليه السّلام)] أن يحبسه فقال:[1] ان مع العسر يسراً[2].

التهذيب: ابن قولويه، عن أبيه، عن سعد، عن أحمد بن محمد ابن عيسى، عن أبيه، عن عبداللّه بن المغيرة، عن السكوني مثله[3].

الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده (عليهم السلام): انّ امرأة... وذكر نحوه وفيه: فأبى أن يحبسه أوَّل مرَّة[4].

٢٦٨٥٨ـ الجعفريات: باسناده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليهم السلام): أن امرأة استعدتْ علياً (عليه

١ـ في التهذيب ج٦: وقال.

٢ـ التهذيب: ج٧ ص٤٥٤ ح١٨١٧.

٣ـ التهذيب: ج٦ ص٢٩٩ ح٨٣٧.

٤ـ الجعفريات: ص١٠٨.

السّلام) على زوجها، فأمر علي (عليه السّلام) بحبسه، وذلك الزوج لاينفق عليها إضراراً بها، فقال الزوج: احبسها معي، فقال علي (عليه السّلام): لك ذلك، انطلقي معه، لا عليك أحدا[1].

أقول: لعل الوجه في حبس الزوج ـ بناءً على صحّة الحديث ـ هو تمكُّنه من الانفاق وقدرته عليه، ويؤيّد هذا الاحتمال قوله (عليه السّلام): «لايُنفق عليها إضراراً بها» فكان إمتناعه عن الانفاق عليها بهدف التضييق والاضرار بها.

وقوله (عليه السّلام): «لك ذلك...» الظاهر أنه خطاب الى المرأة بأنكِ مخيَّرة بين الانطلاق مع الزوج الى الحبس أو عدمه، و«لا عليك أحد» فلا يحقّ لأحد أن يُكرهَكِ على دخول الحبس. واللّه العالِم.

باب (١٢)
النهي عن تضييع العيال

٢٦٨٥٩ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: كفى بالمرء إثماً أن يضيّع من يعوله[2].

من لايحضره الفقيه ـ عدّة الداعي: قال الصادق (عليه السّلام):

١ـ الجعفريات: ص١٠٨. منه مستدرك الوسائل: ج١٣ ص٤٣٢.

٢ـ الكافي: ج٤ ص١٢ ح٨. والتضييع هنا بمعنى الاهمال وعدم الاعتناء بالعيال يُقال: ضيّع الشيء: أهمله (أقرب الموارد).

كفى بالمرء . . . وذكر مثله الا أنّ فيهما : من يعول[1] .

الجعفريات : باسناده عن جعفر بن محمد ، عن آبائه (عليهم السّلام) قال : قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) : . . . وذكر مثله الاّ أن فيه : من يقوت[2] .

٢٦٨٦٠ـ الكافي : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبداللّه ، عن أبي الخزرج الأنصاريّ ، عن علي بن غراب ، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال : قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) : ملعون ملعون من ألقى كَلَّه على الناس ، ملعون ملعون مَن ضَيَّع من يعول[3] .

٢٦٨٦١ـ دعائم الإسلام : عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه (عليهم السّلام) ، أنَّ رسول اللّه (صلّى اللّه عليه وآله) نهى أن يشبع الرجل ويُجيع أهله .

وقال : كفى بالرّجل هلاكاً أن يُضيّع من يعول ، وكفى بالمرء إثماً أن يُضيّع من يعول[4] .

٢٦٨٦٢ـ الكافي : عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن المثنّى قال : سأل رجل أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن قول اللّه (عزّوجلّ) : ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَتُسْرِفُوا إِنَّه

١ـ من لايحضره الفقيه : ج٣ ص١٦٨ ح٣٦٢٩ ـ عدة الداعي : ص٧٢ .

٢ـ الجعفريات : ص١٦٥ .

٣ـ الكافي : ج٤ ص١٢ ح٩ . والكَلّ : الثقل (مجمع البحرين) أي يُلقي امرار معاشه على هذا وذاك .

٤ـ دعائم الاسلام : ج٢ ص٢٥٤ ح٩٦١ . منه مستدرك الوسائل : ج١٥ ص٢٥٦ .

لاَيُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[١]؟

فقال: كان فلان بن فلان الأنصاريّ ـ سمّاه ـ وكان له حَرث وكان إذا أخذ يتصدّق به ويَبقى هو وعياله بغير شيء فجعل اللّه (عزّوجلّ) ذلك سرفاً[٢].

باب (١٣)
النهي عن الإضرار بالزوجة وولدها

٢٦٨٦٣ـ تفسير العياشي: عن أبي الصّباح قال: سُئل أبو عبداللّه (عليه السّلام) عن قول اللّه تعالى: ﴿وَعَلَى الوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾[٣]؟

قال: لاينبغي للوارث أن يضارّ المرأة فيقول: لا أدع ولدها يأتيها ويضارّ ولدها إن كان لهم عنده شيء ولاينبغي له ان يقتِّر عليه[٤].

باب (١٤)
الانفاق على اليتيم

٢٦٨٦٤ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبداللّه (عليه

١ـ الانعام ٦: ١٤١.

٢ـ الكافي: ج٤ ص٥٥ ح٥.

٣ـ البقرة ٢: ٢٣٣.

٤ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٧ ح٤٨٧ الطبعة الحديثة. منه وسائل الشيعة: ج١٥ ص٢٣٨.

السّلام) قال: أُتي امير المؤمنين (صلوات اللّه عليه) بيتيم فقال: خذوا بنفقته أقرب[١] الناس منه[٢] من العشيرة كما يأكل ميراثه[٣].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن أحمد، عن موسى بن عمر، عن ابن فضّال، عن غياث، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: في صبي يتيم أتي به فقال: . . . وذكر مثله[٤].

أقول: قوله (عليه السّلام): «خذوا بنفقته. . .» أي خذوا نفقة اليتيم من أقرب الناس إليه كالجدّ الأبي والأم والجدّالأمي، هؤلاء الذين يرثون هذا الطفل اذا مات في حياتهم فعليهم أن ينفقوا عليه ولايتركوه هملاً.

باب (١٥)
وجوب نفقة المطلّقة الحبلى حتى تضع

٢٦٨٦٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن عبداللّه بن المغيرة، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) في الرجل يطلّق امرأته وهي حبلى.

قال: أجَلُها أن تضع حَمْلها، وعليه نفقتها حتى تضع حملها[٥].

١ـ في التهذيب: من أقرب.

٢ـ في التهذيب والاستبصار: اليه.

٣ـ الكافي: ج٤ ص١٣ ح٢.

٤ـ التهذيب: ج٦ ص٢٩٣ ح٨١٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٤٤ ح١٤٧.

٥ـ الكافي: ج٦ ص١٠٣ ح٤.

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[١].

٢٦٨٦٦ـ دعائم الاسلام: روينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن علي (عليهم السّلام) أنّه قال: الحبلى أجَلُها ان تضع حملها، وعليه نفقتها بالمعروف حتى تضع حملها، وهو قول اللّه (عزّوجلّ): ﴿وَأُوْلاَتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[٢].

قال جعفر بن محمد (عليه السّلام): اذا طلّق الرجل امرأته وهي حبلى، أنفق عليها حتى تضع[٣].

٢٦٨٦٧ـ من لايحضره الفقيه: روى علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سمعته يقول: الحُبلى المطلّقة يُنفَق عليها حتى تضع حملها، وهي أحقُّ بولدها أن ترضعه بما تقبله امرأة اخرى يقول اللّه (عزّوجلّ): ﴿لاَتُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَمَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾[٤] لايُضارّ بالصبيّ ولايضارّ بأُمّه في رضاعه، وليس لها أن تأخذ في رضاعه فوق حَولين كاملين، فإذا أراد الفصال قبل ذلك عن تراض منهما كان حَسناً، والفصال هو الفطام[٥].

تفسير العياشي: عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام)

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٤ ح٤٦٤.

٢ـ الطلاق ٦٥: ٤.

٣ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٨٩ ح١٠٨٩. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٢٠.

٤ـ البقرة ٢: ٢٣٣.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٠ ح٤٧٨٨.

قال: المطلّقة ينفق عليها حتى تضع حملها... وذكر نحوه[١].

٢٦٨٦٨ـ الكافي: عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: الحبلى المطلّقة يُنفَق عليها حتى تضع حملها وهي أحقّ بولدها أن ترضعه بما تقبله امرأة أُخرى، إنّ الله (عزّوجلّ) يقول: ﴿لاَتُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَمَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾.

قال: كانت المرأة منّا ترفع يدها إلى زوجها إذا أراد مجامعتها فتقول: لا أدعك لأنّي أخاف أن أحمل على ولدي، ويقول الرّجل: لا أُجامعك إنّي أخاف أن تعلقي فأقتل ولدي، فنهى الله (عزّوجلّ) أن تضارّ المرأة الرّجل وأن يضارّ الرّجل المرأة، وأمّا قوله: ﴿وَعَلَى الوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ فإنّه نهى أن يضارّ بالصبيّ أو يضارّ أُمّه في رضاعه، وليس لها أن تأخذ في رضاعه فوق حولين كاملين، وإن أرادا فصالاً عن تراض منهما قبل ذلك كان حسناً، والفصال هو الفطام[٢].

٢٦٨٦٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: إذا طلّق الرجل المرأة وهي حبلى[٣] أنفق عليها حتى تضع حملها، فاذا وضعتْه[٤] أعطاها

١ـ تفسير العياشي: ج١ ص٢٣٧ ح٤٨٨ الطبعة الحديثة.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٠٣ ح٣.

٣ـ في التهذيب: المرأة الحبلى.

٤ـ في التهذيب: وإن رضعته. والظاهر انّه الصحيح.

أجرها ولايضارّها إلاّ أن يجد من هو أرخص أجراً منها فإن هي رضيتْ بذلك الأجر فهي أحقّ بابنها حتى تفطمه[١].

التهذيب: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

باب (١٦)
حكم نفقة المطلَّقة ثلاثاً

٢٦٨٧٠ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: قلت: المطلّقة ثلاثاً ألها سكنى أو نفقة؟

فقال: حبلى هي؟

فقلت: لا.

قال: ليس لها سكنى ولانفقة[٣].

٢٦٨٧١ـ الكافي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى ـ أو رجل ـ عن حمّاد، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه سئل عن المطلّقة ثلاثاً ألها سكنى ونفقة؟

قال: حبلى هي؟

قلت: لا.

قال: لا[٤].

١ـ الكافي: ج٦ ص١٠٣ ح٢.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٤ ح٤٦٥.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٠٤ ح٥.

٤ـ الكافي: ج٦ ص١٠٤ ح٣.

٢٦٨٧٢ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) أنّه سئل عن المطلّقة ثلاثاً ألها النّفقة والسّكنى؟

قال: أحبلى هي؟

قلت: لا.

قال: فلا[١].

٢٦٨٧٣ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد ابن زياد، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: سألته عن المطلّقة ثلاثاً على السُنّة هل لها سكنى أو نفقة؟

قال: لا[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن حميد مثله[٣].

٢٦٨٧٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد، عن الحسن ابن محبوب، عن ابن سنان قال: سألت أبا عبداللّه (عليه السّلام) عن المطلّقة ثلاثاً على العدّة، لها سكنى أو نفقة؟

قال: نعم[٤].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) على الاستحباب أو على كون المطلّقة حاملاً.

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٣ ح٤٦٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٤ ح١١٩١.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٠٤ ح٢.

٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٣ ح٤٦٠ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٤ ح١١٨٩.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٣٣ ح٤٦١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٣٤ ح١١٩٠.

٢٦٨٧٥ـ دعائم الاسلام: عن جعفر بن محمد (عليهما السّلام) أنّه قال: المطلّقة البائن ليس لها نفقة ولاسكنى[١].

باب (١٧)
حكم نفقة المختلَعة

٢٦٨٧٦ـ الكافي: حميد بن زياد، عن الحسن، عن محمد بن زياد، وصفوان، عن رفاعة، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: المختلعة لاسكنى لها ولانفقة[٢].

٢٦٨٧٧ـ الكافي: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد ابن زياد، عن عبداللّه بن سنان، عن أبي عبداللّه (عليه السّلام) قال: عدّة المختلعة عدّة المطلّقة وخلعها طلاقها.

قال: وسألته هل تُمتَّع بشيء؟

قال: لا[٣].

باب (١٨)
حكم نفقة الحبلى المتوفّى عنها زوجُها

٢٦٨٧٨ـ التهذيب ـ الاستبصار: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن المفضّل بن صالح، عن زيد أبي اسامة

١ـ دعائم الاسلام: ج٢ ص٢٩٠ ح١٠٩٠. منه مستدرك الوسائل: ج١٥ ص٢٢٠.

٢ـ الكافي: ج٦ ص١٤٤ ح٧.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١٤٤ ح٥.

قال: سألت أبا عبدالله (عليه السّلام) عن الحبلى المتوفّى عنها زوجها هل لها نفقة؟

فقال: لا[١].

٢٦٨٧٩ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) [انّه قال:] في المرأة الحامل المتوفّى عنها زوجها هل لها نفقة؟

قال: لا[٢].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٣].

٢٦٨٨٠ـ الكافي: علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) أنّه قال في الحبلى المتوفّى عنها زوجها: إنّه لانفقة لها[٤].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن علي بن ابراهيم مثله[٥].

٢٦٨٨١ـ الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٥١ ح٥٢٤ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٥ ح١٢٣١.
٢ـ الكافي: ج٦ ص١١٥ ح٨.
٣ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٠ ح٥٢١ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٤ ح١٢٢٨.
٤ـ الكافي: ج٦ ص١١٤ ح٣.
٥ـ التهذيب: ج٨ ص١٥١ ح٥٢٢ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٥ ح١٢٢٩.

أبي نصر، عن مثنّى الحنّاط، عن زرارة، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) في المرأة الحامل المتوفّى عنها زوجها هل لها نفقة؟

قال: لا. وروي أيضاً أنّ نفقتها من مال ولدها الذي في بطنها[1].

التهذيب ـ الاستبصار: محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا مثله الى قوله: قال: لا[2].

٢٦٨٨٢ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، عن أبي عبدالله (عليه السّلام) قال: المرأة الحبلى المتوفّى عنها زوجها ينفق عليها من مال ولدها الّذي في بطنها[3].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[4].

من لايحضره الفقيه: روى محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني مثله[5].

أقول: اذا كانت المرأة حاملاً وتُوفّى عنها زوجها فلانفقة لها في مال زوجها بل نفقتها تكون من مال الولد ونصيبه ـ على قول بعض الفقهاء منهم الشيخ الطوسي والصدوق وابن البراج وغيرهم ـ.

وقال بعض الفقهاء بنفي نفقتها من مال الولد.

١ـ الكافي: ج٦ ص١١٥ ح٩.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٥١ ح٥٢٣ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٥ ح١٢٣٠.

٣ـ الكافي: ج٦ ص١١٥ ح١٠.

٤ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٢ ح٥٢٦ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٥ ح١٢٣٣.

٥ـ من لايحضره الفقيه: ج٣ ص٥١٠ ح٤٧٨٩.

وفصّل بعضهم فقال: اذا كانت المرأة محتاجة لزم الانفاق عليها من نصيب ولدها، لانّه تجب عليه نفقتها، ومع عدم الحاجة فلا، والتفصيل في الكتب الفقهية المفصّلة واللّه العالم.

٢٦٨٨٣ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن عبداللّه بن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليهم السّلام) قال: [في] نفقة الحامل المتوفّى عنها زوجها من جميع المال حتّى تضع[1].

أقول: حمله الشيخ الطوسي (طاب ثراه) إمّا على الاستحباب إذا رضي الورثة بذلك، وإمّا على أنّ نصيب الحمل لم يتميّز بعد وانما يتميّز إذا وضعتْ فيعلم أذكرٌ هو أم أنثى فحينئذ يعزل ماله، فإذا تميّز أُخذ منه ما أنفق عليها وردّ على الورثة.

باب (١٩)
عدم وجوب نفقة المتوفّى عنها زوجها

٢٦٨٨٤ـ التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: سألته عن المتوفّى عنها زوجها ألها نفقة؟

قال: لا، يُنفَق عليها من مالها[2].

١ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٢ ح٥٢٨ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٦ ح١٢٣٥.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٥٢ ح٥٢٧ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٦ ح١٢٣٤. وقوله (عليه السّلام): «من مالها» أي من حصتها من الميراث.

٢٦٨٨٥ـ الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السّلام) قال: المتوفّى عنها زوجها ينفق عليها من ماله[١].

التهذيب ـ الاستبصار: محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى مثله[٢].

أقول: ينبغي حمل قوله (عليه السّلام): «من ماله» على مال الولد الذي في بطن المرأة ـ اذا كانت حاملاً ـ والذي يُترك له من الارث فيُنفق عليها حتى تلد، كما حَمله الشيخ الطوسي (رحمه اللّه) على ذلك.

وهناك احتمال آخر وهو انّ قوله (عليه السّلام): «من ماله» أي من مال الزوج، فيستحب أن يُنفَق على المتوفّى عنها زوجها من ماله مع إذن الورثة، والثواب يكون للورثة، وقد احتمل هذا الاحتمال المجلسي الاول والفيض الكاشاني (طاب ثراهما). واللّه العالم.

١ـ الكافي: ج٦ ص١٢٠ ح٤.

٢ـ التهذيب: ج٨ ص١٥١ ح٥٢٥ ـ الاستبصار: ج٣ ص٣٤٥ ح١٢٣٢.

كلمة الختام

أيُّها القارئ الكريم: لقد وصلنا ـ والحمد لله تعالى ـ الى نهاية الجزء السابع والثلاثين من موسوعة الامام الصادق (عليه السّلام) وذكرنا فيه القسم الثاني من الأحاديث المرويَّة عنه (عليه السّلام) حول النكاح وفي طليعتها الأحاديث المرويَّة حول الزواج الموقَّت المعروف بـ (زواج المتعة) الذي احلَّه الله رحمةً للعباد وصيانة عن الفساد.

كما ذكرنا الأحاديث المرويَّة حول نكاح العبيد والإماء، ومايتعلَّق بأحكام الأولاد والرضاع وحقوق الأولاد والنفقات وغيرها.

وسوف نلتقي بك ـ إن شاء الله تعالى ـ في الجزء الثامن والثلاثين ويتضمَّن الأحاديث المروية عن الامام الصادق (عليه السّلام) حول الطلاق وأقسامه وتوابعه من العِدَّة وغيرها، وأحكام النذر والعهد واليمين وغيرها.

ونسأل الله تعالى القبول بفضله وكرمه والتوفيق لمواصلة الطريق انه خير موفِّق ومعين، وآخر دعوانا ان الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين.

محمّد كاظم القزويني

قم المقدّسة ـ إيران

فهرس الكتاب

ديباجة الكتاب ٣

المقدمة ٥

كتاب النكاح

أبواب المتعة

باب (١) اباحة المتعة واستحبابها ١١

باب (٢) المتعة سُنَّة رسول الله ١٣

باب (٣) المتعة عوضٌ عن المسكر ١٥

باب (٤) المتعة من الرحمة الالهيَّة ١٥

باب (٥) الحكمة في اشتراط أربعة شهود في الزنا ١٦

باب (٦) عدم نسخ آية المتعة ١٧

باب (٧) تأكد استحباب المتعة ولو في العُمر مرَّة ١٨

باب (٨) استحباب احياء سُنَّة رسول الله ١٩

باب (٩) تأكيد الامام الصادق على المتعة ٢٠

باب (١٠) ثواب المتعة ٢١

باب (١١) عصيان الله في الحلف على ترك المتعة ٢١

باب (١٢) جواز التمتّع بأكثر من أربع نساء ٢١

باب (١٣) كراهة المتعة اذا استلزمت الشنعة ٢٥
باب (١٤) من أحكام المتعة ٢٧
باب (١٥) حكم التمتّع بالبكر ٢٨
باب (١٦) حكم التمتّع بالبكر بغير إذن أبويها ٣١
باب (١٧) النهي عن التمتُّع بالبنت قبل البلوغ ٣٤
باب (١٨) جواز المتعة بشرط عدم الدخول ٣٦
باب (١٩) استحباب اختيار المؤمنة العفيفة للمتعة ٣٨
باب (٢٠) النهي عن التمتّع بطوائف من النساء ٣٨
باب (٢١) النهي عن وطأ المرأة اذا أقرَّتْ بالفجور ٤٠
باب (٢٢) حكم التمتّع بالمرأة المعروفة بالفجور ٤٠
باب (٢٣) حكم التمتّع بالمرأة المجهول حالها ٤٢
باب (٢٤) عدم لزوم التحقيق عن حال المرأة وجواز تصديق كلامها ٤٣
باب (٢٥) حكم التمتُّع بأمة المرأة بغير اذنها ٤٤
باب (٢٦) حكم التمتُّع بالكتابيَّة وعنده حرّة ٤٥
باب (٢٧) جواز التمتُّع بالمجوسيَّة ٤٦
باب (٢٨) جواز التمتُّع بالهاشميّة ٤٦
باب (٢٩) اشتراط تعيين المدَّة والمهر في المتعة ٤٧
باب (٣٠) صحّة عقد المتعة بما تراضيا عليه من المهر ٤٩
باب (٣١) حكم ولد المتعة ٥١
باب (٣٢) من أحكام المدَّة في عقد المتعة ٥٤

باب (٣٣) كيفيّة عقد المتعة ٥٦
باب (٣٤) انقلاب العقد المؤقّت الى الدائم ان لم يسمّ الاجل ٥٨
باب (٣٥) حكم ذكر شروط المتعة قبل العقد ٦٠
باب (٣٦) حكم من نسي العقد ولم يتذكَّر إلاّ بعد الجماع ٦٢
باب (٣٧) عدم اشتراط الاشهاد في عقد المتعة ٦٣
باب (٣٨) جواز تجديد عقد المتعة مع نفس الزوجة بلا عدّة ٦٦
باب (٣٩) جواز الدخول بالمرأة قبل أن يعطيها شيئاً اذا وهبته المهر ٦٩
باب (٤٠) جواز تأخير دفع المهر الى الزوجة بمقدار ما بقي من المدة ٧٠
باب (٤١) سقوط ما تبقّى من المهر اذا ظهر للمرأة زوج آخر ٧٢
باب (٤٢) وجوب الوفاء بما اشترط للمرأة في عقد المتعة ٧٢
باب (٤٣) عدم التوارث بين الزوجين في المتعة ٧٣
باب (٤٤) عدَّة زواج المتعة ٧٥

أبواب تزويج العبيد والاماء

باب (١) استحباب استيلاد الإماء ٧٧
باب (٢) جواز عتق الأمَة وجَعْل مَهْرَها عتْقها ٧٧
باب (٣) جواز نكاح الرجل سريَّته بعد عتقها بغير عدَّة ٨٠
باب (٤) استحباب استبراء اَمَة اشتراها الرجل فاعتقها وتزوَّجها ٨٢
باب (٥) وجوب استبراء الأمَة المسبيَّة ٨٢
باب (٦) حكم من اشترى جارية بثمن مؤجَّل ثم اعتقها وجعل مَهرها عتقها ثم مات ٨٣

باب (٧) حكم من اعتق اَمَة وتزوّجها وجعل مهرها عتقها ثم طلّقها قبل الدخول ٨٥
باب (٨) حكم زواج العبد بغير اذن مولاه ٨٨
باب (٩) حكم الأَمَة اذا تزوَّجت بغير إذن مولاها ٩٠
باب (١٠) حكم تزويج الحرَّة نفسها للعبد بغير اذن مولاه ٩٢
باب (١١) حكم تزويج المولى اَمَته من رجل ٩٣
باب (١٢) حكم تزويج المولى عبده ٩٤
باب (١٣) حكم تزويج المولى غلامَه من جاريته ٩٤
باب (١٤) حكم سكوت المولى بعد علمه بزواج مملوكه ٩٥
باب (١٥) حكم المملوك المشترك اذا تزوّج باذن بعض مواليه ٩٦
باب (١٦) حكم المملوك اذا تزوَّج باذن مولاه ثم ابقَ ٩٧
باب (١٧) قول المولى لعبده: «طلِّق» إقرار له بالنكاح ٩٨
باب (١٨) حريَّة الوَلد اذا كان أحد ابويه حُرّاً ٩٩
باب (١٩) حكم اشتراط الحريَّة في وَلد الجارية ١٠٣
باب (٢٠) جواز تحليل المرأة جاريتها للرجل ١٠٤
باب (٢١) جواز تحليل المالك جاريته لغيره ١٠٨
باب (٢٢) حكم مَن تجاوز الحدَّ المحلَّل له من الجارية ١١٢
باب (٢٣) حكم وَلد الجارية المحلَّلة للغير ١١٤
باب (٢٤) وجوب التوبة وطلب التحليل من المالك اذا وطأ جاريته بغير اذنه ١١٨
باب (٢٥) عدم جواز وطي الرجل جارية ولده الصغير

الآبالتقويم والاشتراء ١٢١
باب (٢٦) العلَّة في حلّية جارية البنت وحرمة جارية الابن ١٢٢
باب (٢٧) النهي عن أن ترى الجارية المزوَّجة عورة مولاها وبالعكس ١٢٣
باب (٢٨) بطلان عقد النكاح بتملُّك المرأة زوجها المملوك ١٢٥
باب (٢٩) لزوم تجديد العقد اذا اعتقت المرأة زوجها المملوك وأرادت الزواج به ١٢٦
باب (٣٠) تخيير الأمة المزوّجة من عبد أو حرٍّ في فسخ عقدها بعد العتق ١٢٧
باب (٣١) ثلاث سُنن في عتق بريرة ١٣١
باب (٣٢) استمرار عقد الزوجة المملوكة اذا أُعتق زوجها المملوك ١٣٣
باب (٣٣) عدم تخيير الأَمَة المكاتبة ١٣٣
باب (٣٤) حكم الأَمَة المزوّجة من الحرّ في الخدمة والانفاق ١٣٤
باب (٣٥) حكم تزويج الانسان امته من عبده ١٣٥
باب (٣٦) حكم زواج العبد من أُمّ ولد مولاه بعد موت المولى ١٣٦
باب (٣٧) حكم نكاح الأَمة المُبعَّضة ١٣٧
باب (٣٨) حكم وطي الرجل أَمة أَمته ١٣٩
باب (٣٩) حكم الأَمَة اذا وَطَأها ابن مولاها أو عبده وحكم الولد ١٣٩
باب (٤٠) حكم الجارية الموطوءة اذا حملتْ واتَّهمها مولاها

وحكم الولد ٤٢
باب (٤١) حكم الجارية الموطوءة اذا باعها مولاها فولدتْ عند المشتري ١٤٦
باب (٤٢) حكم ولد الجارية الموطوءة اذا أُعتقتْ ونُكحت ووضعتْ لخمسة أشهر ١٤٧
باب (٤٣) حكم ولد الجارية غير المُسْتَبرئة ١٤٧
باب (٤٤) حكم ولد الجارية اذا وطأها رَجُلان ١٤٩
باب (٤٥) حكم ولد الجارية التي عَزَل عنها مولاها ١٤٩
باب (٤٦) حكم ولد المرأة غير المأمونة ١٥٠
باب (٤٧) حكم أَمَة تزوَّجت بغير اذن سيّدها بدعوى الحريَّة وحكم أولادها ١٥٠
باب (٤٨) حكم من ظنَّ أهله انّه قد مات فتزوّجتْ امرأته ومملوكته ١٥٤
باب (٤٩) جواز وطي الأَمة المتولِّدة من الزنا ١٥٥
باب (٥٠) لا خير في ولد الزنا ١٥٦
باب (٥١) النهي عن اتخاذ الجواري لمن يعجز عن الجماع ١٥٧

أبواب العيوب والتدليس

باب (١) عيوب المرأة المجوِّزة للفسخ ١٥٩
باب (٢) خيار الفسخ للزوجة اذا بان الزوج خصيّاً ١٦٨
باب (٣) حكم النكاح اذا كان الزوج عاجزاً جنسيّاً ١٧٠
باب (٤) لو ادَّعت المرأة عجْز زوجها عن الجماع وأنكره الزوج ١٧٥

باب (٥) حكم المرأة اذا تزوَّجت حُرّاً فبان مملوكاً ١٧٧
باب (٦) حكم المرأة اذا زنتْ قبل أن يدخل بها زوجها ١٧٨
باب (٧) حكم من تزوَّج ثم زنى قبل الدخول ١٧٩
باب (٨) حكم من تزوَّج امرأة ثم علم انها كانت قد زنت ١٨٠
باب (٩) حكم من تزوَّج امرأة عذراء فوجدها غير ذلك ١٨٢
باب (١٠) حكم من تزوَّج بنت مهيرة فأدخلت عليه بنت أَمَة ١٨٣
باب (١١) حكم من تزوَّج اَمَة قوم فزوَّجوه غيرها ١٨٤
باب (١٢) حكم من تزوَّج حُرَّة فزوَّجوه اَمَة ١٨٥
باب (١٣) حكم نكاح مَن خَدع في ذِكر مهنته ليزوِّجوه ١٨٥

أبواب المهور والشروط

باب (١) المهر ما تراضى عليه الناس ١٨٧
باب (٢) أدنى ما يجزي من المهر ١٨٩
باب (٣) جواز أن يكون المهر تعليم سورة من القرآن ١٩٠
باب (٤) صداق النساء على عهد رسول الله ١٩٠
باب (٥) مَهر السيدة فاطمة (عليها السلام) ١٩٢
باب (٦) أفضل نساء الأُمَّة ١٩٢
باب (٧) الشؤم في ثلاثة ١٩٣
باب (٨) المهر العاجل والآجل ١٩٥
باب (٩) الحكمة في جعل الصَّداق على الرجل دون المرأة ١٩٦
باب (١٠) كراهة الدخول بالزوجة قبل اعطاء مهرها أو بعضه أو شيئاً هدية ١٩٦

باب (١١) النهي عن نيَّة عدم إعطاء المهر ١٩٩
باب (١٢) لايغفر الله لثلاثة ٢٠١
باب (١٣) حكم زيادة المهر على مَهر السُنَّة ٢٠١
باب (١٤) حكم من نسي تحديد المهر حتى دخل بزوجته ٢٠٤
باب (١٥) حكم ادعاء المرأة مَهرها بعد الدخول بها ٢٠٥
باب (١٦) حكم مطالبة ورثة الزوجة المهر ٢٠٦
باب (١٧) حكم اختلاف الزوجين في قبض المهر العاجل والآجل ٢٠٨
باب (١٨) حكم من قبض صداق ابنته ثم مات ٢٠٨
باب (١٩) حكم من جعل صداقَين لزوجته ٢٠٩
باب (٢٠) حكم من جعل مهر زوجته أن لايتزوَّج عليها ٢٠٩
باب (٢١) حكم مَن شرط لأهل زوجته أن لايتزوَّج عليها ٢١١
باب (٢٢) حكم مَن حلفتْ أن لاتتزوَّج بعد زوجها ٢١٢
باب (٢٣) حكم ما اذا شرط كلٌّ من الزوجين على الآخر أن لايتزوّج بعده ٢١٣
باب (٢٤) حكم تفويض المهر الى الزوج أو الزوجة ٢١٥
باب (٢٥) حكم ما لو جعل غير المسلم الخمر والخنزير مهراً ثم أسلم ٢١٦
باب (٢٦) حكم صداق المرأة التي لحقتْ بالكفار ٢١٩
باب (٢٧) حكم من تزوَّج امرأة وجعل مهرها جارية مدبَّرة ٢٢٠
باب (٢٨) حكم من تزوَّج امرأة وجعل مهرها بيتاً وخادماً ٢٢٢

باب (٢٩) حكم من تزوَّج امرأة على ألف درهم، فأعطاها عبداً آبقاً وبُرداً ٢٢٣
باب (٣٠) حكم من زوَّج ابنه الصغير وضمن المهر ٢٢٤
باب (٣١) حكم من زوَّج ابنه يتيمةً غير مُدركة ثم مات الابن ٢٢٧
باب (٣٢) حكم من تزوَّج امرأة ولم يُسمّ لها مهراً ٢٢٨
باب (٣٣) حكم المهر المجهول ٢٢٩
باب (٣٤) حكم المهر اذا مات الزوج أو الزوجة قبل الدخول ٢٢٩
باب (٣٥) حكم المهر اذا طلّق الزوج قبل الدخول ٢٣٩
باب (٣٦) حكم نماء مهر الزوجة اذا طُلّقت قبل الدخول ٢٤١
باب (٣٧) حكم مَن جَعل مَهر زوجته أباها ثم طلَّقها قبل الدخول ٢٤٣
باب (٣٨) حكم مَن جَعل مَهر زوجته بستاناً ثم طلَّقها قبل الدخول ٢٤٤
باب (٣٩) حكم مَن وَهَبتْ مهرها لزوجها ثم طلَّقها قبل الدخول ٢٤٥
باب (٤٠) استقرار المهر بالدخول ٢٤٧
باب (٤١) متاع المطلّقة ٢٥٢
باب (٤٢) جواز العفو عن بعض المهر عند الطلاق لمن بيده عقدة النكاح ٢٥٦
باب (٤٣) استحباب تصدّق الزوجة بمهرها على زوجها ٢٥٩
باب (٤٤) جواز أن تعطي المرأة مالاً لرجل ليتزوّجها ٢٦٠

باب (٤٥) حرمة نكاح المرأة بالاجارة ٢٦١
باب (٤٦) وجوب المهر على من افتضَّ جارية بيده ٢٦٢
باب (٤٧) وجوب الغرامة الماليّة على من افتضّ أمةً بكراً ٢٦٣
باب (٤٨) حكم مَن اعتق عبده وزوَّجه ابنته بشروط ٢٦٦
باب (٤٩) حكم اشتراط الزوج على الزوجة أن يأتيها متى شاء أو يشترط لها نفقة معينة ٢٦٧
باب (٥٠) حكم ما لو شرط لإمرأة أن لايخرجها من بلدها ٢٦٨

أبواب القَسَم والنُّشوز والشِّقاق

باب (١) جواز تفضيل زوجة على اخرى في المبيت عندها ٢٧١
باب (٢) حكم من تزوَّج بكراً وعنده غيرها ٢٧٥
باب (٣) عدم وجوب العدالة بين الزوجات في الجماع ٢٧٦
باب (٤) عدم وجوب العدالة بين الزوجات في المودَّة ٢٧٧
باب (٥) جواز أن تتنازل المرأة عن حقوقها لكي لايطلّقها زوجها ٢٧٩
باب (٦) دَور الحكمَين في الاصلاح بين الزوجين أو التفريق ٢٨١

أبواب أحكام الأولاد

باب (١) أولاد المسلمين شافعون مُشفّعون ٢٨٥
باب (٢) استحباب تكثير الأولاد ٢٨٦
باب (٣) استحباب حُبّ الأطفال ٢٨٧
باب (٤) شَبَه الولد بأبيه نعمة ٢٨٧
باب (٥) من سعادة المرء رؤية خَلَفه ٢٨٨

باب (٦) خمسة من السعادة ٢٨٩
باب (٧) الولد الصالح ريحانة الله لعباده ٢٨٩
باب (٨) عبادة الولد توجب المغفرة للوالدين ٢٩٠
باب (٩) عاطفة البنت على أبيها ٢٩١
باب (١٠) ثواب من تكفَّل بناته واخواته ٢٩٢
باب (١١) من مزايا البنات ٢٩٣
باب (١٢) البنت خيرة الله تعالى للوالدين ٢٩٤
باب (١٣) البنات حسنات والبنون نعمة ٢٩٦
باب (١٤) النهي عن تمنّي موت البنت ٢٩٧
باب (١٥) الدعاء لطلب الولد ٢٩٨
باب (١٦) الاستغفار في السَّحر لطلب الولد ٣٠١
باب (١٧) آيات قرآنية تُقرأ لطلب الولد ٣٠١
باب (١٨) استحباب اكل النفساء التمر البرني ٣٠٢
باب (١٩) اكل السفرجل يحسِّن الولد ٣٠٤
باب (٢٠) أقل الحمل واكثره ٣٠٦
باب (٢١) أوعية الرَّحِم وسُبُلُه ٣٠٩
باب (٢٢) من هو الولد الاكبر من التوأمين ٣١٠
باب (٢٣) مراحل نموّالصبي ونضجه وبلوغه ٣١١
باب (٢٤) ما يقال عند التهنئة بالولد ٣١٣
باب (٢٥) استحباب تسمية الولد قبل الولادة ٣١٤
باب (٢٦) استحباب التسمية يوم السابع ٣١٥

باب (٢٧) استحباب تسمية المولود بالاسماء الحسنة ٣١٦
باب (٢٨) استحباب تغيير الاسماء القبيحة ٣١٧
باب (٢٩) استحباب تسمية الحمل باسم محمد ليكون ذكراً ٣١٧
باب (٣٠) استحباب التسمية باسم محمد الى اليوم السابع ٣١٨
باب (٣١) استحباب احترام مَن اسمه محمد واكرامه ٣١٩
باب (٣٢) قُدسيَّة اسم احمد ومحمد ٣٢٠
باب (٣٣) اكرام مَن اسمه محمد يوم القيامة ٣٢١
باب (٣٤) النهي عن جفاءرسول الله ٣٢١
باب (٣٥) جواز التسمية بأسماء رسول الله إلاّ ما أُختصّ به ٣٢٢
باب (٣٦) استحباب التسمية بما دلَّ على العبودية ٣٢٣
باب (٣٧) استحباب التكنية باسم الاب ٣٢٣
باب (٣٨) لا كنية في الجنّة لأحد إلاّ لآدم ٣٢٤
باب (٣٩) النهي عن التسمّي بالاسماء المكروهة ٣٢٥
باب (٤٠) الكنى المكروهة ٣٢٦
باب (٤١) استحباب تحنيك المولود بالتمر ٣٢٧
باب (٤٢) استحباب تحنيك المولود بتربة الامام الحسين (عليه السّلام) ٣٢٨
باب (٤٣) استحباب الأذان في أُذن المولود اليمنى والاقامة في اليسرى والتقطير في انفه ٣٢٩
باب (٤٤) كراهة وضع الحديد عند المولود ٣٣٠

أبواب العقيقة

باب (١) استحباب العقيقة عن المولود ٣٣٢
باب (٢) استحباب العقيقة يوم السابع وبعض آداب الولادة ٣٣٤
باب (٣) استحباب العقيقة عن الذكر والانثى ٣٤٣
باب (٤) استحباب العقيقة حتى في الكِبَر ٣٤٤
باب (٥) كفاية العقيقة بما تيسَّر ٣٤٥
باب (٦) كفاية الاضحية عن العقيقة ٣٤٦
باب (٧) الصدقة لا تكفي عن العقيقة ٣٤٦
باب (٨) عقيقة أبي طالب عن رسول الله ٣٤٧
باب (٩) سقوط استحباب العقيقة عمّن مات يوم السابع قبل الظهر ٣٤٨
باب (١٠) جواز كسر عظم العقيقة ٣٤٨
باب (١١) كراهة اكل الأُمّ من العقيقة ٣٤٩
باب (١٢) دعاء العقيقة ٣٤٩

أبواب الختان والحلق

باب (١) وجوب ختان الصبيّ واستحبابه يوم سابع الولادة ٣٥٣
باب (٢) وجوب الختان على من أسلم في الكِبَر ٣٥٦
باب (٣) الختان للمرأة مَكرُمة ٣٥٧
باب (٤) استحباب اجابة وليمة الختان ٣٦١
باب (٥) دعاء الختان ٣٦٢
باب (٦) العلّة في استحباب حلق رأس المولود ٣٦٢

باب (٧) كراهة حلق موضع من رأس الصبي وترك موضع منه ٣٦٣

أبواب الرِّضاع

باب (١) النهي عن إجبار الحرَّة على إرضاع ولدها ٣٦٥
باب (٢) البركة في لبن الأُمّ ٣٦٦
باب (٣) ثواب الحمل والولادة والرضاع ٣٦٧
باب (٤) استحباب ارضاع الطفل من الثديين ٣٦٨
باب (٥) أقلُّ مدَّة الرضاع وأكثره ٣٦٩
باب (٦) جواز الجماع في فترة الرضاع ٣٧٠
باب (٧) جواز طلب المرأة الاجرة على الارضاع ٣٧٢
باب (٨) حكم استرضاع الأَمَة الزانية ٣٧٤
باب (٩) حكم استرضاع أهل الكتاب ٣٧٧
باب (١٠) حكم استرضاع الناصبيَّة ٣٧٩
باب (١١) النهي عن استرضاع الحمقاء والعمشاء ٣٨٠
باب (١٢) لا ضمان على المرضعة إلاّ مع التفريط ٣٨١
باب (١٣) المرضعة مأمونة ٣٨٢

أبواب حقوق الأولاد

باب (١) استحباب تخفيف الصلاة حين بكاء الطفل ٣٨٣
باب (٢) استحباب المعاشرة الطيّبة مع الأولاد ٣٨٤
باب (٣) التربية الصالحة والاسماء المقدَّسة ٣٨٥
باب (٤) عقوق الوالدين والاولاد ٣٨٦
باب (٥) بكاء الطفل ومعناه ٣٨٧

باب (٦) حقّ الحضانة للأبوين ٣٨٨
باب (٧) الخالة تقوم مقام الوالدة في الحضانة ٣٩١
باب (٨) الحرّة أحقّ بأولادها من الاب المملوك حتى يُعتق ٣٩٢

أبواب تربية الأولاد ومعاشرتهم

باب (١) المراحل التربويَّة للصبي ٣٩٣
باب (٢) التربية الدينيَّة أمان من الانحراف ٣٩٥
باب (٣) العاطفة الى جانب التعليم ٣٩٦
باب (٤) استحباب حُبّ الاولاد والبرِّ بهم ٣٩٧
باب (٥) استحباب الوفاء بالوعد للاولاد ٣٩٨
باب (٦) استحباب المساواة بين الاولاد في المحبّة ٣٩٩
باب (٧) تحريم الانتفاء من النسب الثابت ٤٠٠
باب (٨) فلسفة الشَّبَه بالوالدين وغيرهما ٤٠١

أبواب النفقات

باب (١) وجوب نفقة الزوجة الدائمة ٤٠٣
باب (٢) وجوب نفقة الأبوين والولد ٤٠٤
باب (٣) وجوب نفقة الوارث الصغير ٤٠٧
باب (٤) عدم وجوب نفقة الزوجة الناشز ٤٠٧
باب (٥) حقوق الزوجة على الزوج ٤٠٨
باب (٦) استحباب التوسعة على العيال عند السَّعة والامساك عند الضيق ٤١٠
باب (٧) استحباب البدء بالعيال ٤١١

باب (٨) استحباب القيمومة على العيال ٤١٣
باب (٩) استحباب الاحسان الى الناس ٤١٣
باب (١٠) استحباب أن يأكل المؤمن بشهوة أهله ٤١٤
باب (١١) استحباب الرِّفق بالزوج المُعسِر ٤١٥
باب (١٢) النهي عن تضييع العيال ٤١٦
باب (١٣) النهي عن الاضرار بالزوجة وولدها ٤١٨
باب (١٤) الانفاق على اليتيم ٤١٨
باب (١٥) وجوب نفقة المطلّقة الحبلى حتى تضع ٤١٩
باب (١٦) حكم نفقة المطلَّقة ثلاثاً ٤٢٢
باب (١٧) حكم نفقة المختلعة ٤٢٤
باب (١٨) حكم نفقة الحبلى المتوفّى عنها زوجها ٤٢٤
باب (١٩) عدم وجوب نفقة المتوفّى عنها زوجها ٤٢٧
كلمة الختام ٤٢٩
فهرس الكتاب ٤٣١